# جوزيف شترايز

# الأصول الوسيطة للدولة الحديثة



ترجمة: محمد عيتاني



# الاصول الوسيطة للدولة الحديثة

- الطبعة العربية الأولى، ١٩٨٢.



- الناشر: دار التنوير للطباعة والنشر

ص. ب. ٩٤٩٩ ـ ١١٣ بيروت ـ لبنان.
المصيطبة ـ أول نزلة اللبان ـ بناية عساف

جوزيف شتراير

# الأصول الوسيطة للدولة الحديثة

ترجمة : محمد عيتاني



يضم هذا الكتاب الترجمة الكاملة للنص الفرنسي

Joseph R. Strayer: Les Origines Médiévales De L'État Moderne

هذا الكتاب يستوحي محاضرات ألقيتها في دورة وابترسون في جامعة برنستون عام ١٩٦١، بدعوة من مجلس الطلبة. وقد طورت بشكل أعمق بعض أفكاري في مداخلة حول البيروقراطية الوسيطة والدولة الحديثة، قدمتها في عام ١٩٦٥ أمام «الجمعية الأميركية للعلوم السياسية». وأثناء دورة وايترسبون، وجدت نفسي مضطراً للاقتصار على ملامسة فترة نهاية العصر الوسيط، لذلك فقد سررت كثيراً لتمكني من معالجة هذه الفترة بصورة أكمل في محاضرة ألقيتها عام ١٩٦٨، أثناء ندوة:

«Center for Medival and Early Renaissance Studies»

التابع لجامعة ولاية نيويورك، في بنغهامتون. وهذا النص سوف يُنشَر عماً قريب في أعمال الندوة. وأنا أشكر الجامعة، والبروفيسور برنارد س. ليفي، منسق الندوة، على موافقتها اللطيفة بأن استخدم في كتابي هذا مقاطع معينة من محاضرتي في بنغهامتون.

إن كلمات شكر رسمية لايمكن أن تكفي للتعبير عن كل مدى ديني وامتناني إزاء طلبتي وزملائي. ومثل كل عمل مؤسس على تعليم، فإن عملي قد كيفته الملاحظات والأسئلة والانتقادات من قبل مئات الأشخاص. إن المبادلات المغنية للمناقشات الجامعية قد ساعدتني في توضيح أفكار معينة، مشجعة إيايّ بصورة خاصة على أن أبرز الخطوط الكبرى العامة، من تشوش تفاصيل تاريخ المؤسسات. وفي خاتمة المطاف فإن تجربتي كمدرس هي التي أقنعتني بأن هذا العدد الصغير من

الصفحات يمكن أن يقدم شيئاً مفيداً حول موضوع واسع جداً.

وإذا كان هذا الكتاب قد ولد من تعليمي، فإن تعليمي من جهته قد ولد من أبحاثي؛ لذلك جرى التأكيد في كتابي على موضوعات تمت بدراستها بالتفصيل، في حين اكتفيت بملامسة موضوعات أخرى، ربما كانت في مثل أهمية الأولى. وهذا الموقف يظهر بصورة واضحة جداً في ابراز دراسة المؤسسات الانجليزية والفرنسية، وهذا الاختيار ليس بدون مبرر، وذلك ما أحاول أن أبينه في النص. إن الدولتين الأوروبيتين اللتين استمرتا حتى أيامنا قد ولدتا في فرنسا وانجلترة، وجميع الدول الأوروبية الأخرى قد تأثرت بعمق بنموذج هاتين الدولتين الرائدتين. ومهما يكن، فإن انجلترة وفرنسا تقدمان أمثلة ممتازة، بل لايمكن أن يحل محلها شيء، لعملية تشييد الدولة.

ويتوخى هذا الكتاب أن يفسّر كيف نمت وتطورت مؤسسات معينة أتاحت للدول الأوروبية أن تصبح أدوات قوية لتنظيم وقيادة الناس، كما هي في الوقت الحاضر. ويجب أن لا ينسى القارىء أن وصف ظاهرة ليس علامة على الموافقة عليها. ولست أعتقد إطلاقاً بأن غاية الانسان هي إنشاء دول، ولا أن جميع الوسائل التي تتيح حفظ الدولة وتعزيزها هي مرغوبة. وما أعتقده هو أن الدولة قد نجحت في دفع جماهير بشرية كبيرة إلى التعاون بصورة فعّالة، وأن الدولة قادرة على تجسيد المثل العليا للبشر ومطامحهم ورغباتهم مثل أي شكل آخر للتنظيم الاجتماعي. إن التعاون في متابعة أهداف مشتركة قد جعل أغلب الانجازات الانسانية ممكنة، وتقدم الدولة وسيلة لتأمين هذا التعاون، الذي ليس بالتأكيد وحيداً، لكنه حالياً الشكل الغالب.

إذن ليست محاولة تحديد ماهي الدولة، وبأية كيفية أصبحت ما هي عليه في الوقت الحاضر دون جدوى أو بلا طائل.

برنستون، نيو جرسي
تشرين الثاني ١٩٦٩
جوزيف ر. شترايرر.

# ـ ١ ـ

لايتعلق الأمر، في الوقت الحاضر، بإعادة النظر في وجود الدولة. نحن نشكو من متطلباتها ونحتج ضد تعدياتها المتزايدة أكثر فأكثر على ما كان في الماضي ميداناً خاصاً، ولكن يستحيل علينا تقريباً التفكير في الحياة بدونها. إن أفظع مصير يمكن معرفته في العالم الراهن، هو مصير مَنْ لا وطن له. «إن الشخص الذي لابلد له»، الذي تحدث عنه هايل، موجود بالتأكيد في أيامنا، وشقاؤه يتخذ أشكالاً لم يكن باستطاعة هايل أن يتصورها. وقد أصبح ممكناً الاستغناء عن الطرق القديمة لعثور المرء على هويته داخل مجتمع ما؛ إن شخصاً بدون عائلة، وبدون مسكن ثابت وبدون انتماء ديني يمكن أن يعيش حياة مكتملة بصورة كافية. لكنه بدون دولة ليس شيئاً. وليست له أية حقوق، ولا أي أمن، ولديه قليل من الفرص لممارسة سيرة مهنية نافعة. وعلى الأرض لا خلاص خارج إطار دولة منظمة.

ولم تكن الحالة هكذا دائماً. لقد كانت ثمة عهود، ليست بعيدة جداً على قياس التاريخ، حيث لم تكن الدولة موجودة، ودون أن يوجد أحد يعترض على هذا الغياب. وفي ذلك الزمن، فإن رجلاً بلا عائلة ولا سيد، ولاينتسب إلى جماعة محلية، أو إلى جماعة دينية ذات أكثرية، لم يكن باستطاعته أن يعيش إلا بأن يصبح خادماً أو عبداً. وهذا النوع من المجتمعات كانت لديه قيم مختلفة عن قيمنا؛ وكان المرء يقوم فيه بالتضحية القصوى بحياته أو بأمواله باسم العائلة، والسيد، والجماعة أو الدين، وليس باسم الدولة. إن القوة التنظيمية لأمثال هذه

المجتمعات كانت أدق منها لدى مجتمعنا، وكان من الصعب حينئذ حمل عدد كبير جداً من الأشخاص على العمل خلال زمن طويل في مهمة مشتركة. وكان شعور قوي بالتزامات متبادلة يربط ما بين الذين هم متعارفون شخصياً، لكن هذه الصلة كانت تتلاشى سريعاً جداً مع المسافة. إن الطابع غير الكامل، والمحدود في المكان لهذه الأنماط من التنظيم كان يمنع المجتمع من استعمال أفضل لموارده الطبيعية والبشرية، مبقياً إياه عند مستوى معيشة قليل الارتفاع، وحارماً الأفراد الموهوبين من إمكانية تحقيق الذات بصورة مليئة وكاملة. وبالعكس، فإن تطور الدولة الحديثة قد جعل ممكناً التمركز بحيث أن الأنماط الأخرى من التنظيم الاجتماعي، من حيث استخدام الموارد البشرية، كانت تدفع بصورة حتمية لامرد لها إلى دور ثانوي. إننا ندفع أحياناً ثمناً عالياً بصورة خطرة لهذا التمركز للسلطة. ونظرياً، يمكن التفكير في الاحتفاظ بفوائد هذا التعقد التنظيمي، مع انقاص دور الدولة التأطيري ولكن عملياً لم يتمكن أحد أبداً من تحقيق هذه المأثرة. إن الأقوام الأكثر تخلفاً والأكثر بدائية تستطيع وحدها الاستغناء عن الدولة. وحين يبلغها العالم الحديث، فإن سكانها يجدون أنفسهم مرغمين إمّا على التشكل في دولة، وإمّا على اللجوء إلى ظل دولة قائمة فعلاً.

ونظراً لأننا لانستطيع الافلات من الدولة، فليس من غير المجدي بالنسبة لنا أن نحاول فهم ما هي. وان طريقة التوصل إلى ذلك تكمن في دراسة تاريخها. فمتى وكيف رأى النور هذا الشكل من التنظيم الاجتماعي؟ وأية حاجات كان يلبيها؟ وعلى أية مبادىء كان مؤسساً؟ إن دراسة أصل الدولة الأوروبية الحديثة ربما سيكون من شأنها إلقاء بعض الضوء على خصائص الدولة المعاصرة ومسائلها. وسوف يكون ممكناً أن نأمل في أضواء خاصة تتيح إيضاح الفوارق بين مختلف أنماط الدول، وأن تفسّر لماذا بعضها منظماً بصورة أكثر توازناً أو أكثر فعّالية من البعض الآخر.

وربما سيتوجب البدء بتقديم تعريف للدولة، لكن أغلب المحاولات التي أجريت في هذا الاتجاه لم تكن مرضية لنا. إن الدولة موجودة بصورة [illegible] في [illegible] بعد [illegible] وجودها، في من ممارسة سلطة يمكن أن تعطيها حياة. [illegible] كان هناك [illegible] اختصاصيي العلوم السياسية، كهولندة في القرن السابع عشر مثلاً. وبدلاً من اللجوء إلى التحديدات، لنسع إلى اكتشاف بعض العلائم المبشرة بولادة دولة ما. وستكون تلك علائم مفيدة جداً للبحث الذي يهدف إلى تحديد الأصول وليس الشكل النهائي للدولة.

إن المعيار الأول، الخارجي البحت، من السهل التعرف إليه. لا بد من استمرارية في المكان والزمان لجماعة بشرية لكي تتحول إلى دولة. وليس إلا بالعيش والعمل معاً في مكان معين وطوال أجيال عديدة تستطيع جماعة بشرية أن [illegible] لتشكل دولة. إن التحالفات المؤقتة للجماعات [illegible] لا تعطي نواة دولة إلا إذا استمر زمناً طويلاً الخطر الذي سبب إنشاء التحالف، وإذا عاود الخطر الظهور [illegible] لكي يكتسب التحالف [illegible] بعض الديمومة، شيئاً فشيئاً، كما كانت الحال مثلاً عند الفرنكيين. وحتى الجماعات المنظمة والتحالفات [illegible] عرفت أصلاً مشتركاً كانت غير كافية لإنشاء دولة؛ ويلزم لأجل هذا اتصالات مستمرة ودائمة وليست متقطعة. إن تاريخ اليونان القديمة يوضح بصورة ساطعة [illegible] فارس، ولا الألعاب الأولمبية، استطاعت أن [illegible] انطلاقاً من عناصر [illegible] مركز جغرافي تستطيع الجماعة [illegible] أن تبني نظامها السياسي [illegible] يمكن [illegible] التحرك في حدودها. إن الدولة ترتكز على مؤسسات دائمة ومن الصعب [illegible] هذه المؤسسات إذا كانت الأرض التي تقوم عليها تتغير باستمرار، أو إذا كان تلاحم الجماعة يتغير تبعاً لفصول السنة

ولذلك فإن البدو الحقيقيين لا يشكلون دولاً(١)، فمن الضروري أن تصبح نسبة مئوية معينة من السكان حضرية لكي يصبح ممكناً الوصول إلى مستوى معين من التنظيم السياسي. ولكن حين تترك جماعة من السكان غير البدو أماكن إقامتها الدائمة، سواء كانت هذه الهجرة إرادية أم لا، فإنها تفقد عادة بعض ملامحها السياسي، ويكون عليها أن تستأنف من الصفر عملية تشييد الدولة. وهذا ما يشبه تاريخ الغرب الأميركي.

وبعد الحصول على الديمومة في المكان والزمان، يصبح الوجه الثاني للظهور سوية. يجب أن تقوم مؤسسات سياسية غير شخصية، ودائمة نسبياً. إن تجمعات سياسية ذات طابع أولي، ومؤقت يمكن أن تعمل أحياناً بواسطة علاقات شخصية غير رسمية، مثل جماعات الوجهاء والجمعيات المحلية. وعند هذا المستوى، قامت بعض العادات والأعراف بخصوص كيفية معالجة مسائل ذات أهمية عامة؛ وقد أصبحت طرق إجرائية تتبع تسوية النزاعات الداخلية وتنظيم الاجتماعات الشعبية في حالة الحرب. إلا أن هذا لا يمكن أن يكفي لاستمرار الجماعة، والاحتفاظ بسيادتها على أرض معينة، وأن تظهر في وحدة سياسية فعالة جماعات موحدة بصورة غامضة مرة بعد أخرى، وأن تتيح استخداماً أكثر فاعلية لمجموعة الموارد البشرية. وتقدم مؤسسات تستطيع البقاء رغم تغير الرؤساء، وتقف رابطة متساوية لدى الجماعات الفرعية، وهي مؤسسات تتيح تخصصاً معيناً في ممارسة الشؤون العامة وبالتالي فعالية أكبر بمجموعه السياسية، وتبني محور الشعور بالهوية السياسية لمجموعة. وحين تنشأ أمثال هذه المؤسسات، يكون قد تم بلوغ نقطة أساسية لأجل تشييد الدولة.

---

(١) أنظر فيليب س. سالزمان

"Political organization among Nomadic peoples"

Proceedings of the American Philosophical Society 111 (1967)

الصفحات ١١٥ - ١٣١، وانظر أيضاً المراجع المذكورة في ثبت الكتب.

ولكن من جهة أخرى، إن ظهور مؤسسات مصادقة لايؤدي بالضرورة إلى إنشاء دولة. وحالياً يمكن أن نفهم أمثال هذه مؤسسات وذلك فقط لحماية مصالح خاصة بالأعضاء والأقوياء. ويمكن مثلاً أن يطلب رئيس قبيلة (كي يضمن كل ملاك فقط) تقريراً منتظماً عن دخل أراضيه أو قطعانه. إن تقريراً من هذا النوع لايعني بالضرورة القواعد دورة مالية. وتستطيع جماعة (مستقرضة من ملاكين) لا تعني أن تسمى تحقيق رغبات التي تصب بأموالهم وتزيد محصولاتهم، ولذلك يضطرون إلى إنشاء منظومة من المحاكم. إن تاريخ المدنية يبين لنا أن وجود محاكم لايستتبع بالضرورة الاعتراف بسلطة القانون، ولا ظهور سلطة قادرة على فرض هذا القانون. ويمكن عموماً أن لاتكون سوى تشكيل يُستخدم أو لايُستخدم، تبعاً للظروف.

ومع ذلك، فمن الخطأ أن نتصور أن ميدان العام والميدان الخاص ليس واضحاً في عهد ما قبل الدولة، مثل أية مؤسسة أخرى، شرط أن تستمر. يستطيع أن يقدم تطور الزمن عنصر سة دولية، حتى ولو أن هذا الدور لم ينسب لها في الأصل. وهذه الظاهرة قد حدثت في عهد حديث نسبياً، إن كومونولث ولاية ماساشوستس وكونكتيكت والصورية هذه البريطانية ملايين بفضل إن مؤسسات أقاموها مواقف حرفية خاصة وحتى، من أقدم الوظائف العامة هي وظيفة شريف(*) لكن «الشرفاء» الأوائل لم يكونوا سوى خدم للحكام الانغلوسكسونيين.

إن الاعتماد المفرط لمعيار ديمومة المؤسسات، يجعلنا نقع في صعوبة أكثر خطورة، ويمكن أن تكون هذه المؤسسات سوى مجرد طريقة خارجية يمارس الرئيس، أو الطغمة الحاكمة بفضلها سلطته على شعب مستضعف. إن وجود مؤسسات مستقرة ثابتة لايثبت أن رعايا قد قبلوها

(*) عمدة البلدة، أو المختار، في الولايات المتحدة، وبعض البلدان الأخرى ـ ملاحظة من المترجم ـ

بعضها ضرورية، ولا أن هذه المؤسسات قد أنشأت مناخ الرأي الذي لا غنى عنه لوجود الدولة. [illegible] من شأنها أن تحقق شيئاً فشيئاً تغيّراً في الموقف. وهي يمكنها تقديم [illegible] التي تنمو عليها وتتطور فكرة الدولة. ومع ذلك [illegible] المؤسسات الكولونيالية، التي هي [illegible] في [illegible] قد [illegible] على [illegible] شكل [illegible] دولة جديدة.

إن ما هو أكثر أهمية من وجود مؤسسات مستقرة وثابتة هي علامة بأن هذه المؤسسات تزداد مكانة وسلطة. فهل نجد مثلاً محاكم [illegible] ولا يمكن أن تنتهكها أية سلطة أخرى؟ لقد كان [illegible] العصر الوسيط [illegible] على [illegible] ولا يمكن أن يحكم [illegible][2]، [illegible] وجود فكرة أكثر من [illegible] وجود مؤسسة، [illegible] صعوبة [illegible] التطورات السياسية لأوروبا في بداياتها. وقد كان للسيادة وجود واقعي قبل وقت طويل من اللحظة التي أصبح بالإمكان وضعها على الصعيد النظري (على التوالي عام ١٣٠٠ وعام ١٥٥٠)[3] وصحيح كذلك [illegible]

---

(٢) هذا ما يشكل البند الأساسي Dictatus Papae الصادر عام ١٠٧٥، البند ١٨ [illegible] ارجع إلى الترجمة الإنجليزية التي أعدها [illegible] إيوارت لويس في كتابه «الأفكار السياسية الوسيطة» (نيويورك، ١٩٥٤)، الجزء الثاني، ص ٣٨١. [illegible] قراراته، أي البابا، لا ينبغي أن يعيد النظر فيها أحد وهو وحده الذي يستطيع أن يعيد النظر في قرارات الجميع، ولا ينبغي أن يحكم عليه أحد». ويستخدم البابا [illegible] الثالث صيغة أكثر دقة وتحديداً [illegible]

«qui omnibus judicat et a nemine judicatur»

راجع [illegible] وأيضاً أ. ج. كارلايل «تاريخ النظريات السياسية الوسيطة» (أدنبورغ - ١٩٢٨) [illegible] ص ١٥٣.

(٣) [illegible]

[illegible]

رؤساء كانوا يطمحون إلى سلطة ذات سيادة عليا، لم يتوصلوا دائماً إلى غرضهم. [illegible] بصورة سلطة [illegible] يمارس فيها احتكار حقيقي للسلطة. ومنذ اللحظة التي أقرّ فيها مجموع السكان الشعب والعمّال سياسياً بأنه ينبغي أن توجد سلطة قادرة على تقرير في حالة الخلاف، أصبح ممكناً في الممارسة العملية التسامح إزاء انتهاكات كثيرة لهذا المبدأ.

وهذا ما يعيدنا إلى معيارنا الأخير، الأكثر أهمية والأكثر غموضاً [illegible] الولاء التي كان يحس بها في الماضي نحو العائلة، والجماعة المحلية، أو المنظمة الدينية، قد [illegible] تتمسك بها بنيتها المؤسساتية ونموذجها النظري الشرعي. وفي نهاية هذا التحول يعطي المواطنون الصدارة لمصالح الدولة، ويعتبرون صيانتها بأنها الخير الاجتماعي الأسمى. لكن هذا التحول كان بصورة عامة تدريجياً جداً بحيث أنه من الصعب تحديد مراحله. ومن المستحيل القول بأنه في لحظة محددة تمسكت نزعة الولاء للدولة. وتتعقد المسألة [illegible] لا ينبغي [illegible] وفي الواقع، فإن نزعة القومية، في مناطق معينة، قد عرقلت أحياناً الولاء إزاء دول موجودة، وحتى في البلدان التي أتيح لها الحظ بأن

---

= بريستون ١٩٦٤)، الفصول ٥ و ٨ و ١٠، وعلى الأخص الصفحات ٢٨٠ ــ ٢٨٩، و٣٠١ ــ ٣٠٩، ٤١٥، ٤٥٣، ٤٤٣ ــ ٤٧٨. وانظر أيضاً هـ. كانتوروفيتش The King's two bodies (برنستون ١٩٥٧)، الفصل الخامس، وعلى الأخص الصفحات ٢٣٦ ــ ٢٥٨. وينبغي الملاحظة أيضاً بأن مرسوم [illegible] (١٢٧٥) يعتبر بأنه حتى في بلاد انكلترا حيث لم يكن [illegible] الملكي سارياً، فإن [illegible] صاحب السيادة والسلطة، ويمكن أن يحاكم الجميع. وفي نفس العهد، في فرنسا، بومانوار أيضاً في كتابه «عادات وتقاليد بوفيزيس»، إلى أن الملك هو صاحب السلطة والسيادة الأسمى، وأنه يستطيع إصدار القوانين («الأنظمة») التي يبدو له أنها ملائمة للخير العام، وأن الجميع يجب أن يخضعوا لأحكامه.

وفي نزعة القومية تبرز هذا الولاء، فقد كان هذا هو الأول من حيث التاريخ وقد ستثار مشاعر أقل حرارة مما أحدثته ست في النزعة القومية) (هي حرارة يمكن مقارنتها بالحرارة التي تستثيرها النزعة الإنسانية. وإن الولاء نحو الدولة، من جهة أخرى، هو نوع من النزعة الإنسانية. وكانت الدولة، أفضل ما تقدمه روابط الجماعات الرخوة، تضمن السلام والأمن، والرفاه، وبذلك توجب دعمها.

ولأجل تلخيص هذا القسم الأول نقول إن معاييرنا هي : ظهور وحدات سياسية دائمة، وثابتة ومستقرة جغرافياً، وظهور مؤسسات دائمة وغير شخصية، والموافقة الإجماعية على ضرورة سلطة عليا، وعلى نزعة الولاء التي تستحق هذه السلطة من جانب رعاياها. وفي أوروبا الغربية للأعوام ١١٠٠ حتى ١٩٠٠ سنبحث عن علائم هذه التغيرات. وهذا لا يعني أنه لم توجد ثمة دول في عهود سابقة. وفي العصر الأول وفي إثينا والويس، La polis اليونانية كانت بلا جدال دولة، وكانت امبراطورية هان في الصين، والامبراطورية الرومانية، لكن يجب أن نعنى بأصول الدولة الحديثة، وهذه ليست مشتقة بصورة مباشرة من أي دولة من هذه الأمثلة القديمة. إن الرجال الذين قاموا ببناء الدول الأوروبية الأولى كانوا يجهلون كل شيء عن الدولة الآسيوية، وكانوا يعرفون القليل في الزمن عن اليونان وروما. ومؤكد أنهم كانوا يعرفون روما من دراستهم للقانون الروماني، كما كانوا يعرفون اليونان من بعض التصريحات الواردة في كتب أرسطو. ولكن ذلك لم يكن أساسياً توجب عليهم أن يعتمدوا بناء الدولة بواسطتهم خاصة، وفي حالة المطلق ... مرة ابتكارهم قد حدثت بصورة أفضل من غيرهم النماذج القديمة ففي العالم القديم، كانت الدول تنقسم، إجمالاً، إلى فئتين، الامبراطوريات الكبيرة ذات التلاحم الضعيف، والوحدات الصغيرة المندمجة بقوة، مثل الحاضرة اليونانية. وكان لكل من هذين النموذجين نواحي ضعفه. فقد كانت الامبراطوريات تتمتع بالقوة العسكرية، لكنها لم تكن تستوعب سوى قسم صغير من سكانها في نشاطاتها السياسية، وفي

أي نشاط آخر يتجاوز المصالح المحلية المباشرة. وكان ذلك يسبب تبديداً كبيراً للموارد البشرية، ورغم ولاء معتدل جداً إزاء الدولة. وبالنسبة للأكثرية الكبرى من رعايا الإمبراطورية، لم يكن الخير الاجتماعي الأعلى هو صيانة الدولة. وهناك حالات لا تحصى كان السكان يعبرون فيها دون تأثر عن خيار الإمبراطورية للعودة إلى وحدات سياسية أصغر، أو الامتصاص من قبل إمبراطورية جديدة تقودها نخبة جديدة. لقد كانت الحاضرة الدولة تستخدم مواطنيها بصورة أفضل مما تفعله الإمبراطورية. لقد كان كل سكان الحاضرة-الدولة يشتركون بنشاط وعناية في الحياة السياسية وفي النشاطات الاجتماعية المشتقة منها. وكان الولاء نحو الدولة قوياً ويرتدي في بعض الأحيان طابع شدة النزعة القومية الحديثة. ولكن لم يحدث قط أن استطاعت حاضرة دولة أن تحل مشكلة استيعاب أراض جديدة أو سكان جدد، كما لم تنجح في إشراك سكان كثيرين جداً في الحياة السياسية. وكانت الحاضرة الدولة تصبح تارة نواة لإمبراطورية وتكون بذلك خاضعة لجميع متاعب الإمبراطورية، وذلك ما حدث لروما، وتارة كانت الحاضرة الدولة تحتفظ بمقاييسها الصغيرة، وتبقى ضعيفة عسكرياً، وتسقط عاجلاً أو آجلاً ضحية للغزو.

إن الدول الأوروبية التي أبصرت النور بعد عام ١١٠٠ كانت تجمع بمقدار ما بعض نقاط قوة الإمبراطوريات، والحاضرات الدول. وكانت قوية وواسعة بصورة كافية لكي تكون لها فرص عامرة بالبقاء والاستمرار، وبعضها ما زال موجوداً منذ قرابة عشرة قرون، وهو عمر محترم بالنسبة لأي تنظيم بشري. وفي الوقت نفسه، فقد استطاعت أن تشرك أو على الأقل أن تثير اهتمام قسم كبير من سكانها بالعملية السياسية، ونجحت في إعطاء شعور بالهوية المشتركة للجماعات المحلية. وقد حصلت من سكانها على نشاط سياسي واجتماعي كبير، والمزيد من الولاء أكثر مما كانت تحصل عليه الإمبراطوريات القديمة، ولكن دون التوصل مع ذلك إلى مشاركة كلية نظيرة حاضرة أثينا

إن التمييز بين الامبراطورية الواسعة جداً بدون تلاحم كبير، والوحدة السياسية الصغيرة المندمجة بقوة، هو ملائم في ما يخص الشرق الأدنى، وآسيا الوسطى والهند، وبصورة أقل في ما يخص الصين وفي بعض الأزمان. بيد أن النموذج الأوروبي قد أظهر تفوقاً سياسياً واقتصادياً كبير النجاح. إن التجربة الصينية وجميع التجارب التي قامت خارج أوروبا قد ظهرت في خاتمة المطاف بصفتها غير مجدية، وبدون فرص وقد صار النموذج الأوروبي النموذج الرئيس للدولة. ولم يحاول أي مكان من أوروبا تقليد نموذج غير أوروبي، في حين أن الدول غير الأوروبية اضطرت إلى تبني النموذج الأوروبي لأجل البقاء. وإن عمق التجربة الكولونيالية (الاستعمارية) هي التي أدخلت إلى تلك البلدان العديد من عناصر النظام الأوروبي. إن الدولة الحديثة في آسيا، حيث وجدت، تطابق المخطط الذي نشأ في أوروبا بين العامين ١١٠٠ و١٦٠٠.

وكما سبق لنا القول، فقد ترك الأوروبيون لمصيرهم لإعادة ابتكار الدولة، وطوال قرون عديدة، بعد سقوط الامبراطورية الغربية الرومانية، بدا أن هذه المهمة بعيدة عن إحراز النجاح. إن مفهوم الدولة الروماني نسي بسرعة خلال الفترة المضطربة لعمليات النزوح والاجتياحات. وحتى مسؤولو الكنيسة الذين كانوا يحتفظون تماماً بتقاليد رومانية كانوا عاجزين عن التعبير بوضوح عن هذا المفهوم (أي مفهوم الدولة). وخلال العصر الوسيط الأول، كان الشكل الرئيسي للتنظيم السياسي في أوروبا الغربية هو المملكة الجرمانية، ومن بعض الوجوه، كانت المملكة الجرمانية تشبه أشياء الدولة الحديثة. وفي الواقع، فإن هذه المملكة كانت مؤسسة على الولاء إزاء أشخاص، وليس على تعلق بمفاهيم مجردة أو بمؤسسات غير شخصية. وكانت المملكة تضم السكان الذين يقبلون شخصاً معيناً كملك، أو زعيم، حيث يكون مجتمعاً أكثر استقراراً يعترفون بالحق الوراثي لعائلة معينة بأن تحكم. وهذه الممالك كانت فاقدة للاستمرارية في الزمان، أو للاستقرار في المكان. وكانت أحياناً عرضية تماماً بحيث أن التسمية الوحيدة الدالة عليها كانت تسمية

رئيسها، مثل مملكة ساموه مثلاً، التي ازدهرت خلال فترة وجيزة في ألمانيا الشرقية(*). ومثلاً بعض الممالك، الأطول عمراً، قد انتقضت بصورة متصلة؛ وخلال بضعة أجيال، انحلت مملكة [illegible] Wisigoths من البلطيق إلى البحر الأسود [illegible] في هذا النوع من المجتمعات، لا نجد أية مؤسسة منتظمة، ولا أي ارتسام أولي لفكرة السيادة. وكانت وظيفة [illegible] لنظام شرعي أو إداري. لقد كان وسيطاً لشعبه لدى الآلهة، وكان يقوده إلى المعركة ضد الملوك الآخرين، لكن الشؤون المحلية كانت تسوّى معالجتها داخل كل جماعة. وكان الأمن والسلامة موجودين لدى العائلة، والجوار، والسيد، وليس لدى الملك.

إن ممالك الفرانك في القرنين الثامن والتاسع، والمملكة الانغلو ـ سكسونية في القرنين العاشر والحادي عشر، قد بلغت مستوى أعلى بقليل. وقد قامت كل منها على أرض محددة جيداً وعرفت مدة ديمومة معتبرة. وفي كل منها، اضطلع الملك بمسؤولية صيانة السلام وإقامة العدل، وقد نشأ نظام موحد [illegible] المهمة(*). لكن هذه التدابير الملائمة لتشييد الدولة قد جاءت قبل موعدها. فلم تكن البنى الاقتصادية والاجتماعية الأساسية تستطيع تحمل [illegible]

(*) بالنسبة لساموه انظر ج. بيسكر في «Cambridge Medieval History» (كمبردج ١٩٢٦) الجزء الثاني، ص ٤٥١ ـ ٤٥٢.

(*) بالنسبة لانجلترا الأنغلو ساكسونية انظر ف. م. ستنتون «Anglo-Saxon England» (اوكسفورد ١٩٤٣) ص ٢٨٩ ـ ٢٩٦، ٣٨٩، ٣٩٥، ٤٩٦، ٥٣٨، ٥٣٩؛ وراجع أيضاً ج. إ. أ. جوليف «Constitutional History of Medieval England» (لندن ١٩٣٧) ص ٥٧ ـ ٧٤، ١٠٧ ـ ١٢٧، وبالنسبة لفرنسا انظر ف. ل. غانسهوف «Frankish Institutions under Charlemagne» (بروفيدانس ١٩٦٨) ص ٧١ ـ ٩٧.

ثقل أدق تمركز سياسي. وكتلة الاهتمامات (المصالح) وحالات الإخلاص تبقى محصورة أساساً على نطاق الحي وتقتصر على العائلة، والجوار، وضمن إطار الكونتية (أملاك الكونت). إن ضباط الملك، المندوبات، والكونتات، والـ Vassi dominici عند الفرانكيين، والإيرلات* والثانات** في انجلترا، كانوا يميلون إلى التحول إلى زعماء جماعات محلية أكثر منهم إلى وكلاء للسلطة المركزية. وعند الفرنكيين، كان الكونتات والمندوبات قد أصبحوا عملياً مستقلين منذ عام ٩٠٠؛ لكن سلطتهم، بدورها، كانت معرضة لسلطة الفيكونتات، وسادة القصور، والرؤساء الآخرين للجماعات الصغيرة. إن هذا التحرر للسلطة السياسية هو ما يحدد النظام الإقطاعي الأول. وفي واقع الأمر، إن الإقطاعية تظهر في كل مرة يتحلل فيها جهاز الدولة في قلب تجمع سياسي واسع. لم ترد الإقطاعية، بصفتها مجتمعاً ما، وقبل الإقطاعية لأوروبا الغربية هذا الجهد لأن تبسط الولايات وتشخص صلات التبعية أو الولاء. وتجد هذه الإقطاعية بالضرورة بعرقلة نشاط الدولة، حتى ولو كانت، أي الإقطاعية، تقدم أحياناً في خاتمة المطاف، القاعدة لهذا البناء.

في مختلف أقسام المملكة الفرنكية القديمة، جرت عملية التجزؤ بوتائر، وتوصلت إلى درجات مختلفة. لكن عملية التجزؤ هذه كانت متقدمة جداً حوالي العام ألف بحيث أنه كان من الصعب أن نكتشف في جميع أنحاء القارة الأوروبية أي شيء يشبه دولة، باستثناء الامبراطورية الجرمانية و انجلترا، التي توحدت بعد سقوط الفرنكية، قد أظهرت طبعاً بعد ذلك علائم التفكك. إذن، فبدون تدخل خارجي، كانت انجلترا القرن الثاني عشر بلا شك مقسمة مثل

(*) الإيرلات، جمع إيرل، وهو لقب بين الأنغلو-سكسون يعادل لقب كونت. وهذا اللقب لا يزال موجوداً في بريطانيا.

(**) جمع ثان Thegn أو ثاين Thane عضو في أتباع الملك، ومقطع للملك أو لأحد أسياد البلاد. وهذا اللقب احتفظ به زمناً طويلاً في إيكوسيا Ecosse

نظام فرنسا في القرن الحادي عشر، لكن الفتح النورماندي، بزعامة الارستقراطية الأنجلو-سكسونية القديمة، ألقى أحد عوامل التجربة لمدى طويل تأمل وسوف يظل عرضي الناس بلا انتهاء في تأثيرات الفتح النورماندي؛ لكن هناك شيء مؤكد، فإن هذا الفتح، بالإضافة إلى تحريره صفة حكومة جديدة متطلعة صوب غرب قد خفف كثيراً من الوتيرة التي كان يميز تطور البلدين. وبعد عام ١٠٦٦، مارست القوى التي كانت في القمة تشجع أو تعرقل ظهور الدولة، عملها في انجلترا بفعالية مساوية لها في فرنسا.

فهل كانت الأفكار والأحداث التي تعدت بإطلاق عملية نشوء الدولة في أوروبا الغربية نهاية القرن الحادي عشر؟ ليس من السهل تحديد ذلك. وكانت عاملاً مهماً بلا جدال عصبيات تقدم المسيحية عند الشعوب الجرمانية التي كانت ذات ديانة وثنية أو عن الأرثوذكسية. وكذلك تنظيم الفصل بالكنيسة. وحتى بداية القرن العاشر، لم تكن أوروبا الغربية مسيحية حقاً. وقبل هذا التاريخ، لم يكن الكثير من المسيحيين بالاسم سوى اتصالات قليلة مع الكنيسة، وإن إحدى أقوى الجماعات الجرمانية، النورمانديين، لم تكن مسيحية، حتى بالاسم. وفي الكثير من المدن أصبحت الكنيسة فعلاً جماعات نفوذ (مثلاً، مؤسسات دائمة) وذلك، أي الكنيسة، جدد في الكتاب جماعات أخرى، ومهد طريقة للسيادة البابوية[6]. لقد كان رجال الكنيسة مرتبطين ارتباطاً وثيقاً بالسياسة الدنيوية ولم يكن باستطاعة أي ملك أو حاكم أن يستغني عن نصائحهم ودعمهم. فقد نتج عن ذلك أن مفردات سياسية ومفاهيم إدارية للكنيسة كان لها أثر مباشر على الدولة الناشئة، الدنيوية. لقد كانت الكنيسة تعلّم أيضاً بأن من واجب الحكام أن يضمنوا لرعاياهم العدل والسلام[7]. وهي تعاليم كانت

(٦) W. Ullmann, The Growth of Papal Government in the Middle Ages (London 1955) pp. 276-299, 414-437.

(٧) Kantorowicz, «The King's Two Bodies» 87-93; Carlyle, «History of Political Theory» ... Chapitres ... 8

يستلزم منطقياً إنشاء مؤسسات إدارية وقضائية جديدة. ولكن التطور كان بطيئاً، وكان الأمر باعتباره في مؤسسات الدولة أسهل من تقليدها، كي يكون الاعتراف بأن العدالة هي من مسؤولية ملك أسهل من تنظيم منظومة قضائية. إن تأثير الكنيسة وحده لم يكن يكفي لإنشاء دول.

وعامل آخر، ذو أهمية مساوية، أو تقريباً مساوية، كان الاستقرار التدريجي لأوروبا في نهاية حقبة طويلة من عمليات الغزو والحروب والاجتياحات. بعد [illegible] ملوك [illegible] الأوائل أمبراطورية الغرب، لكنهم لم يتوقفوا عن [illegible] بعضهم لبعض، [illegible] غزاة جدد [illegible] [illegible] العلوية والحربية الأرستقراطية [illegible] بالصراعات الداخلية، [illegible] هجمات [illegible] لقد قضت امبراطورية الشرق على [illegible] كما قضى الغزو الإسلامي على [illegible] بعد [illegible] الممالك الأنغلوسكسونية، وفي القرن العاشر فقط [illegible] آخر هذه الممالك، وهي مملكة ويسكس، هيمنتها على القسم الرئيسي من انجلترا. ولكن بعد العام الألف، أصبحت [illegible] على هذا النطاق نادرة الحدوث [illegible] لأن [illegible] التي [illegible] في [illegible] حتى [illegible] مملكة [illegible] غربية (فرنسا لاحقة) ومملكة [illegible] في الشرق ([illegible]) سوف [illegible] في شكل أو بآخر، حتى [illegible] وقد حدثت نفس الظاهرة على مستوى محلي. إن عائلات النبلاء الكبيرة بدلاً من أن [illegible] بحثاً عن [illegible] أو النهب والاغتصاب، قد تجذرت في أماكن محددة. [illegible] يكون من البلاد الأوروبية أن [illegible] كما فعل [illegible] ولا أن [illegible] أن [illegible] كما فعل رولون في النورماندي.

هذا التطور للاستقرار السياسي قد أنشأ أحد العوامل الأساسية [illegible] الدولة: الديمومة في المكان وفي الزمان. [illegible] ومع الديمومة قد [illegible] بعض الأسر اكتساب [illegible] وصلابة [illegible] بعض

نمط السكن، المختص بأرض معينة، قد يقوي شعور قرون في نفس المجتمع السياسي. وإذا كانت الحكومة موجودة منذ البداية، كان يبدو طبيعياً أن تستمر في الوجود، وقد انتهى بها الأمر بأن أصبحت جزءاً من المشهد السياسي. وكان حكام الصباح والأمراء الذين استمروا يرون أنه كان في وقت معاً ممكناً ومأمولاً إقامة مؤسسات دائمة. ولم يكن ذلك فقط لأجل دوافع أنانية، كان همهم تأمين الأمن الداخلي وإقامة صلات مع الجماعات المحلية والملاصقة لهم هم أنفسهم. وكان الأمن يزيد ورفاهيات كثيرة صيف بحي بصورة مؤكدة تقريباً زيادة مداخيل الأمير وارتفاع مكانته. وقد ازدادت الفرص التي كانت لديه لتمثيل سلطته وأموره إلى ورثته. وهكذا فإن حاجات الأمير كانت تتطابق مع حاجات رعاياه. وفي عهد [illegible]، كان هدف الرغبات الشاملة تقريباً السلام والأمن. وعلى جميع المستويات كانت ضغوط تمارس لأجل تقوية حكومات ضعيفة لكي تستطيع أن تقوم على الأمن الداخلي والوطني الأول وحب ضمان السلام الداخلي والخارجي ضد مثيري الاضطرابات. وهكذا فمنذ أن كانت وحدة سياسية تمنح بعض الاستقرار وبعض الاستمرارية، كان يمكن أن ينتظر منها أن تسعى لإنشاء مؤسسات قضائية صالحة لتعزيز الأمن الداخلي، ومؤسسات مالية مخصصة لجباية الأموال الضرورية للدفاع الخارجي.

ولا يثير الغضب أن هذه الحركة لصالح مؤسسات قضائية ومالية أفضل كانت قوية بصورة خاصة في القطاعات الكبيرة منه. عند دمج الإقطاعة لإمبراطورية العثمانية لكنها حصرت بعض التغييرات الاجتماعية السياسية التي استحدثتها تلك الإمبراطورية. لقد كانت مقاطعة السادة الإقطاعية الأكثر بدائية درجة من تنظيم سياسي تفوق بعدد قليل حرمته بدائية. والذين كانوا يلعبون دوراً سياسياً في تلك المقاطعة كانوا منفصلين بصورة واضحة عن سائر الجماعة. وإذا كان تركيب سياسي، مثل الكويت، أو وظيفة الكويت، ومحكمة الكويتية، إنشاءاً مصطنعاً، فقد كان يمكن تغييره بعمل مدروس؛ كان يمكن مثلاً

عن تحقيق أي حد من سلطتها بمصالحه هو حيث إن حكومته كانت حكومة شبه منفصلة عن عادات الجماعة وتقاليدها، وكان إذاً هذا الفرق أساسياً لانشاء الدولة. وبالإضافة إلى ذلك، فمفصل الاقطاعية، لم يحتوِ على الأقاليم وحدات سياسية غير قابلة للتجزئة، وبذلك فإن ما أصبح للاتحاد السياسي إن وحدة حكومة الاقطاعة كانت تشمل بصورة عامة وحدة اجتماعية ـ اقتصادية معينة، وكانت لدى رعايا نفس السيد بصورة عامة كثير من الأشياء المشتركة. وفي أمارات إقطاعية عديدة انتهى الأمر بظهور ولاء قوي نحو السيد، وهو شعور غير معروف في عهد متأخر للامبراطورية الرومانية. وفي كثير من المقاطعات الفرنسية، واخيراً فإن السيد الاقطاعي، كان مثل رئيس الحكومة، كانت له كل مصلحة في تحسين طرق حكمه إذ كان مرتبطاً بالأرض ومصالح أمته. وكذلك أمن وراثة هذا من سلالة الاقطاعيين لأكثر نفعه، في مناطق معينة، وبصورة خاصة في شمالي فرنسا، قد تحددوا التدابير الأولى التي أدت إلى تشييد الدولة.

وحسب معايير الحديثة، لايمكن القول بأن الصورة التي تمت لعالم الأمس قد عرفت خلال مدة ملحوظة في الاستقرار والأمن. ولكن بالنسبة للفترة السابقة، فإن التقدم لاجدال فيه. بل لقد كان هذا التقدم قوياً وواضحاً بحيث يستتبع نهوضاً بارزاً حد للنشاطات في معظم الأكثر من أوروبا الغربية. وتزايد الانتاج الزراعي والمبادلات التجارية الكبيرة، ونمو السكان، وانبعاث الاهتمام إزاء الدين والسياسة. ولم يكن سهلاً دائماً إيجاد تناسق بين جميع هذه النزعات، وكان من الصعب بصورة خاصة التوفيق بين الرغبة في تنظيم الحكم بصورة أقوى وأفضل، وبين الرغبة في إصلاح الكنيسة والعيش بصورة أكثر مسيحية. ولنأخذ مثلاً يعود تاريخه إلى بداية هذه الحقبة في القرن الحادي عشر، شهدت مناطق مضطربة في وسط فرنسا ولادة حركة السلام التي ستشارك الكنيسة أملاً في رؤية الفلاحين والآخرين غير المحاربين يتمتعون في نوع من الهدنة بحماية أعمال العنف والتجاوزات

سلطة الإقطاعيين[٧]. وكان نجاح حركة هزيلاً ذلك لأن السلطة كان همّ بصورة عامة بتفوق العسكري عن حبوش روابط السلام، عبر تحريمه وسيلة لتجهيز. لكن كل ذلك يعني أن الحركة لم تكن مؤيدة من قبل العلمانيين، ولا حتى من قبل كل الإكليروس محافظين الذين لم يكونوا يريدون أن يروا الكنيسة مندمجة في مسائل الدنيوية للحرب والمعاملة السياسية. ومع ذلك فحين صعد نفوذ ملوك أقوياء مثل دوق النورماندي، و كونت الفلاندر، وكرست جهود رئيس عصامي، حينئذ كانت حركة السلام منتعشة وقد بدأ الدوقات والكونتات يدعون للتدخل في الشؤون المحلية ولقمع عصابات العنف التي كانت تهدد الاستقرار السياسي[٩].

وبمرور الزمن، انتهى الأمر بصورة عامة برجال الكنيسة والعلمانيين إلى التفاهم حول وسائل الحد من تأثير العنف. لكن خلال القرن الحادي عشر، فصل بينهم خلاف مرير العمق بخصوص مسألة سياسية أكثر، وهي مسألة العلاقات التي يجب أن تقوم بين سلطة

(٨) L. Huben. Studien zur rechtsgeschichte der Gottesfrieden und landfrieden. Ansbach. 1892.
وجورج موليبه (التنظيم القضائي والعسكري والمالي لجمعيات السلام) (تولوز ١٩٦٢)
L. C. Mackinney «The people and public opinion in the eleventh century peace movement». Speculum 5 (1930) pp 181 - 206. Hartmut Hoffmann. gottesfriede und Treuga Dei (Stuttgart 1964).

(٩) ... 
H. Prentout, «La trève de Dieu en Normandie» Mémoires de l Academie de Caen, n. s VI (1931). 1 - 32
هـ. برانتو «هدنة الله في النورماندي» مذكرات أكاديمية كاين ، ن. س 4 (١٩٣١) ١ ــ ٣٢
J. Yver «l'interdiction de la guerre privé en Normandie» travaux de la semaine d historie de droit normand 1927 (Caen, 1928) pp 307 - 348
وكذلك ج. ايفر «حظر الحرب الخاصة في النورماندي» أعمال أسبوع تاريخ الحق النورماندي ١٩٢٧ (كاين ١٩٢٨) ص ٣٠٧ ــ ٣٤٨

الدنيوية والسلطة الدينية. وهكذا دخلتا في خليط خلال القرون السابقة. وقد عبر الملوك كأنهم شخصيات شبه دينية، وقد مارسوا تأثيراً كبيراً في شؤون الكنيسة، وكانوا يعينون القساوسة والمطارنة، بل ويساهمون في كثير من الأحيان بل كانوا يستخلفون بعضهم، كما فعل شارلمان، في ميدان العقائد الدينية. ولكن في المقابل، فإن شخصيات كنسية كانت تلعب دوراً مهماً في الشؤون الدنيوية، فمنهم مستشارين للملوك، وإداريين أو أمراء على أراضي الكنيسة. وخلال القرن الحادي عشر، لم يكن المبدأ الذي يهدف للإصلاحات الجديدة التي ظهرت في الكنيسة سوى إصلاح الإكليروس. ولكن سرعان ما صح الاعتقاد أنه لأجل إصلاح الإكليروس، ورجال الكنيسة، فإن على الكنيسة أن تتحرر من السلطة العلمانية، وأنه لكي تكتسب الكنيسة استقلالها وخصوصيتها، عليها أن تتمركز تحت قيادة البابا. إن كنيسة مصلحة وممركزة بصورة قوية ستكون منظمة سياسية بقيادتها بحيث تشمل الشؤون الدنيوية. وحسب بعض المصلحين، كان على الكنيسة أن تحتفظ بالسلطة العليا على جميع المسائل الخاصة بالعلاقات الاجتماعية والسياسية. فإذا كان يراد أن تكون أوروبا مسيحية حقاً، كان يلزم أن تكون تحت سلطة حكام مسيحيين(١١).

هذا البرنامج، الذي أعلنه بعنف البابا غريغوار السابع (١٠٧٣

---

(١٠) Kantorowicz «The King's Two Bodies» chap. 4; J. W. Thompson, «Feudal Germany» (Chicago 1928) chap 1 et 2; E. Amann et A. Dumas «l'Eglise au pouvoir des laïques 888 — 1075» (Paris 1948) livre 1, chap 2; livre 2, chap 2 et 3; livre 3, chap 2.

(١١) Gerd Tellenbach «Church, State and Christian Society at the time of the Investiture conflict» (Oxford 1940) pp 147-161. Ullmann «Growth of Papal Government» pp [illegible]; A. Fliche, la réforme grégorienne (Paris 1946) pp 55-64, 76-83.

ـ ١٠٨٥)، كان يستهدف أجزاء أساسية من البنية السياسية الأوروبية القائمة. وقد قاوم الأمراء العلمانيون مطامع الكنيسة ونتج عن ذلك (نزاع التنصيبات) الذي استمر قرابة نصف قرن. وهذا النزاع أضعف إلى حد كبير الاتحاد الوثيق السابق الذي كان موجوداً بين السلطات الدنيوية والدينية. وفقد الملوك في هذا النزاع صفتهم شبه الدينية، وفقدوا معها سيطرتهم على شؤون الكنيسة. وأوضحت الكنيسة أن قيادة المجتمع الأوروبي لا يمكن أن تعهد للسلطة العلمانية عن هذا المجتمع. وقد انفصلت الكنيسة بوضوح عن السلطات السياسية الدنيوية، وبكونها مستقلة في عملها، منطقياً يجب أن تكون مستقلاً ذاتياً وسيدة في الشؤون الدينية. ولذلك حرر المصلحون الغريغوريون انتصاراً، حتى ولو لم يكن سوى انتصار جزئي(١٢)

ومثل جميع الانتصارات، فإن انتصار الكنيسة في النزاع حول التنصيبات كانت له نتائج غير متوقعة. إن الكنيسة، إذ أكدت استقلالها التي لا يمكن إنقاصها وانفصالها بوضوح تام عن الحكومات العلمانية، أصبحت، دون أن تعرف، تدفع تفاهيم خاصة بطبيعة السلطة الدنيوية. ومهما كانت التحديدات والحجج مختلفة، فكل مصلح غريغوري الأكثر اعتدالاً كان مضطراً ثم للاعتراف بأن الكنيسة لم تكن تستطيع القيام بجميع الوظائف السياسية، وأن الأمراء العلمانيين هم ضروريون، وأنه قد خصصت لهم دائرة للعمل. وإذا كانت باستطاعة الكنيسة أن ترشدهم وتسديهم، فإنهم مع ذلك مستقلون عن سلطتها الإدارية. وكانوا يديرون منظمة ذات طبيعة خاصة لم يكن لها بعد اسم نوعي. وباختصار، فإن المفهوم الغريغوري للكنيسة كان يتطلب تقريباً شكلاً مفهوم الدولة. وكانت هذه الضرورة قوية بحيث

---

(١٢) بالإضافة إلى الأعمال الواردة ذكرها في الحاشية رقم ١١، أنظر أيضاً
G. Barraclough - The Origins of Modern Germany (Oxford 1949) pp 27-155 et N. Cantor Church, Kingship and Lay Investiture in England (Princeton 1958) Chapitres 4 et 5

إن المؤرخين المعاصرين لا يستطيعون مقاومة ميلهم لوصف صراع التنصيبات بأنه نزاع بين الكنيسة والدولة.

إن الاستسلام لهذا الميل سيكون معناه السقوط في الخطأ. لكن صحيح أنه، خلال النزاع وبعده، حصلت تنمية سياسية لأفكار تعطي ملامح تطبق على الدولة. ونشير إلى أنه صحيح أيضاً أنه لم يوجد مأخذ عند الادعاءات للسلطة الشاملة التي صدرتها إمبراطورية الغرب بنفسها. لكن التفوق الامبراطوري معمولاً، بالنظر على الأقل، في زمن بدي كان فيه الامبراطورية والكنيسة يعتبران بصورة وثيقة، كما كانت الحال في عهد شارلمان، والأوتونيين Les Ottons لكن الامبراطورية، أكثر من أنها سلطة سياسية دنيوية أخرى، عانت من صراع التنصيبات، وقد سمح للملوك الآخرين، بصورة مستقلة وبشروط أفضل من تلك الامبراطور، بتدعيم مع مصالح الكنيسة وبهذا كانت أوروبا الغربية تشكل وحدة من الوجهة الدينية، ولكن ليس انطلاقاً من الوجهة السياسية. وكان يميل النظر إلى كل مملكة أو أمارة بصفتها كياناً منفصلاً، وبدت أرسيت قواعد تعددية الدول.

وكذلك كانت نتيجة صراع التنصيبات تعزيز ميل موجود في السابق، وهو الميل إلى اعتبار الأمير العلماني صاحب ومودعاً للعدل و[illegible] المصلحة العامة. أكثر من كل شيء، بلا شك، إن الكنيسة تحدد ما هو العدل. ولكن حتى هؤلاء، كانوا يعترفون بأن توزيع العدل في الزمان العلماني يعود إلى السلطة العامة. وقد وجد ملوك أيضاً مصلحة كبرى لهم في تأكيد هذا الدور. وهم بعد أن لم يكن لهم نصيب في [illegible] الكنيسة وحكمها، إذ أنهم لم يعودوا مطالبين متدينين لشؤون خارجية، فإن الدور الوحيد لوجودهم أصبح إدارة العدل. ولكن إذا كان عليهم حفظ العدل عموماً، فإنه حينئذ سيجب تطوير عوامل تشريعية وتحسين المؤسسات القضائية. وهذان إجراءان ملائمان لظهور سيادة الدولة، لكنه لم تتحقق بصورة مبكرة في أوروبا، وكانت فيه أكثر

وواقع أنه، منذ إنشاء الدول الأوروبية، قد أصبح تفوق كهذا للقانون، كان له انعكاس عميق على النظم اللاحقة. هذه الدول كانت لدولة مؤسسة على القانون، وكانت مهمتها تأمين الاحترام له. وكان الأمر مقبولاً أن يخضع السياسي تحت سيطرة القانون. وبخلاف كثير من الأقطار الأخرى، فإن القانون في أوروبا لم يكن فقط عن الحاكم، بل كان يضبط أيضاً العلاقات العائلية والتجارية وامتلاك الأموال. وكانت تطبيقها. ولم يقدم أي نظام سياسي آخر مثل هذه الأهمية للقانون، ولم يمنح أي مجتمع آخر مشترعيه دوراً حساساً كما كانت هي الحال في الغرب الأوروبي. وهذه الدول لم تعمل ذلك مثلها لأنه لدى كان بصورة أساسية أن تؤسس على القانون، لكن واقع اتخاذها مثل هذا الشكل لأنه كان حتمياً لكي تكتسب ولاء رعاياها ودعمهم.

وربما كان آخر العوامل من حيث التاريخ، التي أسهمت في بروز الدولة، هو، في القرن الثاني عشر، الازدياد السريع بعدد الأشخاص المتعلمين[13]. وبدون كميات مكتوبة ووثائق رسمية، كان من الصعب إنشاء مؤسسات دائمة وغير شخصية. وفي الواقع، إن الوثيقة المكتوبة هي أفضل ضمانة معلومة، وأفضل حماية ضد الضغوط الشخصية. وهذا تماماً هو السبب في أن الموظف الذي يريد تعميم الأنظمة بصحيحة، يحتاج دائماً للرجوع إلى الوثيقة المكتوبة لكي يصل مباشرة إلى ما يستطيع أن يطبقه. وفي مطلع القرن الثاني عشر كان الأفراد القادرون على تحرير محاضر رسمية والوثائق قليلي العدد، ثم كان عدد من تطور المؤسسات [illegible] ثورة التعليم قد غير أيضاً [illegible] نهوض مشهود للعلم [illegible] العلم والمعرفة. وكان الشباب يرتادون المدارس بالآلاف، ثم كانوا يذهبون للانخراط في خدمة الموظفين العلمانيين والكنسيين. وفي نهاية القرن الثاني عشر، لم يعد هناك تعوزه نقص في

---

(١٣) C. H. Haskins, the renaissance of the twelfth century (Cambridge, Mass., 1927); G. Paré, A. Brunet, P. Tremblay, La renaissance du XII[e] siècle (Paris, 1933); D. Knowles, The Evolution of medieval thought (London, 1962), pp. 71 ...; R. W. Southern, the making of the middle ages, chap. 4.

المحاسبين وأمناء السر (السكرتيرين)، وفي نهاية القرن الثالث عشر، أصبح عدد هؤلاء فائضاً عن الحاجة تقريباً.

إن دراسة الحقوق تستحق وقفة خاصة. لقد كان أغلب الشبان يكملون دراستهم للآداب، التي كانت تؤكد على المنطق، وعلى حسن استعمال اللغة، والذين كانوا يتابعون دراستهم كانوا يستمرون في أكثريتهم، في مدارس الحقوق التي تدرس فيها القانون الكنسي والقانون الروماني (حسب كتاب Corpus juris civilis لجوستنيانوس) أو الاثنين معاً. وكانت شهرة أساتذة الحقوق تتسع لتشمل أوروبا كلها، وكان تلامذتهم يصلون إلى مراكز مهمة، وبصورة خاصة في الكنيسة. ومع ذلك، لا ينبغي المبالغة في أهمية مدرسة جامعية للحقوق [illegible] مؤسسات لأن مساهمتها في تشييد الدولة كانت قائمة قبل تأسيس مدارس الحقوق، ولم يكن للحق الروماني سوى تأثير صغير شمالي الألب. وفي إنكلترا وألمانيا وشمالي فرنسا كان يُستخدم الحق العرفي الذي لم يكن يُدرَّس في المدارس، وكان المختصون بالحق العرفي ذوي معرفة مرموقة رغم أنهم كانوا يجهلون كل الحق الروماني. ولعل أهم [illegible] أن الفائدة الحقيقية التي كانت تنتج عن دراسة الحق الروماني كانت تقديم مجموعة من المقولات التي يمكن أن تصب فيها الأفكار الجديدة ومجموعة مفردات لأجل تحديد هذه الأفكار. وهكذا كان التمييز بين الحق المدني والحق الجنائي، مقبولاً لقضاة الإنكليز الذين كانوا يحاولون أن يدونوا كتابة التطور السريع لقانونهم العرفي (١٤). إن فكرة الخير العام والفكرة المشابهة لها [illegible] مُكتسب [illegible] هذا الخير، قد استخدمت لتبرير تجديدات مثل الضريبة العامة أو الشاملة (١٥). ولم يكن [illegible]

---

(١٤) Glanvill, De Legibus et consuetudinibus Regni Angliae, ed. G. E. Woodbine (New Haven, 1932), pp. [illegible]

في عام ١١٨٧ بدأ ملاحظاته الأولى بهذا التأكيد

«Placitorum aliud criminale, aliud civile (p. 42)»

«القواعد الجنائية شيء، والقواعد المدنية شيء آخر»

(١٥) Post, studies, pp. 258-290

الرومان معادلاً دقيقاً لكلمة «الدولة»، فقد كانت كلمتهم «ريسبوبليكا» respublica أو «الشأن العام» لا تكفي للتعبير عنها، وهي تقدم نوعاً من الحدس الضعيف حول مفاهيم الدولة. ومع ذلك فإن كل هذا يبقى حرفاً ميتاً بالنسبة لأوروبا الغربية ما لم تكن قد انخرطت فعلاً في عملية إنشاء مؤسسات شرعية. ولم يستطع الأوروبيون أن يفهموا ويستخدموا الأمثلة الرومانية إلّا لأنهم كانوا قد عرفوا الحق المدني، والضرائب، وشكلاً غامضاً للدولة. إن وجود معادلات رومانية أتاح للعلماء والأكاديميين تدقيق تحديداتهم وتوضيح تفكيرهم. ونظراً لأن المناقشات حول النظرية السياسية كان يجري التعبير عنها في كثير من الأحيان بصيغ الحق الروماني، فإن الميل إلى تحقيق تعديلات مماثلة وتبرير إنشاء الدول قد تعزز بذلك. ولكن إذا كان تجدد الحق الروماني قد سهل، بلا شك، تشييد الدولة، فإنه لم يكن شرطاً رئيسياً مسبقاً، ولا حتى، دون شك، شرطاً ضرورياً.

إن هذه الملاحظات حول الحق الروماني قد قادتنا بعيداً جداً عن نقطة انطلاقنا. ويتعلق الأمر الآن بالعودة إلى بدايات القرن الثاني عشر، لدراسة البنى السياسية التي كانت قد بدأت بالظهور. وهذا أمر مهم. فقد كانت المؤسسات الدائمة الأولى لأوروبا الغربية تخص الشؤون الداخلية، لا الشؤون الخارجية. وقبل زمن طويل من تنظيم الشؤون الخارجية والحرب، جرى تنظيم القضاء بسبب للعدل والمالية. وهذه الأولوية الممنوحة للشؤون الداخلية كانت مفيدة للدولة، لعدة كيفيات. وكانت تتطابق بصورة أفضل مع المُثُل الدينية للعدل وسيادة القانون، الذي كان تطبيقه سهلاً في الميدان الداخلي، وصعباً في المسائل الخارجية. وكان باستطاعة كل شخص أن يلاحظ الفوائد التي تنتج من إقامة نظام قضائي فعّال، بيد أن المنافع الناتجة عن وجود جيش نظامي كان إثباتها أكثر صعوبة. وأخيراً فقد كان توفير الموارد البشرية التي مازالت نادرة أن تُتيح للنشاط الأكثر ذكاء والأكثر كفاءة التخصص في الشؤون الداخلية ومنحها، بمثابة مقدمة، الوضع المرموق في أيامنا،

دائمة حديثة مبنية مدرّبة باستخدام أفضل مواهبها في الدبلوماسية ، في الجيش.

إن الأسباب التي مُنحت لأجلها الأولوية للشؤون الداخلية هي بديهية. إن تجزؤ أوروبا وضعف مختلف الوحدات السياسية التي كانت تؤلفها لم تكن ملائمة لنشاط خارجي واسع النطاق ، طويل النفس. ولم يكن أي ملك قادراً على إنشاء جيش يتجاوز عدده بضعة آلاف من الرجال، ولا الاحتفاظ به لمدة تزيد عن بضعة أشهر. وكان لا يمكن تصور الإنفاق على جيش أو ملاك دائم من الضباط. وكان أغلب الملوك لا يهتمون سوى بجيرانهم المباشرين؛ ولم تكن انجلترة تهتم إطلاقاً بالأراغون، ولا فرنسا بالسويد. وحتى بين الجيران، فإن النزاعات كانت تسوّى أكثر بواسطة غارات وأعمال الثأر منها بالطريقة الدبلوماسية؛ وكانت الهدنة والسلام يُعقدان بمفاوضات خاصة. وفي أوروبا بلا دول وبدون حدود، لم يكن لمفهوم الشؤون الخارجية أي معنى، فلم تكن هناك إذن أدنى حاجة إلى هيئة خاصة لمعالجة هذه المسائل.

وفي الداخل، فإن الملوك والأمراء الراغبين بإدارة ممالكهم وإماراتهم ونقل الحكم إلى أولادهم، كانوا مرغمين، بسبب ضعف وتجزؤ النظام السياسي الأوروبي، ببذل جهد لكي يجمعوا في وحدة سياسية متلاحمة مختلف حقوق الحكم والأراضي المتفرقة التي يملكونها. وبالأحرى فقد كان يعني بصورة أولية أن يحسنوا إدارة أملاكهم. ونظراً لأن الضريبة العامة كانت غير موجودة تقريباً، كان الملوك والأمراء يستمدون مداخيلهم من أراضيهم فقط تقريباً، ومن المكوس (رسوم العبور ورسوم السوق)، وحصتهم من الغرامات المفروضة من بعض المحاكم عن بعض الجنح والجرائم[16]. لكن الأراضي المملوكة لم تكن أبداً

(١٦) حتى في القرن الثاني عشر، في عهد بدأ فيه تشييد المدينة، وحتى في بلدان متقدمة مثل انجلترة والنورماندي والفلاندر، كانت المداخيل هي بصورة أساسية من هذا النوع. راجع ب. ليون و أ. فيرمولست «المالية في العصر الوسيط» (بروكسل ١٩٦٧)؛ ول. دبلي «حول المداخيل العامة في نورمانديا في القرنين الثاني عشر=

ملاحظيه. وكان يسمى مقاسم حقوق الملك وتحدث مع أعضاء الأرستقراطية. ولذلك كان الملك يجد صعوبة في معرفة من هي مدخولاته بالضبط، كما يجد بعض الصعوبة في تحصيل ما يعود له حين يعرف مجموعه. إن موظفين المعينين لأوتو كانوا مديرو للأملاك ومشرفين محليين ومشرفين على أراضي الكونت، في الحضر، وقضاة مدنيين في دستري، ومأمورين وزريين في الشاير. وكانوا يركزون المداخيل المتفرقة لأصحابها لأجل الإنفاق من سلطتهم. ولدى قيامهم بذلك، كانوا مضطرين لتسجيل عملياتهم ومسك نوع من المحاسبة. وهذا النظام كان في إنجلترا أسرع منه في أماكن أخرى، ولكن في كل مكان كان عمل المدراء المحليين في منشأ المؤسسات المالية المركزية.

كانت العدالة تؤمّن شطراً مهماً من المداخيل المكتسبة، إذ كانت كل حكم وطريقة تسوية بغرامة، وكانت وظيفة وكلاء المحاكم المحليين ترؤس المحاكم التي تتفرع منها هذه المداخيل. وهذا النظام كان يحقق الأرباح والأتباع بمقدار ما كانت المحاكم لم تعرف سوى خلافات بين الفلاحين، وبمقدار ما كانت الغرامات المفروضة لا تبلغ سوى مبالغ صغيرة محددة سلفاً. وهذه الصفة مؤقتة بين إدارة العدل وجمع المداخيل استمرت في الوجود طوال العصر الوسيط، وحتى حين ظهر القضاة المتخصصون الأولون، فقد كلّف هؤلاء بجمع المداخيل(١٢)، في حين كان

---

والثالث عشر مكتبة مدرسة شارت بمجلدات ١٠ و ١١، و١٢ (١٨٤٨ – ١٨٤٩، ١٨٥٢) و Magnum Rotulus، ٣١ هنري ا، نشرع هنتر (لندن ١٨٣٣) بخصوص الدخل الملكي في انجلترا عام ١١٣٠. وكانت الحالة على هذا النحو أيضاً بالنسبة لفرنسا عام ١٢٠٢. راجع ف. لوت ور. فوتييه «الموازنة الأولى للمملكة الفرنسية، الحساب العام لعامي ١٢٠٢ – ١٢٠٣» (باريس ١٩٣٢).

(١٢) W. Stubbs. Select Charters (Oxford 1921) pp. 251-257.

وفي عام ١١٩٤، كان من مهمة الدائرة الانجليزية أن يشرفوا بجميع القضايا، ويستعلموا عن حقوق الوراثة والوصاية، وغيرها من الحقوق الملكية، وكذلك جباية ضرائب الحرب في المدن التابعة للملك.

جمهور المدعين الشاكين يسعون إلى إقامة دعاويهم أمام المحكمة الصغيرة. أما الملوك والأمراء فهموا شيئاً فشيئاً أن العدل هو شيء آخر غير كونه مصدراً للمداخيل. وكان ذلك وسيلة لتأكيد السلطة وزيادة نفوذ ذلك وامتداده. لكن، بعد ذلك عرف الملوك والأمراء الأكثر قدرة كانوا يريدون توسيع كفاءة محاكمهم.

وكان يمكن طرائق مختلفة أن تعود في هذه النتيجة. وكان يمكن أن تخصص للمحكمة الملكية (أو الدوقية أو الكونتية) جرائم كبيرة مثل القتل. إن تكريس مثل هذه الحالات، المسماة حالات الملك أو حالات السيف، كان يتيح للملك وللأمير أن يتدخل في بعض الأعمال فيها أياً كان، بحيث ليس لديه أي حق قضائي على[18] المالكين. الغصب المدنية يمكن إقامة إجراءات خاصة تتيح للمتقاضي الحصول على الطريق وبحسب محكمة السيد المحلي وبشكل مباشر أمام قضاء ملكي، أو دوقي أو كونتي. وكان للأمير هنا لا حدود بصورة عامة هدف مزدوج وهو صيانة السلام وضمان الملكية. وبما أن الدفع ضد الملكية بدون وجه شرعي يمكن أن يسبب الاضطراب، كان باستطاعة مرجع الأعلى أن يتدخل ويقصد بذلك عملياً يهدف إلى الحفاظ على توسيع نفوذه أو استعادته[19]، بصورة مباشرة، في دوائر القضاء

(18) Glanvill, De legibus p. 42 chap. 1 et 2.
نص العرف الأقدم للنورمانديين، نص لاتيني، نشره ج. تارديف (روان ١٨٨١) ص ٤٣، الفصل ٥٣
de ... pertinentibus.
وبيرو E. Perrot، الحالات الملكية (باريس ١٩١٠)

(19) إن حماية حقوق الوراثة هو المفهوم الأساسي لنص العلم الإنجليزي. راجع مع بولوك وف. و. ماتيلاند
F. Pollock and F. W. Maitland, History of English Law, Cambridge 1923, I, 148-49.
وكان كذلك أيضاً مفهوم مهم في فرنسا راجع
L. Buisson, König Ludwig IX, der heilige und das Recht, Freiburg 1954, pp. 16-19, 99-138.

لدينا (دوقية النورماندي، أو مقاطعة فلاندر) كانت موجودة، لكن معظمها كان يُبَتّ به بصورة عامة بأمر من المرجع الأعلى. وهكذا كان يمكن للمستطيع(*) موضوع أن يحمله ملك من سيده المباشر، البارون أو الكونت، وكان ولاؤه ينتهي به للذهاب إلى مَنْ يحميه. وفي خاتمة المطاف، كان من واجب الملك السهر على صيانة العدل عبر مملكته جمعاء. وإذ ما أصدرت محكمة دنيا قراراً جائراً، كان الملاذ الوحيد ممكناً هو الاستئناف إلى محكمة السيد. وإذا لم يكن بعض أحكامه كان سيد فقد كثيراً من سلطته(٢٠).

إن جميع هذه الطرق قد استخدمت، بدرجات مختلفة، من قبل مشيدي الدولة في القرنين الثاني عشر والثالث عشر. وفي انجلترا كان تدخل الملك المباشر أكثر تواتراً منه في فرنسا، لكن اجراء الاستئناف من محكمة بارونية إلى محكمة ملكية كان أكثر انتشاراً في فرنسا. وحتى يتبين أن الحقوق العليا للملك، في البلدين، لم يكشف خلال الأعوام عن التأكد في الممارسة العملية، وأن التمييز بين الأراضي المحكومة مباشرة من قبل الملك، والأراضي التي كان يحكمها البارونات نسبة قد فقد معناه. وحين كانت هذه العملية تصل إلى نهايتها الطبيعية، كانت الخريطة السياسية للمملكة أو الإمارة تتخذ شكلاً جديداً. وبدلاً من جزر صغيرة للسلطة هنا وهناك، منفصلة تقريباً بعضها عن بعض، كانت تظهر كتلة مرصوصة من الأرض حيث يمارس ملك أو أمير واحد سلطة ثابتة. وقد لزمت قرون للتوصل إلى هذه النتيجة، لكن الخطوات الأولى نحو نظام اقتصادي شكلت مساعدة

---

(*) المستطيع: شخص يقطعه السيد الاقطاعي أرضاً لقاء تعهده بتقديم الخدمات له (المترجم)

(٢٠) إن اجراء الاستئناف كان مهماً بصورة خاصة في إقامة الدولة في فرنسا. راجع ف. لوت و ر. فاوتييه «تاريخ المؤسسات الفرنسية في العصر الوسيط» الجزء الثاني، «المؤسسات الملكية» (باريس ١٩٥٨) ص ص ٢٩٦ ـ ٣٢٣. إن حقوقياً من القرن الثالث عشر، هو فيليب دي بومانوار، يفهم بصورة واضحة هذا المبدأ في كتابه «أعراف بوفيزيس» (أ. سالمون، باريس ١٨٨٩) الفقرة رقم ١٠٤٣

حاسمة للذين كانوا يرأسون هذه الدول التي هي في طور التكوّن. وفي خصمه،حتى كان سيد يريد أن يستقل، لم يكن يستطيع أن يحقق ذلك إلا باستعماله العنف إزاء جيرانه،وسلطته أكثر باستمرار من أتباعه. وإذا كان باستطاعة محكمة عليا أن تحول دون حروب عائلية بفرضها حلاً سلمياً للخلافات والنزاعات. وإذا كان باستطاعتها أن تمنع سيداً من أن يستثمر رعاياه بلا شفقة، فإن إقامة أمارة جديدة مستقلة ذاتياً قد أصبحت أكثر صعوبة. وبصورة عامة، فقد كان الرأي العام يؤيد إقامة محاكم ذات سلطة فعلية. وكانت الكنيسة تعلّم، كما سبق أن رأينا، أن العدل هو الخاصة أو الصفة الأساسية للأمراء الرسميين. ولدى تتويجهم كان الملوك يقسمون بإقامة العدل، وكان بعض المنظّرين السياسيين يؤكّدون بأن الملك الجائر ليس ملكاً بل هو طاغية[29]. وكان الملوك مستعدين تماماً لقبول فكرة سيطرة العدل عليهم. إن هذا العدل كان علامة لسلطتهم، وسلاحاً يستعملونه لتوسيع سلطتهم ونفوذهم. سلطة في محاكمهم، وفي نظر الشعب وكثير من أعضاء الأرستقراطية الصغيرة، كان العدل يمثل ضمانة ضد العنف والاغتصاب. وهكذا فإن الأمراء الذين كانوا يحاولون إنشاء محاكم للعدل تخص مقاطعاتهم كانوا متأكدين من حصولهم على موافقة شاملة تقريباً. ولم يكن باستطاعة البارونات الأكثر نزوعاً إلى الحرب أن يعارضوا وجود المحاكم، حتى ولو كانوا يطعنون في تنفيذ الأحكام.

لجميع هذه الأسباب، كان تطور مؤسسات قضائية دائمة مبكراً كما كان مبكراً تطور مؤسسات مالية دائمة. وكان التخصص أكثر شدة على صعيد المؤسسات منه على صعيد الموظفين. وكان نفس

---

29 Carlyle, [illegible] 130.

وحول لقب التتويج أنظر مقالات ب. إ. شرام في كتابه Konige und Päpste, vol. 2 (شتوتغرت 1968) ص ص 99 ـ 247، الجزء الثالث (شتوتغارت 1969) ص ص 33 ـ 113، 181 ـ 189، 390 ـ 394.

رجل يستطيع أن يمارس وظائف القاضي الحقيقي، لكنه بصفته قاضياً كان يحترم الإجراءات والشكليات التي كان يتحرر منها حين يجري مباراته. ومع مرور الزمن، أصبحت القوانين التي كان على المحاكم أن تطبق احترامها، أكثر دقة وأكثر تعقيداً، وأصعب تفسيراً بدون تكوين خاص. ومنذ عام ١٢٠٠، كانت تُكتب أبحاث حول الحق العرفي الإنجليزي والنورماندي[٢٢]. ومنذ عام ١٢٥٠، كانت القرارات تُؤسس على القضاء[٢٣]. وكل جيل من أجيال علماء الحقوق يحدد بدقة أكثر صلاحية المحاكم وعملها. ومنذ عام ١٣٠٠، كان ثمة رجال يكرسون كل وقتهم لدرس [illegible]، وكان قضاة محاكم [illegible] في إنجلترا في عهد إدوارد الأول متضلعين جداً في الحق العام الإنجليزي مثل تضلّع أستاذ في جامعة بولونيا في الحق الروماني. وكانت دعامتا [illegible] خزينة (مالية)، ومحكمة عدل. وفي نهاية القرن الثالث عشر، كانت هاتان المؤسستان تستخدمان موظفين اكتسبوا كفاءة وروحاً مهنية.

إن حكومة من القرن الثاني عشر أو الثالث عشر، لم تكن تستخدم جميع موظفيها في إدارة الأملاك، وفي الإدارة المحلية، وفي إدارة العدل. بل كان يلزم أيضاً مكتب مركزي يستطيع تنسيق عمل الرجال المكلفين بمهمات خاصة، ومكتب يرسل أوامر إلى الحكام المحليين، ومكتب يستطيع أن يتصل بصورة مباشرة مع الأساقفة و[illegible] كانت [illegible] في حفظ النظام الداخلي والأمن الخارجي مسائل كبيرة. وهذا المكتب، وهو الدائرة العليا (أو المستشارية)، كان يأخذ على عاتقه أيضاً جميع المهمات التي لم تحدد

---

(٢٢) كلانفيل في إنجلترا. انظر الحاشية ١٤، والمؤلف المجهول لـ والحق العرفي القديم جداً في النورماندي. انظر الحاشية ١٨

(٢٣) Bracton's Note Book [illegible] ٨٨٧ وهو مجموعة قضايا استخدمها قاضٍ شهير في القرن التاسع عشر، وهو مؤلف مبحث مهم حول الحق الإنجليزي

[illegible] مختلفة [illegible]

[illegible] وكان المستشار الذي يدير هذا المكتب، [illegible] الأسلوب، وزيراً لكل الوزارات(٢٤) وكان دائماً رجل دين عالي الرتبة، وأسقفاً عادة في القرن الثالث عشر، وكثيراً ما يكون قد اشترك في الحكومة في مركز أدنى. وحتى في الحالة التي لا يكون فيها لدى المستشار أية تجربة في الحكم، فإن الذين يعملون تحت إمرته كانوا موظفين أكفاء [illegible] هم [illegible] الأخرى [illegible] للمراسلات دقيقة ومتكيفة. وقد لعب موظفو الدائرة العليا دوراً رئيسياً في تطوير الدولة الوسيطة. وكانت الإدارة المركزية تتوقف على فهمهم [illegible] عنهم وعلى [illegible] التي كانت [illegible] الأوامر [illegible]. وخلال [illegible] عشر، [illegible] في أغلب الدوائر العليا. وقد حلّت على التعابير الغامضة والعامة صيغ نوعية معيرة لا تترك [illegible] لسوء الفهم. وكان [illegible] لعب [illegible] كبير، وهي قد خدمت، بقدر ما، كنموذج للدوائر العليا الأخرى؛ فالدائرة العليا لانجلترة، في عهد هنري الثاني (١١٥٤ ـ ١١٨٩)، كانت قد تداركت تأخرها. وإن فرنسا، التي كانت متأخرة قليلاً، كانت تظهر علائم التحسن لاحقاً فيها(٢٥). وحوالي القرن الثالث عشر، كانت جميع الحكومات الأوروبية تملك دوائر عليا فعالة.

وهكذا فخلال القرون الممتدة من عام ١٠٠٠ إلى العام ١٣٠٠، شهدنا ظهور بعض العناصر الأساسية للدولة الحديثة [illegible] كانت [illegible]، قد أنشئت كل منها على قواعد جغرافية وعرقية، حصلت على

---

(٢٤) W. Stubbs, Constitutional History of England, [illegible] 1891, I, 381.

(٢٥) أ. جيري، الموجز في الدبلوماسية (باريس ١٩٢٥) ص ص ٦٦١ ـ ٧٠٤، ٧٣١ ـ ٧٦٤، دائرة الدوائر العليا للبابا وللملك [illegible]. ومن بريطانيا انظر مقدمة ل. ديليل في كتابه مجموعة مراسيم وأحكام هنري الثاني (باريس ١٩١٦) وبصورة خاصة الصفحتان ١ و ١٥١. ورغم أن «المجموعة» لا تضم سوى المراسيم والأحكام الخاصة بممتلكات هنري الثاني الفرنسية، فإن ما ورد فيها عن الدائرة العليا يطبق أيضاً على انجلترة.

شرعيتها بفضل بقائها حية خلال عدة أجيال. وقد أقيمت مؤسسات دائمة، قضائية ومالية. وتطورت هيئات من الإداريين المحترفين بين هيئة للتنسيق المركزي، وهي الدائرة العليا، قد رأت النور وتجهزت بموظفين ذوي شخصية تتصف بالديمومة. وكان هؤلاء الإداريون المحترفون دوائر ليست تتعدد، وبالتالي فإن درجة تخصصهم لم يكن ممكناً أن تكون عالية جداً. وقد توجّب عليهم أن يحصلوا على معونة موظفين يعملون لوكالة، أو بوقت جزئي. مستمرون كانت خدمتهم مهنة رئيسية تجري في الكنيسة، وبارونات صغار، وفرسان، وبورجوازيون أغنياء. وكثير من هؤلاء الرجال كانوا مستعدين للعمل خلال بضع سنوات أو خلال بضعة أشهر في العام، بصفة مدير أو معتمد، ومأمور للمالية، وإداري محلي أو قاضٍ. وكان هذا يتيح لهم كسب الرضى الملكي، وزيادة مداخيلهم، حتى ولو كانوا لا يريدون خدمة الحكومة بصورة دائمة. ولكن في كل مكان وجد رجال كرّسوا معظم أو أكثر من حياتهم لمهنة الإداري، وقد ازداد عددهم بصورة ملموسة خلال القرن الثالث عشر.

إن جميع هذه العناصر الأساسية للبنية الدولتية قد ظهرت في كل مكان تقريباً من أوروبا الغربية، خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر، ولكن حيثما ظهرت كان تطورها غير متساوٍ تماماً. وكان هذا التطور سريعاً بصورة خاصة في إنكلترا وفرنسا وإسبانيا، وأكثر بطئاً في ألمانيا وإيطاليا، ولكن مشوهاً في [illegible] اللاتينية. [illegible] في المناطق الخاصة لإعادة الفتح ومستوطنات الأراضي العربية الإسلامية، كان لها تأثير ضئيل على مؤسسات الدول الأوروبية حتى نهاية القرن الخامس عشر. ولم ينجح الألمان في تأسيس دول كبرى قادرة على البقاء، وكانت الوحدة السياسية المستمرة في ألمانيا هي الإمارة، التي كانت مؤسساتها ضعيفة أكثر منها متقدمة. وفي إيطاليا، بعد حالات الشقاء والأخطاء السياسية للقرن الثالث عشر، لم تتمكن مملكة صقلية من الوفاء بوعودها البراقة للقرن الثاني عشر. إن الهيئات السياسية

لأكثر المدن ازدهاراً لإيطاليا في القرن الرابع عشر، كانت من الصغر بدون، لكن لم يكن على هذه أن تحاول حل المعضلات التي واجهتها الممالك الكبيرة، وكانت تجربتها غير صالحة للاستعمال تقريباً في شمال جبال الألب. هذا كله يفسر لنا أن النماذج التي كان لها تأثير أكبر على الدول الأوروبية قد جاءت من إنجلترا وفرنسا، وأن الأفكار السياسية ومؤسسات هذين البلدين جرى تقليدها بصورة أوسع من محاكاة مؤسسات البلدان الأوروبية الأخرى. وكان مشابهاً، أي مثال إنجلترا وفرنسا، مهمٌ بصورة خاصة خلال الفترة الأساسية نهاية القرن الثالث عشر وبداية القرن الرابع عشر. وفي هذه شهدت ظهور مفهوم السيادة، بل لم يكن كلمتها. وهي فترة تمثل حلقة الولاء من الكنيسة والجماعة أو العائلة، إلى الولاء تجاه الدولة في بدايات تطور. وبحكم هذه الأسباب، يبدو أن من المستحسن أن ندرس بصورة أكثر تفصيلاً الكيفية التي شيدت بها الدولة في إنجلترا وفرنسا بين عامي ١١٠٠ و١٣٠٠.

في إنجلترا، وجد الملوك صعوبة أقل في إقامة سيادتهم منهم في فرنسا. لقد كانت إنجلترا مملكة صغيرة، تكاد لا تزيد عن حجم بعض الدوقيات في فرنسا وألمانيا. وكان باستطاعة ملك نشط في إنجلترا أن يزور ممتلكاته بصورة منتظمة إلى حد ما. ومن جهة أخرى، فترة سنوات طويلة من هجمات الغزو ([illegible]) قد خربت مقاطعات من السلالات رؤساء أقوياء، أو مؤسسات محلية متجذرة جيداً. لقد قضى الداغركيون على جميع الأسر الحاكمة الأنجلو-سكسونية القديمة، باستثناء بيت ويسكس المالك. وبدورها فإن عادة تقسيم مملكة وسط إنجلترا وشمالها من قبل ملوك ويسكس قد قضت على الأسر الداغركية التي كانت قد حافظت كل منطقة بخصوصيتها، ولكن لم يكن هناك، لا في كنت، ولا في ميرسيا، ولا في الدانيلو(*)، مثلاً، بقي مؤسسات دائمة

(*) قسم من إنجلترا كان خاضعاً للسلطة الداغركية منذ معاهدة ويدمور (عام ٨٧٨). (المترجم)

على أساس هذه الخصوصيات. وكانت مؤسسات ملكية ممثلة في جميع أنحاء البلاد: محاكم الكونتيات والأقضية والنواحي. وكان المأمورون المحليون، الشرفاء (الكونتات) والمشرفون الملكيون، كانوا يمثلون مصالح الملك أكثر من تمثيلهم مصالح الجماعة المحلية. وجرت بدايات بعض التعديلات، بعد الغزو النورماندي في القرن الحادي عشر، فاستجدت في بعض الكونتيات، سرعان ما قام باستئصالها غليوم الفاتح. ومؤكد أن غليوم قد منح سلطات واسعة لكونتات بعض الأقاليم الحدودية، لكن هؤلاء كانوا عاجزين عن إقامة أسر مالكة قبلية قوية؛ ومن جهة أخرى، بدلا من أملاك تشكل وحدة إقليمية واحدة، وزع غليوم الفاتح على أتباعه في البلاد إقطاعات وحقوقاً للتحكم مبعثرة على نطاق واسع. وحتى عام ١١٠٠، كان واضحاً أن أي كونت أو بارون لم يركز بين يديه مقداراً كافياً من الأراضي أو السلطات لإنشاء حكومة إقليمية مستقلة ذاتياً. ووجد كل الانجليز أنفسهم محكومين بمؤسسات ملكية، فوق هذه سوف تشتق من الملك.

وكانت تلك فرصة أخرى لانجلترا. وبما أنه ما من منطقة جرى احتكارها من قبل أسرة مالكة محلية، فقد كان الملك ما يزال يملك أراضي وحقوقاً للعدل في جميع أنحاء المملكة. وبسبب التشتت الكبير جداً لحقوقه وأراضيه، فقد توجب عليه أن يكون له في كل مكان ممثلون، من مستخدمين ووكلاء مشرفين على القصور والعقارات. إن إنشاء مكتب مركزي للمحاسبة، الذي يتيح بأن لا يغيب عن النظر مختلف المداخيل الناتجة من مئات المصادر المختلفة، قد ظهر بصفته ضرورة بديهية. إن فهم ضرورة تدبير معين، والعمل تبعاً لذلك، هما بالتأكيد شيئان مختلفان تماماً. لكن آخر الملوك الأنغلو-سكسون قد أقاموا عناصر مهمة لنظام محاسبة مركزية. وقد وسّع غليوم وخلفاؤه هذا النظام، وقد شهدت بداية القرن الثاني عشر ظهور ديوان أو وزارة المالية l'Exchequer وكانت لهذه المؤسسة وظائف عديدة، لكن مهمتها الأكثر أهمية والأفضل توثيقاً كانت تقوم في تدقيق الحسابات التي تقدمها لها

جميع أجزاء المملكة. وكانت سجلات وزارة المالية تُمسك بصورة منتظمة ودقيقة شديدة من قبل موظفين رسميين اختصاصيين. وكانت تلك مؤسسة متينة جداً بحيث أن عملها لم يتوقف أبداً، حتى في فترة الحرب الأهلية [illegible] لم يكن [illegible] عليها [illegible] وهي [illegible] في [illegible] باستطاعتها [illegible] [illegible] من عشرة [illegible] ، إلا [illegible] مؤسسة موحدة، [illegible] بصورة مباشرة أو غير مباشرة جميع [illegible] البلد[26].

[illegible] بعض الظروف [illegible] من محاكم الإسكيكالي [illegible] البلد بأسره [illegible] لأنجلوسكسون [illegible] الأول حقوق [illegible] [illegible] أضاف [illegible] حقوق [illegible] من سلطته [illegible] ومشاكل [illegible] وعادة توزيعه [illegible] المملكة [illegible] [illegible] من ذلك، فقد أصبح طبيعياً أن يكون على الملك وبلاطه تسوية [illegible] التي كانت [illegible] في صدد أملاك الأراضي، والحقوق المرتبطة [illegible] الأملاك [illegible] كلمة [illegible] فقد [illegible] في الأصل [illegible] شخصيات [illegible] في مجلس [illegible] ذلك. [illegible] [illegible] ولكن [illegible] عشر، كان بعض هؤلاء الرجال، بصورة أسهل منه بالنسبة للآخرين، [illegible] [illegible] وفي [illegible] عشر، [illegible] من [illegible] ، وكانت محكمة [illegible] [illegible] كثير من المحاكم الأخرى المعاصرة لها، لذلك فقد أقامت تلك المحكمة مواعيد وإجراءات ثابتة لتصريف الشؤون اليومية [illegible] وجود إجراء

(٢٦) بالنسبة لوزارة المالية (أو ديوان المالية l'Exchequer) انظر R. L. Poole, The Exchequer in the Twelfth Century (Oxford 1912) وأيضاً C. Johnson, Dialogus de Scaccario, The Course of the Exchequer (London 1950); Lyon et Verhulst, Medieval Finance, pp. 57 [illegible]

منظم قد اكتسب المحكمة الملكية عدلية وسلطة. وحوالي العام ١٢١٥، كان رأي البارونات الانجليز مؤيداً لمحكمة عدل مركزية ودائمة، ضرورية في نظرهم لحكم المحاكم بصورة جيدة[٣٧].

في البدء، كانت المحكمة المركزية مخصصة لاستعمال الكبراء، ولتسوية المسائل المهمة. ولم يكن باستطاعتها تسوية جميع النازعات القضائية، ولكن من ذلك، الاهتمام بالمسائل الخاصة من عمليات غش، وجرائم، واغتصابات وسرقات التي كانت في جميع أنحاء البلد تعرض ملحقة بمحكمة الملك. ومع ذلك فإن إدارة العدل كانت مصدر [illegible] حيل وعلامة على السلطة. وكانت مصلحة الملك في أن يعرف بلاطه — ومحكمته — الحد الأقصى من الحالات. وكان الحل يقوم في إرسال قضاة من الدائرة، يمثلون المحكمة الملكية، ويسمح بإجراءات جديدة وفعالة. وكان قضاة الدائرة يتمتعون بجميع صلاحياتهم القضائية عنه العمل كمجتهدين، وكان باستطاعة هؤلاء القضاة أيضاً أن يضطلعوا بالقضايا التي لم تكن من صلاحية المحاكم البارونية. وهذه المحاكم كانت ضعيفة وغير فعالة، وكانت تقترح عدة حلول بالتسوية. وبالرغم من كونها تتوصل إلى تقديم علاج سريع في حالة الاغتصاب وسلب [illegible] القضاة الملكيين لم يدخلوا حقاً في مواجهة مع المحاكم البارونية لكنهم توصلوا إلى النواحي التي لا تعمل فيها هذه المحاكم. وكان الأداء الجديد للمحاكم الملكية يهدف إلى تقصير المهلات، وتحديد قرارات سريعة وسهلة التنفيذ، حيث لا يتم [illegible] في أساس [illegible] الشخصي. وكانت الفكرة الرئيسية هي رد المسائل المعقدة إلى أسئلة بسيطة، يمكن أن يجيب عليها رجال لا يعرفون جيداً القانون أو الأحداث الصعبة. وهكذا حين تكون ملكية أرض ما، موضوع نزاع، فإن السؤال الذي كان يطرح في غالب الأحيان هو: «من كان حر مالك

---

(٣٧) الميثاق الكبير La Grande Charte، ص ١٧: «Commune placita non sequantur curiam nostram sed teneantur in aliquo loco certo».

مسائل هذه الأرض؟» وليس: «من الذي يملك أفضل سند؟» وكانت الجولات بمعية جماعة من الجيران المختارين من بين «الموظفين الصالحين» لمقاطعة حيث تقع الأرض موضع النزاع. وكانوا يعطون جواباً جماعياً مؤسساً على ما استطاعوا رؤيته أو سماعه. وكان يُستغنى عن الشهادات وإذا أمكن عن الحجج القانونية. وسرعان ما تحول هذا الإجراء إلى حكم بواسطة هيئة المحلفين. وقد تنوعت الأسئلة المطروحة على هيئة محلفين وتعقدت، وفي خاتمة المطاف كان من الممكن تسوية جميع المنازعات الخاصة بالملكية والحقوق المتفرعة منها عن طريق حكم هيئة محلفين.

وقد تمّ التحول أيضاً إلى هيئة محلفين لفحص الشكاوى. وكان أشخاص آخرون يعرضون جميع الحجج والاعتراضات على السلطات عن طريق هيئة محلفين عامة، أو هيئة المحلفين الكبرى. وكان قضاة الدائرة يوقفون المتهمين ويحيلونهم إلى القضاء. وكان الموظفون الملكيون يسرعون عندئذ أكثر إلى المصادقة على حكم هيئة محلفين في حالة قضية جنائية منهم في قضية نزاع خاص (عقاري أو ما يماثله) وليس في هذا ما يدهش. إن خطأ في ميدان حق الملكية يمكن تصحيحه ذاتياً، وليس ذلك في حال تنفيذ عقوبة قصوى (الإعدام). ومع ذلك، فمنذ منتصف القرن الثالث عشر، كانت هيئة محلفين اتهامية تنظر في أغلب القضايا الجنائية، وتختتم بقرار من هيئة محلفين للحكم.

وبفضل استخدام هيئة المحلفين، كان باستطاعة نفس القاضي أن يستمع إلى عدة قضايا في نهار واحد. ونظراً لأنه كان هناك في حالات نادرة أكثر من عشرين قاضياً، فقد كانت تلك هي الوسيلة الوحيدة لمواجهة التزايد المستمر لعمل المحاكم.

إن وجود هيئات المحلفين قد جعل أيضاً العدالة الملكية أكثر شعبية. ونظراً للعلاقات الوثيقة التي تصل ما بين الجماعات الريفية، فإن هيئة المحلفين المكوّنة من جيران كانت تعرف بصورة عامة الوقائع الخاصة بالنزاع، وكان ذلك يشكل تقدماً بالنسبة للإجراءات عبر

بمعلايه التي كانت تشرف عليه الملوك سابقاً مثل الحكم بواسطة القتال، أو بالتجربة. وبدأت هيئة المحلفين التي كانت تحكم باسم الجماعة، وتصدر حكمها بصورة جماعية. فقد كانت أقل عرضة للضغوط التي كان يتعرض لها شهود الإدانة وبصورة نظرية، فإن النظام المستخدم من قبل الكنيسة، والذي سمي فيما بعد القضاة الفرنسيون، وهو نظام الاستجواب الفردي للشهود، يبدو أكثر تقدماً. ولكن في الواقع، [illegible] رجال العصر الوسيط لم تكن المحاكمة سوى مواجهة نزاع بوسائل مختلفة. ونظراً للتحيز المضاد للشخص، يمكن الشك في أن شهادته هي أقرب إلى الحقيقة من الحكم الجماعي لهيئة محلفين من جيرانه. [illegible] والمواطنين [illegible] سلطة للتحيز قد وجدت في هيئة المحلفين بعض الحماية ضد نفوذ و قوى وقد سارعوا إلى المحكمة الملكية [illegible] جميع القضايا المهمة وكثير من مشاكل غير المهمة كذلك. في القرن الثالث عشر، فرضت أمام قضاة الملك. وقد نجحت الحكومة الملكية في إشراك جميع رجال البلد الأحرار تقريباً في عمل العدالة، سواء بصفتهم متقاضين أو بصفتهم محلفين[٢٨].

وكانت السمة الثانوية لتطور ديوان (أوورقة) المالية [illegible] في تطور دوائر الحكم للسلطة. ولأجل الإمساك بمحاسبة دقيقة كان يكفي ليس فقط أن تقدم الجهات (رؤساء المديريات والمحاسبين) حسابات مضبوطة، بل كان ينبغي أيضاً أن تفحص بدقة، وأن تسجل نتيجته وأمر برخص للعمد بدفع بعض المبالغ وبعض مبالغ أخرى كتابة مدفوعات

---

(٢٨) حول تطور المحاكم الإنجليزية في القرن الثاني عشر، انظر

Pollock et Maitland, History of English Law, 1, 79 - 110, 136 - 173; W. S. Holdsworth, History of English Law (Boston 1922), 1, 32 - 54, T. F. Plucknett, A Concise History of the Common Law (Boston 1956), pp. 101 - 113, 139 - 150; Doris M. Stenton, English Justice 1066 - 1215 (Philadelphia 1964); R. C. Van Caenegem, The Birth of the English Common Law (Cambridge 1973).

عن الأراضي وحقوق من يملكها [illegible] إلى [illegible] القضائي الانجليزي هو أيضاً كان تابعاً بصورة [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] وكان كل عمل يجري بناء لأمر صادر عن هذه الدائرة، يحدد طبيعة [illegible] وكانت [illegible] لو [illegible] [illegible] حكم [illegible] القرن الثاني عشر هي وثائق مرموقة: فهي دقيقة ومحددة، و[illegible] وقوية. ولم تكن تترك أي مجال لسوء الفهم وبذلك كانت [illegible] جميع الفرص لأن تطبق

وبصورة أعم، فإن جميع فروع الحكومة الانجليزية كانت تضع في مخطوطات [illegible] حكامها [illegible] نهاية القرن الثاني عشر. وكانت وزارة المالية (الديوان الملكي) تحتفظ بتقارير العمد (رؤساء البلديات [illegible])، والقضاة يسجلون [illegible] وكانت دائرة الحكم [illegible] سجلاً للرسائل المرسلة. وهذه الوفرة للمحاضر الرسمية قد ضمنت [illegible] المؤسسات الناشئة. وكانت صيغ نمطية موجودة، عمليا لجميع الفرص والمناسبات، وكان ذلك يمكّن من كسب الوقت، ويسمح للمسؤولين [illegible] عن [illegible] وكان [illegible] [illegible]، وكان ذلك يجعل العمل الحكومي متلاحماً وقابلاً للتوقع وعمليا كانت المؤسسات الانجليزية قائمة بصورة جيدة بحيث أن الحكومة تستطيع متابعة العمل دون تدخل كبير من العرش، كما يثبت ذلك عهد ريتشارد الأول (١١٨٩ - ١١٩٩) الذي لم يقض من أصل عشرة أعوام سوى بضعة أشهر في انجلترة

وعند عام ١٢٠٠ كانت انجلترة تملك مؤسسات دائمة [illegible] [illegible] [illegible] وقد [illegible] بها [illegible] [illegible] [illegible] بعد تأكيدين [illegible]. وكان الأول منها هو إقامة القاعدة [illegible] [illegible] كل عمل قضائي [illegible] [illegible] أن [illegible] بأمر من البلاط الملكي (٢٩) [illegible] [illegible] هو استحداث فرص [illegible]

(٢٩) Glanvill, De Legibus, chap 25. « nemo tenetur respondere in curia

مباشرة إلى جميع سكان المملكة(*). [illegible]

مستوحي المذهب القائل بأن كل انجليزي حر يملك أرضاً أو حقاً إنما يأخذهما بصورة مباشرة أو غير مباشرة من الملك، وأن الملك بالتالي هو [illegible] إلى حد فرض ضريبة [illegible] الحصول على مساعدة مالية من مقطعيه(*) في حالة الضرورة. [illegible] في نهاية القرن الثاني عشر، الحرب الصليبية الثالثة، وفدية الملك ريتشارد الأسير في ألمانيا، والحرب الطويلة ضد فيليب أوغسطس الفرنسي. وإن المساعدات المدفوعة من قبل المقطعين لم يكن باستطاعتها بأي حال من الأحوال أن تكفي لحاجات الملك. وقد توجب تحويل هذه الضريبة إلى ضريبة شاملة. وهكذا فإن هذه الحالات تؤكد سلطة الملك من [illegible] موجودة [illegible] في [illegible] الإقطاعي. ومن غير المحتمل أن يكون التفكير قد جرى حينئذ بتعابير السيادة [illegible] فرض ضرائب على جميع [illegible] فإن مفهوم السلطة [illegible] بصورة [illegible] من مفهوم السيادة [illegible] Glanvill إلى [illegible] كان [illegible] مثل قوانين الانكلترا [٣١] [illegible]

--- Jornum suo sane praecepto domini regis vel eius capitalis justiciae »
انظر تعليق ووديباين في طبعة هذا الكتاب، ص ٢٧٣

٣٠ S. K. Mitchell, Taxation in Medieval England (New Haven, 1951) pp. 15[illegible] 195

(*) المقطعي vassal هو شخص يقطعه الملك أو الأمير أرضاً مقابل خدمات معينة يؤديها له، ويقال أيضاً «مقطع» (المترجم)

٣١ Glanvill, De Legibus, Prologue, p. [illegible] de l'édition de Woodbine: «Leges namque Anglicanas licet non scriptas leges appellari non videtur absurdum ... eas scilicet quas super dubiis in concilio definiendis procerum

لعب في لندن [illegible] ولا شك في أنه [illegible] أن [illegible] وجد
[illegible] (ضرائب) كي يروق [illegible] وكذلك كان من [illegible]
[illegible] يرخص [illegible] يطلب الملك [illegible]
ضرورة [illegible] معينة، كان الملك [illegible] خصيصاً،
وكذلك الاقطاعيات [illegible] [32] [illegible] كثر [illegible]
ما من شيء يشبه [illegible] في المملكة بدون إذن الملك،
فالسوق [illegible] أو [illegible]
صلاح جلودها، لم يكن يرخص لهما بالقيام بذلك إلا بمرسوم من
الملك[33].

بعد استخدم القرن الثالث عشر هذه السوابق استخداماً عنارياً
[illegible] وضعت [illegible] سلطتها [illegible]، [illegible] على
أموال جميع [illegible] المملكة [illegible] عام ١٣٠٠ [illegible]
[illegible] لم يكن [illegible] فقط [illegible] أو لخصائص [illegible]
[illegible] ويعرف به [illegible]
[illegible] ومدروسة؛ وهي قوانين لا تشمل فقط إجراءات
محاكم [illegible]
كانت ملزمة لجميع [illegible] المملكة[34]. وكان [illegible]
على [illegible] بصورة مباشرة [illegible] في

---

[illegible]

(٣٢) أنظر الأمثلة في Stubbs, Select Charters pp 227, 348, 351, 356, 358.

(٣٣) في موضوع [illegible] History of English [illegible] Madox, History of the Exchequer [illegible] وفي موضوع [illegible] على فرض الضرائب على [illegible] راجع Pollock et Maitland I, 662 [illegible].

(٣٤) Statutes of the Realm, I, 71–106 وبالنسبة للتشريع في عهد ادوارد الأول انظر T. F. T. Plucknett, Legislation of Edward I, (Oxford 1949) pp 2–10.

فرض الضرائب على رجال الدين دون موافقة البابا(٣٥). وكان الملك
يحاول جاهداً أن يوفق [illegible] عليه عن التدبير للحكومة، ولو فقط لتسهيل
تطبيق القوانين وجباية الضرائب، لكن وسائل الحكومة للحصول
على هذه الموافقة شيء آخر تماماً. كانت دوماً موحّدة، تعرف بمثابة
حاجز للسلطة الملكية. وكان لدى الملك إمكانية استشارة [illegible] أو موافقة
النبلاء، وتعيينه [illegible] لجنة أحد يقوم أكثر فأكثر، بعد عام
١٢٦٠، بالتشاور مع البرلمان، الذي كان يتشكل من جمعية تضم كبار
مملكته، والمرسلين المنتخبين من قبل الكونتيات، كما تضم ممثلي المدن.
ويبقى مع ذلك أن إرادة الملك وحدها هي التي كانت تعطي سلطة
[illegible] التي اتخذت من قبل رجال النبلاء، ومجلس أو برلمان، الهو نوع
من المحكمة العليا والمجلس. وإذا كان يصعب على البعض
المتخصصين في [illegible] استطاعتهم تبيّن موقفهم باسم الجماعة كلها، فإن
هذا شيء [illegible] تعتبره كانت دولة مشبعة قوة بالشعور الجماعي. ومع
ذلك فإن هذه الموافقة لم تكن هي فيه إلا تعطي سلطة الملك دون
السيادة. وقد قال براكتون ذلك قبل [illegible] أن جميع الحقوق المرتبطة
بالسلطة الزمنية وبحكومة المملكة كانت في يدي الملك(٣٦).

وأخيراً، وهذه نقطة ذات مدلول خاص، أصبح واضحاً خلال
القرن الثالث عشر أن الولاء الأول للسكان [illegible] على الأقل
سكان السلطة السياسية، ثم بعد يذهب إلى العائلة، وللطبقة، أو إلى
الكنيسة، بل بعد [illegible] إلى الدولة(٣٧). إن [illegible] الإخلاص [illegible]

(٣٥) W. Stubbs, Constitutional History of England (Oxford 1906), II, 135 - 136, 140, 144 - 145, 147.

(٣٦) Post Studies p. 342 [illegible] «omnia jura [illegible] quae ad coronam et [illegible] laicalem pertinent potestatem [illegible] et materialem gladium qui pertinet ad regni gubernaculum» Cf. Helen Cam «The Medieval English Franchise», Speculum, XXXII (1957), p. 440.

(٣٧) ج. ر. شتراير «Innovations [illegible] French and English Society in the Thirteenth Century» Speculum, XV (1940), pp. 76 - 86.

تخصص، بل كان الرجال يستمرون في العمل لأنه قوة عائلتهم ونفعها، وكانوا يسعون للاكتساب أو حفظ امتيازات شخصية أو جماعية. وكانوا يتمتعون في كثير من النشاط بتعاليم رجال الدين وبقرارات المحاكم الكنسية. لكن حالات الإخلاص الفرعية هذه كانت توجد في إطار الدولة وتظل تابعة لاستمرارية الدولة وتطورها. وهكذا عندما كان البارونات يتمردون، مثلما حدث في عام ١٢١٥ أو في عام ١٢٥٨، أو حين حاولوا التمرد، كما حدث في عام ١٢٩٧، فلم يكن ذلك بقصد تدمير وحدة إنجلترا أو هدم استمرارية مؤسساتها. بل كان هدفهم هو معالجة مظالم أو أخطاء الحكومة المركزية، بالاستيلاء على الحكم واستخدام هذه الحكومة لأغراضهم[٣٨]. وكانوا يعتقدون أنه إذا أعطيت محاكم المملكة معلومات جيدة، فإنها ستدافع عن حقوقهم، وأنه إذا ما جلس عدد كاف من البارونات في مجلس الملك، فإنه سيصحح سياسة يعتبرونها سيئة. ولم تخب آمالهم، فقد حصلوا في كثير من الأحيان على مطالبهم باستخدام مؤسسات قائمة، وهذه المؤسسات عملت بصورة جيدة تحت قيادة البارونات كما تحت قيادة الملك.

ويمكن تأكيد هذه النقطة بإظهار أن الإكليروس، وهو الهيئة الوحيدة صاحبة الامتيازات الأخرى في إطار الدولة الإنجليزية، حصلت على نجاح أقل في مطالبهم. وكان على الإكليروس أن يعرف سيدين، البابا، السيد الكنسي، والملك، السيد الزمني. فإذا ما اتفق هذان السيدان، حُكم على الإكليروس بالعجز. ولم يكن الإكليروس موضوعاً بصورة كلية في السياسة الإنجليزية، ولم يكن باستطاعته اللجوء إلى مؤسسات وطنية بحثاً عن حماية بعيداً عن مؤسسات الكنيسة الكونية الشاملة. وكان باستطاعة الملك والبابا أن يقتسما الإتاوات الكنسية، وحينئذ لم يكن أمام الإكليروس سوى الامتثال. وإذا ما تنازع السيدان كما حدث عام ١٢٩٧، حين أراد إدوارد الأول فرض ضرائب

(٣٨) إن وجهة النظر هذه قد عرضها بصورة جيدة جداً ر. ف. تريهيرن R. F. Treharne «The Baronial Plan of Reform (Manchester 193[illegible]).

على رجال الكنيسة دون موافقة البابا، كان على هؤلاء أن يخضعوا بصمت. لقد كانت الكنيسة عاجزة عن حمايتهم من السلطة الرسمية وكانت أموالهم تصادر، وقد سُحبت منهم [illegible] محاكم الكنيسة، وكان [illegible] يتلقى [illegible] ما طالب به. ولم يكن يأتيهم أي دعم تقريباً من الجهات الأخرى. [illegible] العديد من رجال الكنيسة أنفسهم [illegible] رفض دفع الضريبة [illegible] (٣٩). وفي النهاية التحق البابا أمام المبدأ القائم الذي بأن من حق الملك جباية أموال للدفاع عن مملكته، وأن هذا الحق يفوق أي التزام آخر(٤٠). [illegible] مختلف حالات الولاء على صعيد القيم وأصبح أول واجب لكل شخص من الرعايا [illegible] المشاركة في صيانة الدولة وفي [illegible].

[illegible] وحدة [illegible] من الممكن قيام وحدة شكل في [illegible] مؤسسات [illegible] العادات والامتيازات المحلية [illegible] لكي [illegible] في شكل مؤسسات موحدة [illegible] استطاع [illegible] القضائي والمالي [illegible] في القرنين الحادي عشر والثاني عشر أن يعملا بصورة موحدة [illegible] في جميع أنحاء البلاد [illegible] مؤسسات [illegible] قائمة بصورة موحدة قد شجع فعالية الحكومة الإنكليزية [illegible] عدد الموظفين الضروريين لحسن سيرها. ولم تكن هناك أية حاجة لمراتب محاكم ولا نظام مصنوع لإجراءات الاستئناف، من الدائرة إلى الولاية، ومن الولاية إلى [illegible]، وذلك باستطاعة قضاة [illegible]، سواء كانوا [illegible] أو [illegible]، أن [illegible]، وفي أي مكان [illegible]. ولم تكن هناك أية حاجة لمفوضات فردية معقدة مع [illegible] من السادة

---

(٣٩) راجع الحاشية رقم ٣٥ [illegible] The Thirteenth Century (Oxford 1953) pp 674 - 678

(٤٠) سجلات بونيفاس الثامن، الرقم ٢٢٥٤، وإن البراءة البابوية Etsi de statu [illegible] أقرت بفرض الضريبة على رجال الدين في حالة الضرورة للدفاع

والجماعات حين كان يتوجب فرض ضريبة. كان المجلس، والبرلمان فيما بعد، يتكلم باسم المملكة جمعاء. وهكذا استطاعت انجلترة أن تستغني عن بيروقراطية واسعة جداً مخصصة للإشراف على مقاطعات شبه مستقلة وإقامة الصلة بين هذه المقاطعات والحكم المركزي. وفي القرن الثالث عشر، لم يكن هناك أبداً أكثر من عشرين إلى خمسة وعشرين موظفاً ملكياً في انجلترة[41]. وكان يلزم مقدار من الرجال أكثر بكثير لحكم مقاطعة فرنسية واحدة[42]. وبالعكس، فقد كان باستطاعة الحكومة الانجليزية أن تستخدم بصورة مجانية خدمات الأعيان المحليين، من فرسان، وأصحاب قصور، ورؤساء بلديات وقضاة بلديين، لأجل عمل الإدارة المحلية. إن الطاقات التي كانت تبدد في بلدان أخرى في الدفاع عن الامتيازات المحلية، كانت توضع في انجلترة في خدمة سياسة الحكومة المركزية. إن الثقة التي كانت تمنحها الحكومة للأعيان المحليين كانت بديهية منذ بدايات تشكيل الدولة الانجليزية ولم تتقلص في الحقيقة حتى القرن التاسع عشر.

ومع ذلك فإن الطابع الوحيد للتجربة الانجليزية هو الذي جعل من النموذج الانجليزي نموذجاً رديئاً. وقليل من البلدان الأخرى استطاعت أن تتطور بنفس السرعة التي تطورت بها انجلترة، أو كانت قليلة الانقسام كما كانت انجلترة. وقد سبق لنا القول إن انجلترة كانت تشبه مقاطعة فرنسية كبيرة أكثر من شبهها بمملكة من ممالك القارة. إن فرنسا، المقسمة إلى مقاطعات ذات مؤسسات متنوعة جداً، كانت أكثر تمثيلاً للوضع السياسي الأوروبي. ونظراً لأن فرنسا كانت البلد الأول الذي حل مسألة مشابهة تقريباً، مسألة إنشاء دولة انطلاقاً من مقاطعات مستقلة عملياً، فإن النموذج الفرنسي هو الذي انتصر في

(41) F. [illegible] Parliamentary [illegible]

(42) في نهاية القرن الثالث عشر، كان هناك زهاء أربعين منصب ملكي لأجل مقاطعة لانغدوك وحدها. راجع ج. ر. شترايرر «رجال الدولة في اللانغدوك» (طولوز، ١٩٧٠).

أوروبا. وتقريباً فإن جميع الدول الأوروبية في نهاية العصر الوسيط وبداية العصر الحديث، قد انبثقت عن قرب أو عن بعد النموذج الفرنسي.

وفي فرنسا كما في انجلترة، كان الميدانان الأساسيان للتطور هما العدالة والمالية. ولكن توجب على ملوك فرنسا أن يعملوا ببطء وكانت مؤسساتهم الأولى أكثر بساطة وأقل تنظيماً من المؤسسات الانجليزية مثلاً، كان يوجد [illegible] في فرنسا في نهاية القرن الثاني عشر دائرة مركزية تدقق الحسابات، لكنها لم [illegible] صيغة من [illegible] [illegible] التي كانت تمارسها دائرة المالية الانجليزية. [illegible] شهد [illegible] الملكي الفرنسي [illegible] وشاطه [illegible] عام ١١٠٠ [illegible] عام ١٢٠٠، لكنه لم يكن يمارس لا النشاط القضائي الواسع جداً، ولا الأشكال القانونية لمحاكم [illegible] [illegible] الفرنسية [illegible] [illegible] الانجليزية [illegible] في علاقاتها مع [illegible]، ولا في [illegible] القضائية والإدارية. وحتى عام ١٢٠٠، كانت المؤسسات الملكية الفرنسية تحصر فعالية عملها في الميدان الملكي في أيل دي فرنس، حيث كانت [illegible] تحت السلطة المباشرة للملك. وخارج هذا الميدان، كان الملك يتلقى مقداراً قليلاً جداً من [illegible]، وكان [illegible] [illegible] الأمراء [illegible] [illegible] [illegible] أمام محكمة الملك. وفي معظم بلاد [illegible] فرنسا، لم تكن [illegible] [illegible] [illegible]، بل هي [illegible] [illegible] والكونت، والقيّم على الأسقفية.

ومع ذلك، فإن الملك، بإقامته مؤسسات يقتصر عملها بصورة أساسية على ميدان أملاكه الشخصية، قد توصل إلى زيادة ثروته، [illegible] [illegible]. وبعد عام ١٢٠٠، كان من القوة بحيث [illegible] [illegible] [illegible] الأقاليم، وهو [illegible] [illegible]، الذي كانت سيطرته تمتد تقريباً إلى كامل غرب فرنسا. لقد استولى ملك فرنسا على النورماندي، والانجو، والبواتو، محركاً بذلك عملية ضم استمرت طوال قرن. وهو

[illegible] قد ضمت إلى المملكة مقاطعات
الفرنسية الكبيرة. وقد تمت فقط من عملية الاستيلاء هذه بريتاني، وغويان، وبورغونيا والفلاندر.

إن هذه السلسلة من عمليات الضم وضعت مسائل خطيرة أمام حكومة فرنسية. إن المؤسسات البدائية التي كفت لإدارة ملكية صغيرة، أصبحت غير كافية بعد الاتساع الكبير للأراضي والسكان الخاضعين لسلطة الملك، وأصبح من الضروري بصورة بديهية توسيع هذه المؤسسات وتخصيصها (جعلها متخصصة).. لقد كان للمقاطعات الجديدة مؤسسات وعادات وأعرافها الخاصة، وهي كثيراً ما تكون أكثر تقدماً وأكثر تخصصاً من مؤسسات الحكم الملكي. وكان من الخطر السعي إلى تعديلها أو إلغائها، ولكن كيف يمكن لحكومة مركزية أن تعمل مع [illegible] كل منها [illegible] عادات وأعراف باريس بعيدة جداً عن عادات وأعراف النورماندي، ومن الشمال إلى الجنوب كانت الفوارق أكبر أيضاً، لاسيما وأن الجنوب (ميدي Le Midi) كان متأثراً بقوة بالقانون الروماني.

إن فيليب أوغست (١١٨٠ ــ ١٢٢٣) المؤسس الحقيقي للملكية الفرنسية، قد توصل إلى حل هذه المسألة، لقد أتاح للأقاليم الاحتفاظ بعاداتها وأعرافها ومؤسساتها، لكنه وضع في جميع المراكز الأساسية رجالاً [illegible] وهكذا، كانت محاكم النورماندي تطبق تماماً القانون النورماندي، لكن رؤساء هذه المحاكم كانوا مستخدمين ملكيين قدموا من الميدان الملكي القديم[43]. وفي الوقت نفسه، مع مراعاته كرامة المقاطعات، كان الملك يمارس رقابة فعالة على ممتلكاته الجديدة.

---

(٤٣) J. R. Strayer, The Administration of Normandy under St Louis (Cambridge, Massachusetts, 1932), pp. 91–99; «Normandy and Languedoc» Speculum, XLIV (1969), pp. 1-12.

كانت تبث صيغة ماهرة أتاحت إقامة صلة وثيقة بين المقاطعات الجديدة والمملكة، بالرغم من غرابة أو قدم العادات والأعراف الإقليمية في كثير من الأحيان. وهذه العملية بلغت أوج نضجها في القرن السابع عشر، عند حصول فرنسا على الألزاس. لكن الدولة الإنجليزية، بالعكس، فهي تمنحها الامتياز كما كانت تعمل لوحدة شكل العادات والأعراف والقوانين، لاقت أكبر الصعوبات في استيعاب المناطق التي كانت تقاليدها السياسية تختلف عن تقاليد وسط الدولة، كإمارة الغال مثلاً أو الممالك الإيرلندية الصغيرة. لكن الدولة الفرنسية الفتية اضطرت لأن تدفع غالياً ثمن مرونتها. فكان موظفوها المحليون يرغبون عن الأخذ في صيانة عادات مقاطعاتهم وأعرافها وامتيازاتها. ولكن حذر متبادل يسود بينهم وبين الحكومة المركزية، مما كان يمنع وصولهم إلى مراكز مهمة بالإدارة بحجة أن من المبدأ الأساسي للإدارة الفرنسية كان أنه ما من أحد يستطيع أن يحتل وظيفة في المقاطعة التي ولد فيها[44]. وقد اضطرت بعد ذلك لإنشاء بيروقراطية تحكم الأقاليم المقسمة وقد عرفت هذه البيروقراطية نمواً سريعاً خلال تكون الدولة الفرنسية. يضاف إلى ذلك أنه إذا كانت الحكومة الفرنسية مستعدة للسماح بتنوع واسع

---

(44) القانون ١، ٦٧ ـ ١٧٥ لم يكن باستطاعة المعتمد الملكي ولا وكلاء الملك أو الأمير الاقطاعيين أن يحصل على أراضٍ له هو نفسه، أو لعائلته في منطقته التي يحكمها (قانون ١٢٥٤، الذي استعيد في كثير من الأحيان) مخطوطات (أرشيف) مدينة مونتبلييه التي نشرها ج. كاستيتس و ج. بيرتيليه (١٨٩٥) ١، ٥١. وفي عام ١٣١٧، عزل فيليب الخامس رئيس محكمة ولاية بوكير ـ نيم لأنه كان من مواليد المقاطعة، وقد حظرت مراسيم ملكية على أي كان أن يصبح قاضياً في الدائرة التي ولد فيها. وفي انجلترا، بالعكس، كان على رئيس البلدية أو المختار (الشريف) أن يملك أرضاً في الكونتية التي يمارس وظائفه فيها. انظر Rot. Parl ١، ٢٨٢، ٣٥٣، ٤٦٥، و Statutes of the Realm 2. 160. 174; Cal Fine Rolls ٤، ٣٦٤ و 467 468

إن شريفاً جيداً تماماً، خدم في الويلتشاير من عام ١٣٣٠ إلى ١٣٣٢ وفي الدورستشاير من ١٣٣٢ إلى ١٣٣٥ لم يسند إليه مركز في الديفونشاير عام ١٣٣٥ لأنه لم يكن يملك أرضاً فيه

للممارسات المحلية، فإن وحدة شكل معينة في ميادين مثل الضرائب كانت تبدو لها ضرورية، وكان عليها أن تملك الوسائل للتوفيق بين مصالح محلية متضادة، وتأكيد سيطرة التاج. وهكذا تطورت فرنسا عن إنشاء بنية إدارية متراتبة (ذات مراتب hierarchised). وكان المأمورون المحليون تابعين للضبط المنتظم، لكن هم بدورهم خاضعون للمجالس والمحاكم والغرف المتمركزة في باريس. إن دفقة دائمة من الأوامر والتأنيبات والقرارات القضائية، وطلبات الإيضاح كانت تهبط من السلطة المركزية نحو الأقاليم، ودفقة دائمة مثلها من الاحتجاجات والتبريرات والدعوات والإيضاحات كانت تصعد نحو باريس. إن تعقد الإدارة الفرنسية كان مضراً بصورة خاصة في عهد من المواصلات البطيئة، وقد منع الحكومة المركزية من الاستخدام الأفضل لمواردها البشرية والمادية. وكثيراً ما كانت انجلترة، بسكان أقل بخمس مرات من سكان فرنسا، وفقط بربع ثرواتها، قادرة على أن تواجه فرنسا رجلاً برجل وجنيهاً بجنيه في فترات النزاع.

وهذا لا يعني أن النظام الفرنسي قد فشل. لقد كان هو الوحيد الممكن، بالنظر إلى الوضع. لقد كانت فرنسا ضعيفة، تشكل البيروقراطية اسمنتها. وإذا كان الاسمنت يتكثف أحياناً بحيث يعمي بصورة أنه يسمم الحكومة، فقد كان أفضل من رؤية الدولة تتفكك بسبب اسمنت مائع جداً. إن الطرائق المطبقة في فرنسا قد سمحت بإنشاء دولة أبعد من منظمات ومناطق مختلفة بعضها عن بعض بصورة ملحوظة. ونظراً لأن أغلب الدول التي نشأت في أوروبا كانت أيضاً ضعيفة، فربما قد نزعت لاتباع النموذج الفرنسي.

إن سيادة ملك فرنسا قد توطدت بوضوح خلال القرن الثالث عشر. وفي الخارج كان الجميع، حتى البابا، يعترفون بأنه لا يوجد من هو أعلى منه كحاكم زمني[45]. وفي الداخل، كان الملك يعلن نفسه

(٤٥) Decr Greg ٩، ٤، ١٧، ١٣: في عام ١٢٠٢ كان إنوسانت الثالث يقول عن ملك فرنسا، «cum rex ipse superiorem in temporalibus minime recognoscit».

فائض أعلى لجميع المصالح فهي كانت أقصر حدود، أو أوسع الامتيازات، مقاطعة أو سيد من السادة. من جميع الاختصاصات تحل في حكمة المصالح بين محكمة الملك في باريس. وفي الواقع، فإن هذا حق في مرجع الأحكام كان الاختصاص حتى كان الملك يحرص على ممارسته في مناطق كانت سلطته فيها من جهة أخرى محدودة جداً، كما في دوقية آكيتين أو في كونتية الفلاندر[46]. وهناك حق آخر، ممتد جداً في النظرية، وأصبح محدوداً عملياً، هو حق سن قوانين ملزمة للعموم[47]. وربما كانت هذه القوانين تنفذ في بعض أنحاء المملكة بإخلاص معتدل جداً، لكن لم يكن أحد يسعى لإنكار صلاحية هذه القوانين. وكذلك فإن حق جباية ضرائب، وبصورة خاصة لأجل الدفاع عن المملكة، كان يعترف به بصورة عامة[48]. وعملياً كانت تجري مساومة أحياناً حول

---

* أصبح منصب الكنيسة ... وبعد ذلك بقليل أصبح نقل القول «Rex est imperator in regno suo» وهو معناه الإقرار للملك بالسلطة الزمنية المطلقة.

(46) Olim II, 142, 244, 300 (sur la Flandre); I, 266, II, 94, 97, 138, 148, 236 (pour l'Aquitaine) Olim III, 3-8

إن دعوة للصلح أمام البرلمان رجعت إلى الدور الأول كانت الذريعة لاحتلال عسكري عام ١٢٩٤ (المرجع ذاته، ٣٩١ - ٣٩٦). إن البرلمان، بتدخله في شؤون الملك العسكرية في عام ١٢٩٥، قد ... البلاط وسهل الاحتلال اللاحق للفلاندر.

(47) المرجع الأساسي موجود لدى برمنتوار عادات وأعراف البوفيزيس، المقطع ١٥١٢ - ١٥١٥. إن الملك يستطيع أن يقيم مؤسسات للخير العام، والجميع يجب أن يطيعوها، ويستطيع الملك أن يعاقب كل من يخالف مراسيمه، لكن المؤسسات الجديدة يجب أن تصدر لدوافع معقولة وبمشاورة كبيرة. وحتى عام ١٣٠٠، كان التشريع أقل أهمية منه في انجلترا، لكن سلطة مرسوم ملكي كانت كبيرة شأنها مثل سلطة مرسوم إنجليزي؛ مثلاً، كان يجري احترام حظر على تصدير جياد والأسلحة نحو المقاطعات التابعة (القانون ١١، ٣٥٣). وراجع شامبوليون - فيجاك Champollion Figeac ... باريس ١٨٣٩، ١، ٢٨٩، ٢٩٨.

(48) لأجل نظرة إجمالية، راجع مقتبس

Consent to Taxation under Philip the Fair

ج. ر. ستراير و ش. هـ. تايلور Studies in Early French Taxation

Cambridge, Massachusetts 1939

معدل الضريبة، وكان يجري تقاسم محصول هذه الضريبة مع سيد إقطاعي قوي، لكن رفض إعطاء المال إلى البابا كان شبه مستحيل.

في فرنسا كما في انجلترا، كان الولاء يتحول نحو الدولة، وكما في انجلترا، لم يحصل البابا على أي دعم شعبي حين أراد أن يعارض فرض الضرائب على رجال الدين. وفي الواقع كان [illegible] قوي لأنهم لم يكونوا يشتركون في الدفاع عن المملكة. وهو [illegible] [illegible] هل يستطيع [illegible] لرعيته أن [illegible] أسلحة [illegible]؟ وفي الحرب [illegible] التي تلت أصيب البابا بهزيمة تامة. ولم تبد أية فئة من السكان الفرنسيين متأثرة من [illegible] وفي [illegible] قد كسب دعم كل الجماعات السياسية المهمة، حتى في شجاعتهم لأكثر تحيلاً، بخصوص استقامة رأي البابا وأخلاقه. إن النبلاء، والمدن، والاكليروس كله تقريباً، قد وافقوا على مشروع عقد مجلس كنسي لمحاكمة البابا[50]. لقد تطابقت مواقف النبلاء و[illegible] ولا شك مع شعورهم الحقيقي. [illegible] تلمير فرنسا وأن واجبهم هو الدفاع عن المملكة، حتى ضد خليفة القديس بطرس. وكان الاكليروس [illegible] يعرفون، لكنهم كانوا أقل تأكداً من صحة الاتهامات الموجهة إلى البابا. وعلى كل حال،

(48) ولأجل التفصيل (Hist. Litt. XXXVI, 515) إلى بيار جام Pierre Jame وهو مشرع من مونبلييه، الذي لم يكن يحب البابا [illegible]، كان يقر بأن الملك يستطيع أن يجبي [illegible] لأجل الدفاع عن المملكة. وهو لم يكن يقوم إلا باستعمال نص بونيفاس الثامن، المعقد تاريخه إلى عام ١٢٩٧، (Reg. Bonif. VIII n° ٢٣٥٤) الذي يعترف للملك بحق فرض ضريبة حتى على رجال الدين للدفاع عن المملكة.

(49) P. Dupuy, Histoire du différend, Paris, 1655, preuves, p. [illegible]

(50) الوثائق الأساسية حول هذا الموضوع [illegible] بيكو (وثائق خاصة بالمجالس العامة والجمعيات المعقودة في عهد فيليب [illegible] (باريس ١٩٠١)

وإذا كان الاكليروس لم يمنحوا الملك دعمهم الشخصي، فإنهم أيضاً قد أظهروا قليلاً من الاخلاص لقضية البابا. ولم يكن هناك شهداء، ولا أدنى انتقاد نحو سياسة الملك. ويمكن الاعتقاد بأن انسجام ووحدة فرنسا كانت تعتبر في نظر رجال الكنيسة هؤلاء أعلى من السبق قبل سمعة البابا. وحين أرسل الملك، في الأزمة التي اتصفت بها نهاية النزاع، عصابة مسلحة لاعتقال البابا، فإن موت هذا الأخير تحت تأثير الغم والمعاملة السيئة لم يستثر أية موجة استياء في فرنسا، حتى من جانب الاكليروس. لقد حاول خلفه بونيفاس الثامن هنا اعطاء أهمية للمسألة. لقد يصمت ساحة الملك كلياً، وحكم على رجاله بعقوبات خفيفة، لم تنفذ أبداً[51]. ومن وجهة نظر عملية، كان يبدو أن الشخص كان يتعرض بإظهاره الولاء للملك لخطر أقل مما يتعرض له بإظهاره الولاء نحو البابا.

ومع ذلك فإن دوافع أخرى دخلت إلى الميدان غير دوافع الأمن والطموح الشخصي. لقد بدا رجال، وهم على الأخص حقوقيون ومأمورون لدى الملك، يمنحون الملك ولاءً مثالياً وحلالاً، ومن طويل حب المعاهدة تخص الملك، الحاكم الأوروبي الوحيد الذي يستطيع أتباعه بأنه يشفي دهن رب ممسوح بزيت من السماء، مباشرة، وبه حقيقة شارلمان وشفاء للمرضى[52]. وفي عام ١٣٠٠، كانت هناك عبادة للمملكة الفرنسية. لقد كتب عرب نصاً مقدساً يزدهر فيه الشعور والعبادة والمعرفة. ومثل العبرانيين في الماضي، كان الفرنسيون شعباً مختاراً استحق الأرض الإلهي وماله. وكانت حماية فرنسا هي خدمة الله[53]. ونظراً لأن اتساع أهمية هذه الأفكار كان يمتد باستمرار أكثر

---

(٥١) R. Holtzmann, Wilhelm von Nogaret, Freiburg, B., 1898, ch. 4-7.

(٥٢) حول هذا الموضوع يوجد عملان ممتازان، م. بلوخ، الملوك صانعو المعجزات (باريس ١٩٢٤)، و P. E. Schramm, Der König von Frankreich, Weimar, (1939), chapters 5 & 8.

(٥٣) J. R. Strayer, «France, the Holy Land, the Chosen People, and the Most Christian King» in Action and Conviction in Early Modern Europe pub- =

فأكثر، وبعد قليل من عام ١٤٠٠ وصلت هذه الأفكار حتى إلى فلاحة صغيرة(*) من أقصى التخوم الشرقية لفرنسا، لقد أصبحت نزعة الولاء نحو الدولة أكثر من ضرورة، أو من موقف مناسب، لقد أصبحت فضيلة

---

lié sous la direction de T.K. Rabb et J.E. Siegel (Princeton 1969) pp. 3-16

(*) المقصود جان دارك

منذ بداية القرن الرابع عشر، أصبح بديهياً أن الدولة ذات السيادة ستكون البنية السياسية الغالبة في أوروبا الغربية. إن الامبراطورية الرومانية المقدسة لم تكن أبداً سوى حلم. وقد اضطرت الكنيسة الكاثوليكية الشاملة للاعتراف بأن تدافع عن كل دولة خاصة يسمى في الأهمية حريات تكنسية ومطامح مسيحية. إن الولاء نحو الدولة كان يتغلب على جميع الولاءات الأخرى، وفي بعض الحالات، وفي كثير من الأحيان في حالة موظفي الحكومة، كان هذا الولاء يجسد مسبقاً نزعة وطنية(٥١).

ولكن إذا كانت الدولة ذات السيادة في عام ١٣٠٠ أكثر قوة من أية بنية سياسية منافسة أخرى، فقد كانت قوة من نوع نسبية جداً. وربما كان الولاء نحو الدولة يتفوق على جميع الولاءات الأخرى، ولكن نظراً لأن جميع هذه الولاءات كانت قيد الاضمحلال في ذلك العهد، فإن الولاء للدولة كان يستطيع تماماً أن يتفوق دون أن يكون شديداً جداً. فقد لزمت أربعة أو خمسة قرون للدول الأوروبية لكي تتغلب على نواحي ضعفها، وتسد ثغرات والنواقص الادارية، وتحول ولاء فاتراً إلى نزعة وطنية وقومية ملتهبة ووهاجة.

لقد كان القرنان الرابع عشر والخامس عشر فترة صعبة بصورة خاصة. لقد كانت أوروبا تعاني الضيق، حين قامت ببناء نظامها

---

(٥١) Kantorowicz, The King's Two Bodies, pp. 232 - 267

للسوق، ذلك لأن القرن الرابع عشر كان شاهداً سلسلة من الكوارث غير الملائمة للتجدد السياسي. إن انحطاطاً متصاعداً كبيراً، وهو واحد من أطول مراحل الانحطاط في التاريخ، قد بدأ حوالي عام ١٢٨٠ **. وكانت أوروبا الغربية قد وصلت إلى نهاية ممكنة في ميدان الإنتاج الزراعي، والمبادلات التجارية، والنشاط الصناعي. وحتى اكتشاف تقنيات جديدة، وأسواق جديدة للتصريف، وموارد جديدة للتموين، كان الركود مؤكداً، والتقهقر ممكناً. وكان نقص السكان يعقب تدريجاً، وباء الأوبئة والمجاعات التي حصلت في النهاية عدد السكان قد تركت الذين بقوا أحياء في حالة ضعف للمقاومات ... الطاعون الأسود الذي مارس اجتياحاته في منتصف القرن، واستمر بضربات حتى العام ١٤٠٠، قد أزال تقريباً بعض الحكومات المحلية، وأهلك الكثير من القادة المحليين. إن عدم الأمن الجسدي والاقتصادي كان ينعكس في عدم الاستقرار السياسي. ومهما كان الاسم الذي يعطى لها، فإن حالات التمرد والعنف والانتفاضات أو الحروب الأهلية كانت أكثر تواتراً بكثير في القرن الرابع عشر منها في القرن الثالث عشر.

ولم يكن باستطاعة أية حكومة في القرن الرابع عشر أن تحمي نفسها من الانحطاط الاقتصادي والمجاعة والطاعون. فالمعارك

---

(**) نجد هنا وصفاً جيداً عن الانحطاط الاقتصادي في الفصل الذي كتبه ل. جينيكو لأجل
«The Cambridge economic History of Europe»
الذي نشره م. م. بوستان، الطبعة الثانية (كامبردج ١٩٦٦) ١، ٦٦٠ – ٧٤١. وقد حاولت أن أثبت بأن هذا الانحطاط الاقتصادي قد بدأ في ثمانينات القرن الثالث عشر، في مقالي:
Economic conditions in the County of Beaumont le Roger. Speculum XXVI (1951) pp. 277 - 287

نظر أيضاً مراسلتي بعنوان
«Economic conditions in Upper Normandy at the End of the Reign of Philip the Fair.

والنقابات العسكرية لم تكن بعد موجودة. وكان باستطاعة الحكومات أن تتلافى الحروب الطويلة والمكلفة التي كانت تزيد من خطورة الآلام وفقدان السكان ممتلكاتهم، ولكن بصورة عامة، كانت هذه الحكومات ناجحة. هذه التجارب لاحقاً ستكمل تطور مفهوم من المؤسسات الدائمة ... إلى السيادة ... لاستقلال ... القوى الأجنبية، وسلطة مطلقة على الناس داخل حدود معينة. ولكن في عام ١٣٠٠، لم يكن معروفاً جيداً من هو مستقل، ومن هو غير مستقل. وكان من الصعب رسم حدود واضحة تماماً في أوروبا التي لم تعرف سوى ... للحدود، ... الممالك ... الكبيرة ... محدد تماماً، لكن مناطق حدودية كانت ... في أماكن يمكن أن تندمج، أو لا تندمج، بالدولة. لذلك كانت ... لانجلترا بلاد ... و ... وفرنسا، بريتاني، و ... والفلاندر، وحرائب ممكنة لوسط ... لقد فتحت انجلترة بلاد الغال، لكنها لم تمتص ايكوسيا؛ ... فرنسا ... وضمت بريتاني، وعلى عالم ... عن حدودها الشرقية، لكنها لم تصل إلى الاستيلاء على الفلاندر. وقد ... خلال ... للتوصل إلى هذه النتائج، لكن على الأقل يمكن القول ... هذه كانت نتائج ... وقد ... تحديد المناطق التي تسيطر عليها الدولتان الأكثر تقدماً في أوروبا.

وفي درجة أقل، تم ... بعض ... في ... و ...، ولكن بصورة أكثر تواضعاً وأقل استقراراً. وفي ... كانت كل ... عائلة، وكل ... تطمح إلى ... وكانت الحروب صغيرة، وعمليات ... وتقاسم ... تؤدي إلى ... بعد ... الدول بصورة فوضوية. ومع ذلك، وبالرغم من هذا ...، ... من دول مستقرة ...، وبصورة خاصة دولة ... يسيطر عليها ...، ودولة لألمانيا ... الشرقية يسيطر عليها آل هابسبورغ.

ومن جهة أخرى، فإن عملية تشييد الدولة كثيراً ما جرى

بالحرف ... لم يكن قديماً، فعلى حروب القرنين الرابع عشر والخامس عشر وفي عهد من الركود، بل من التدهور الاقتصادي كانت أسهل وسيلة يملكها أمير لزيادة ثروته وسلطته، هي الاستيلاء على أراض جديدة حتى ولو كانت هذه الأراضي تقوم داخل حدود معترف بها فعلاً. إن حروب ذلك العام كانت قاسية وطويلة بصورة خاصة لأنها وضعت في ... الملكية الفرنسية، في جهودها لاستعادة حدودها وتوطيدها، وملوك انجلترة الذين كانوا يسعون إلى توسيع ممالكهم الفرنسية. وقد تحالف انجلترة مرار عديدة مع بريتانيا، ومع بورغونيا، أو مع الفلاندر، لمحاولة إخراج مقاطعات معينة عن سلطة ملك فرنسا، وحملات ... على الأقل، في معاهدة كاليه عام ١٣٦٠ وفي معاهدة تروا عام ١٤٢٠، بدا أن هذه المحاولات هي على وشك النجاح. وبالنسبة لنا، يبدو بديهياً أن الملكية الانجليزية لم تكن تملك الموارد الكافية لامتلاك وحكم مقاطعات فرنسية واسعة جداً. لكن في ذلك العهد لم يكن ذلك ظاهراً بوضوح للاعيان. وطوال قرن ونصف القرن، صرفت الملكية الفرنسية لتكريس شطر كبير من جهودها للدفاع عن الأراضي والحقوق العائدة إليها منذ عام ١٣٠ . وطوال قرن ونصف القرن، كرست الملكية الانجليزية شطراً كبيراً من طاقتها لمحاولة تمزيق مملكة فرنسا. والحروب كان تأثير الحرب شبيهاً ... الادارية، لكن في هذه الحالة الدقيقة بالذات قد حكمت ... إلى حد ما بتطور ... لبنى الدولة قد كُبح. وقد كان هناك ميل إلى تأخير الإصلاحات ... وحل المشاكل ... وتأجيل إنشاء دواوين حكومية جديدة، وتصحيح ... طويلة الأمد. لأجل ... وبعض حالات الضعف تظهر في المانيا وإسبانيا. إن إيطاليا وحدها، حيث كانت الحروب تجري على نطاق أضيق، وحيث ... أقل، قد توصلت إلى أن ... بصورة ... خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر.

وإلى حد معين، فإن النجاح الذي عرفه ... في الغرب

الثالث عشر قد جعل في وقت معا ممكنة وضرورية حروب القرن الرابع عشر. وبسبب هذا تحتاج الدولة [illegible] جديدة، وهي مضطرة للحصول على دعم الطبقات المالكة والنشيطة سياسيا. ولكي [illegible] رأينا، فإن الدول الوسيطة كانت مؤسسة على القانون. لقد اكتسبت نوعها وسلطتها بصورة أساسية بفضل تطور مؤسساتها القضائية، وحمايته الملكية للطبقات الحاكمة. إن الظهور الأكثر نوعية للسيادة على الصعيد الداخلي كان حق الحكم في آخر مرجع من قبل محكمة عليا. وهذا الحق القانوني كانت له لازمة وهي أهمية حق الموافقة. إن الممارسات الدستورية المقبولة، التي كرسها القانون، كانت نوعا من الملكية؛ فلم يكن إذن يمكن [illegible] بدون أشكال قانونية [illegible] لم يكن يمكن نزع حق ملكية بدون أشكال قانونية. ولذلك كان كل قرار للحكومة يجب أن يصادق عليه، سواء بصورة صريحة، تخلي الرعايا عن حقوقهم، وإن موافقتهم الضمنية على قرارات محكمة. إن الفكر السياسي للقرن الثالث عشر قد أعطى حق الموافقة هذا صيغة نظرية، ولقد كان ذلك واقعا سياسيا ملموسا(٥٦). ولم يكن [illegible] به دون القوة العسكرية، والموظفين [illegible] ولا المعلومات التي [illegible] بفرض [illegible] على جماعات معارضة تتمتع بمكانة [illegible] أو سياسية [illegible] لا غنى عنه لتطبيق القرارات الإدارية. وفي القرن الرابع عشر، أصبح من الصعب ضمان هذا التعاون.

إن عدة أسباب تفسر هذه الصعوبة، ويأتي في بدئه، إن الطبقات

(٥٦) Post, Studies, pp. 9 ... 238 [illegible] نجد مثلا [illegible] التي [illegible] إلى هذه النظرية في عمل

E. Martène et U. Durand, «Thesaurus Novus», Paris 1717, II, col. 506.

حين فرض شارل الأول الصقلي (من صقلية) ضريبة عامة على عكة في عام ١٢٦٧، قام البابا كليمنت الرابع بتأنيبه، قائلا إن هذا المرسوم كان سببا لفضيحة كبيرة، وإن من الضروري عقد مجلس للبارونات والأحبار والأعيان البرجوازيين، لمناقشة كيفيات فرض هذه الضريبة وطرق تطبيقه.

حائرة كانت موضوعة في وضع مالي متهافت، بالركود أو الانهيار الاقتصادي. وكانت هذه الطبقات تسعى لتخفيف عبء الرسوم (الضرائب) أو للإفلات منه. وكانت تبحث أيضاً عن الأعباء أو المهمات الحكومية التي تقع على عاتقها [illegible] من مسؤولياتها. إن السادة المحليين، مثلاً، كثيراً ما جرى تكليفهم بأمن الدفاع عن منطقتهم، وكذلك بتنفيذ بعض المهمات مثل تدعيم الاستحكامات. وهذا المال كثيراً ما كان يجري تبديده أو اختلاسه. وكانت جيوش النخبة المقامة، عند قدرتها لتلبية مطالب غنيمة مشبوهة، على حساب خزائن الضعف، أو حتى لارتكاب أعمال لصوصية بحتة. وعلى مستوى أرفع، كان السادة الكبار يقومون بتنافس لاحتلال الوظائف العليا في الحكومة المركزية. وفي هذا الصراع كان يهزمون بعضهم [illegible] يستخدمون وضعهم للإثراء ولإغناء رجالهم. وكانت شدة حالات الحقد والضغائن بين جماعات البارونات المتخاصمة تؤدي أحياناً إلى الحرب الأهلية.

هذا الانبعاث لسلطة البارونات قد أطلق عليه أحياناً اسم «الإقطاعية» [illegible] بلا شك عهد ضعف السلطة على الحكومات المحلية، ولكن دون أن يفيد بحدث إيجاد وضع إقطاعي حقيقي. ولم تظهر أية قوة (أية دولة) دائمة، إن الثروة والسلطة قد تنتقل بسرعة من رئيس جماعة إلى رئيس آخر. وفي الواقع، مع استثناء واحد أو استثنائين، تقريباً، لم يكن هدف اللعبة السياسية إنشاء حكومة جديدة، بل بالأصح وضع اليد (السيطرة) على إحدى عجلات الحكم القائم لاستخدامه لأغراض شخصية، ولم يكن الرجال من أتباع أحد البارونات يكافأون بأراضٍ مقطعة لهم، بل بواسطة مدينة الدولة التي كان باستطاعة رئيسهم التصرف بها بسبب وظائفه. وهذا ما يفسر أن هذه الدسائس والمخاصمات، في الوقت نفسه مع إضعافها الحكم المحلي والمركزي على حد سواء، لم تفض أبداً إلى حد تدمير المؤسسات القائمة. فقد كان يكفي حيازة الشطر الأساسي من السلطة الحكومية لكي تؤمن للطبقات العليا لنفسها المداخيل المرجوة.

وصحيح أيضاً أن الطبقات الحاكمة كثيراً ما كانت تتوجس من عاقبة الحكومة دون اللجوء إلى التسامح أو إلى العنف. وكانت سلطة بدائيا تقدم لهم الوسائل لمجابهتها. وفي القرنين الثاني عشر والثالث عشر، كان الهدف الذي يتابعه الملك وكذلك الأعضاء الأكثر مسؤولية في مجتمع، هو تطوير كفاءة وسلطة محاكم لكي يمكن أن تسوى هذه المنازعات بصورة سلمية. وقد توجب ممارسة ضغط دائم على الأغنياء والأقوياء لحملهم على قبول قضاء المحاكم، ولم تكن أية حكومة مستعدة لتعرض لخطر إضعاف العملية القانونية نفاسة. وسرعان ما أدرك البارونات والأساقفة والمدن الحرة أنهم بفهمهم اللعبة حسب القواعد الجديدة سوف يتمكنون من معارضة الحكومة بالعراقيل القانونية أكثر منهم بالمقاومة المسلحة. وبالنظر للصعوبات في المواصلات والاتصالات، كان على المحاكم أن تعمل ببطء إذا كانت تريد أن تكون منصفة وعادلة وكان يلزم أحياناً عوام لتقرير صحة امتياز محلي. وبعد صدور حكم، كان يمكن استعادة من سلطة في شكل عنيف قليلاً. وفي بلد كفرنسا، حيث الاستئناف كان ممكناً جداً، كانت المحاكم بطيئة بصورة خاصة[37]. لكن العدالة لم تكن سريعة جداً في انجلترا، بالرغم من سلطة   الجهاز القضائي. ولم يكن لدى حكومة لا الوقت ولا الموظفون الإداريون الضروريون لمعالجة جميع الشكاوي. وكان لا يسهل اللجوء إلى التسوية، وتخفيض المطالبات المالية أو منح

(37) هناك مثال قديم تقدمه لنا محاكم الملك ضد مطران ماند لأجل قضاء جيفودان la juridiction de Gévaudan، ر. ميشال، الإدارة الملكية في قهرمانية بوكير (باريس ١٩١٠) ص ٤٥٤، وقد بدأت المحاكمة في عام ١٢٦٩. ج. روكوت دي م. ساتش ورسائل جيب توبل الخاصة ببلاد جيفودان (ماند ١٨٩٧) ص ص Vii - Xii، ١٧٤ – ١٩٥. وقد سويت المحاكمة بتسوية عام ١٣٠٧، لكن بلاط السلطة استمروا باستئنافه، وهو استئناف لم يرفض سوى في عام ١٣٤١. وبالنسبة لحالات تأخر الإجراءات في عهد لاحق، راجع ر. غينيه R. Guenée، المحاكم ورجال العدالة في محكمة سينليس الإقطاعية، ١٣٨٠ – ١٥٥٠ (باريس ١٩٦٣) ص ص ٢٣١ – ٢٥٠.

بعض الاعتمادات أو الامتيازات(٥٨)، وكان الحل الوحيد يقوم على وضع البلاد والعدالة المحليتين بين أيدي مسؤولين محليين، مثل قضاة الصلح الانجليز. وهذا النوع من الترتيب كان يتيح تقصير عدد الاحتياجات [illegible] لكن ذلك الترتيب كان يعني أيضاً أن السياسة الحكومية كانت تقصر، وكثيراً ما تغير، من قبل رجال يعتبرون من رعايا الحكومة.

إن تطور الجمعيات التمثيلية يقدم لنا مثلاً جيداً لاستخدام الآلة الرسمية المؤدي إلى الحد من حرية عمل الحكومة. إن فكرة التمثيلية السياسية هي أحد الاكتشافات العظيمة لحكومات العصر الوسيط. ولاشك في أنه كانت هناك بعض المحاولات في هذا الاتجاه من جانب الاغريق والرومان، ولكن دون تعميق حقيقي لهذه التقنية. وبالعكس، فإن [illegible] الوسيطة، قد شهدت في كل مكان ظهور جمعيات تمثيلية في إيطاليا واسبانيا وفي جنوب فرنسا منذ بداية القرن الثالث عشر، وفي انجلترا، وفي المانيا وفي شمال فرنسا مع تأخر يتراوح بين خمسين ومئة عام. [illegible] بتطور محاكم العصر الوسيط وقضاتها(٥٩) وفي مباحث الحق الاقطاعي

(٥٨) م. راي M. Rey أملاك الملك والشؤون المالية غير العادية في عهد شارل السادس (باريس ١٩٦٥) ص ص ١٨١ ــ ١٨٢، ٢٦٩ ــ ٢٧٥. ويجد في هذا المرجع قائمة ببعض الاعتمادات من الضرائب، التي كانت موجودة في فرنسا في نهاية القرن الرابع عشر.

(٥٩) إن مراجع هذا الموضوع كثيرة جداً ولايمكن أن نذكر سوى بعضها مؤلفات. لقد كان ش. هـ. ماكلوين C.H. McIlwain رائداً بكتابه The High Court of Parliament (New Haven 1910)، وإن د. بسكيت في كتابه An Essay on the Origins of the House of Commons (Cambridge 1925) يلح على الطابع السياسي للبرلمانات الأولى، في حين أن هـ. ج. ريتشاردسون H.G. Richardson و ج. أو. سايلس G.O. Sayles قد أبرزا الجانب الحقوقي للبرلمان في مقالاتهما التي صدرت في Transactions of the Royal Historical Society XI (1928) وفي Bulletin of the Institute for Historical Research V (1927-1928) VI (1928)

[illegible] الذي أخذ [illegible] أو [illegible] عددا معينا من المبدئ. إن القرارات المهمة يجب أن تتخذ علانية، وأن [illegible] لا يمكن [illegible] بدون موافقة [illegible] وأن [illegible] الاستثنائية لا يمكن أن تفرض بدون موافقة الذين سيدفعونها، وأن ما [illegible] يجب أن يوافق عليه [illegible] [illegible] كانت [illegible] في [illegible] وكان [illegible] الأشخاص [illegible] أو [illegible] كلام [illegible] الحقوق.

وهكذا كان على جميع الحكومات أن تعثر على الوسيلة التي تتيح [illegible] أن [illegible] موافقتهم [illegible] [illegible] بعض الأشخاص [illegible] مكونة، أو باسم مدينة أو دير. لذلك بدا من الرشاد الترخيص لبعض [illegible] حين تتعلق الأمر بتغيير العادات والأعراف أو بفرض

---

(٩) [illegible] Parliaments and [illegible] (Londres [illegible])
وبالنسبة لفرنسا، فإن كتاب هـ. هرفيو H. Hervieu قد فات عليه كثيراً. أما كتاب [illegible] سول C. Soule [illegible] المجلس الفرنسي العام (١٩٦٨) فهو [illegible] [illegible] وليس فيه ما يقوله عن الفترة القديمة. ونحن نجد ملاحظات ثمينة [illegible] في مقالات [illegible] تايلور C. H. Taylor حول الجمعيات الفرنسية، هذه المقالات [illegible] في Speculum [illegible] 1939، XIV [illegible] 1954، XXIX و [illegible] (1968). [illegible] بيسون T. N. Bisson في كتابه Assemblies and Representation in Languedoc in the thirteenth century (Princeton 1964) يقدم [illegible] دراسة ممتازة للجمعيات الأولى في جنوب فرنسا. وبالنسبة لاسبانيا، راجع بوست، Post, Studies pp. 70 – 79. وبالنسبة لإيطاليا راجع [illegible] ماروينجيو H. Marongiu [illegible] (Milan 1956) [illegible] parlamento [illegible] Italia [illegible]
[illegible] بوست Post, Studies pp. 80 – 90. إن كتاب ماروينجيو Marongiu قد تمت ترجمته [illegible] وولف S. Woolf تحت عنوان The Medieval Parliaments (Londres 1968).

(١٠) في كتاب بوست Post, Studies، الفصل الثالث والرابع يتضمن الدراسة الأكثر تعمقاً لهذه المسائل. ويعطي بوست رأيه حول [illegible] حول تأثير القانونيين وحول أهمية الأشكال القانونية. لكنه يورد الانتقادات التي تختلف عن رأيه.

الرسوم والضرائب. وأحياناً كان يطلب من هؤلاء الممثلين الاجتماع في اجتماعات محكمة عليا، لكي يطلعوا فيها على أسباب حكم من الأحكام، أو أمر من القرارات، أو كانوا يدعون للاشتراك في جمعيات استثنائية، وطنية أو اقليمية، ليناقشوا فيها مسائل ذات أهمية عامة [illegible] هذه الجمعيات أو الاجتماعات كان يعبر عن مواقفهم، أكثر مما يعبر عنه الاقتراع حسب الأصول. وقد مضت عدة أحيان، قبل أن يبدو الأمر حول مناقشات ومراجعات. لقد كانت هذه الجمعيات ترضي الرعايا، الذين كانوا يرغبون في أن يعرفوا ما يهمهم، وكانت تتيح الفرصة للملوك، لمعرفة أهم همومهم بصورة أفضل. وفي حالة الأموال، كانت الحكومة تجد في هذه الجمعيات الفرصة لعرض وجهة نظرها على نحو قوي نافذ. وفي حالة الأفضل، كانت الجمعية تستطيع أن تعطي موافقتها، بطلب بعض الضمانات الخاصة. ويبدو أن الجمعيات، في البداية، أثارت حماسة من جانب الملوك أكثر مما من جانب رعاياهم، وذلك لأن كانت الجمعية تعطي [illegible] و[illegible] الذين كانوا يدعون للاشتراك في الجمعية، كانت هذه مضيعة للوقت، وفي كثير من الأحيان، كانت مجالاً لفرض أعباء مالية جديدة.

إن جمعية تمثيلية كانت ذات محكمة مثل محكمة عدلية، وكما أن الرعايا قد تعلموا استخدام محاكم معرفة العمل الحكومي، تعلموا كذلك استخدام الجمعيات. وهذه الاجتماعات التي كانت تضم [illegible] مستمدين من جميع الطبقات، كانت تقدم فرصة جيدة لإبداء الشكاوى والمطالبة بالتحقيقات والإصلاحات. وكانت الجمعيات تملك حق ضعيف في التشريع، ولكن كان في استطاعتها مضايقة الحكومة خلال عدة أسابيع، بل وأحياناً لمدة عام، [illegible] للإصلاح أو لتدقيق الحسابات[٢٤]. أضف إلى ذلك، أن الجمعيات لم تكن تمنح

(٢٤) E. B. Fryde, Parliament and the French War, 1336-1340, in Essays in Medieval History Presented to Bertie Wilkinson المنشور تحت إشراف [illegible] =

عمستاً ه للملك كل المال الذي كان يطلبه. وقد كان نادراً ان يجابه برفض صريح وبسيط، (ذلك لأن طلبه بعد كل شيء ربما كان محقاً) فقد كان نادراً أيضاً أن تجري المصادقة بصورة كاملة على مشاريعه وكان يجري في العادة تغيير شكل ومعدل الضريبة بحيث تكون أخف وقعاً على الكنيسة، وبصورة خاصة على مكلفي الطبقات ذات الامتيازات. وكان يمكن للمفاوضات والضغوط السياسية أن تحمل جمعيات على إظهار سخاء أكبر، ولكن نادراً عن رضاء الملك بصورة كاملة

وخلال زمن طويل، لم تكن هناك اية وسيلة ملائمة لمواجهة هذه المعارضة، وكان أفضل شيء أن الترضي وتحديد ... إعانات ، مدفوعات نقدية بدلاً من الضياع في مناقشات عقيمة. وهكذا فإن حكومة اقليمية، في فرنسا، بدلاً من الموافقة على ضريبة، قد وعدت بتقديم كذا آلاف من الليرات بوسائلها الخاصة[62] وفي انكلترة، عام ١٣٣٤، غلت

---

ساندكيست T. A. Sandquist وم. ر. باويك M. R. Powicke (تورونتو ١٩٦٩) ص ص ٣٥٠ – ٣٦٩. ويبين مؤلفه كم كان باستطاعة البرلمان الانجليزي مضايقة الحكومة في فترة أساسية. وراجع أيضاً ر. كازيل R.Cazelles «المجتمع السياسي والملكية في عهد فيليب دي فالوا» (باريس ١٩٥٨) ص ص ٢٢٤ – ٢٢٥، ٤٢٧ – ٤٣٨، لقد فرضت جمعيات ١٣٤٧ على الحكومة بعض إصلاحات مؤقتة وفي

The Black Death and Royal Taxation in France, 1347 - 1351 Speculum XLIII (1968

يرينا ج. ب. هينمان J. B. Henneman كيف ظفرت جمعيات النبيلة بحق تعيين جباتها الخاصين بها، وبمفتشي الضرائب في عام ١٣٤٨، القانون ٣ – ١٩. ولقد شملت هذه الممارسة المملكة جمعاء في عام ١٣٥٥، واستمرت بعض الحين، بل أن أعاد الملك سلطته على جباة الضرائب. وفي انجلترة، لدينا أمثلة عديدة تطالب فيها البرلمان بالتحقق من كون مال الضرائب يستخدم بصورة جيدة على الطريقة المقررة سابقاً، راجع Rot. Parl III, 7 (1377), 35 36 (1378) 523 sqq. (1404).

(٦٢) J. B. Henneman «Financing the Hundred Years. War» Speculum XL. (1967) 280 - 292

الحكومة على [illegible] وتطلب تحديد ٣٤ ألف [illegible] مجموع الدخل للضريبة بمقدار ١٠٪[62]. وطوال ما ظلت الجمعيات [illegible] سلطة (مقدرة) عن حقها بمجموع الضريبة وفي بعض [illegible] هذه السلطة (مقدرة) حتى القرن السادس عشر وحتى [illegible] لاحق) [illegible] تلك [illegible] أن [illegible] الشعور [illegible] للدول الأوروبية. ويكن بالعكس، حين فقدت هذه السلطة (المقدرة) كما حدث في فرنسا مثلاً، فإن درجة معينة من [illegible] الحكومة [illegible] الفلاحين، لكن ذوي الامتيازات، الذين يجب أن [illegible] كانوا [illegible] بصورة قانونية أو غير قانونية للتملص من شطر كبير من إسهامهم الخاص في الضريبة. وهذه [illegible] الضريبية [illegible] أثرها [illegible] فقر الدولة، [illegible] النهوض الاقتصادي.

وفي النهاية، فإن عدداً معيناً من نواحي النقص الملازمة للبيئة الحكومية [illegible] في القرنين الثاني عشر والثالث عشر، قد أصبحت بديهية في القرن الرابع عشر. وقد [illegible] أن موظفين [illegible] محترفين أو أشباه المحترفين قد كلفوا دخل المملكة وتنظيم حسابات [illegible] وكانوا يشغلون وظائف أخرى [illegible] وحفظ النظام [illegible] المحلي. لكن هذه الوظائف كانت [illegible] بشكل جزء من مهماتهم الرئيسية، [illegible] وهكذا فإن

---

[illegible] ١٣٤ [illegible] في حاشية رقم ٦١، (الحاشية السابقة) ص ص ٤٣٠ ـ ١٣٤، وراجع أيضاً النص [illegible] «Royal Taxation in Fourteenth century France» Princeton [illegible]

(٦٢) J. F. Willard «Parliamentary Taxes on Personal Property» (Cambridge Massachusetts 1934) pp. 11 [illegible] 344 [illegible] 345

راجع ملاحظاته حول التقديرات الاتفاقية، ص ص ١٣٨ ـ ١٤٤. لقد كان [illegible] الرسمي عن الأموال المقررة ١٠٪ في المدن و ٦٫٢٪ في الريف.

البيروقراطية في انجلترا وفي فرنسا. كانت في يد قلة من مدراء الأملاك، وصيرفيين ويهتم بالأمور عامة، حتى بعد نشأة فروع جديدة متخصصة للادارة. وفي الأوقات الأولى، كان هذا النوع من الدهقنة يصاحب تشييد الدولة، ذلك لأنه كان من الواجب أن يكون الأمير متأكداً من مداخيله المنتظمة والكافية قبل أن يفكر في توسيع وتعزيز سلطته على منافسيه، أو في تحويل حقوقه الاقطاعية الناقصة إلى ضرائب والعادات السائدة. لكن هذا شكل من التفكير كتب به نص حدوده، المشؤومة. وهو بكونه صديقاً للروتين، وللاستقرار، كان يفضل عدم التغير، رغم التنوع. وبالنسبة لوكيل أملاك، كان شغله الأعلى هو سلطته وإعداد سجل تفصيلي على قائمة جميع مصادر المداخيل وتسجيل جمع مبلغ مماثل كل عام. وهو بعد أن تم تحديد كبير لوضع قائمته، أو موازنته، كان يلاقي نفوراً طبيعياً من تجديد هذا الجهد. لذلك كان يستعيد كل عام ترتيبه القديمة التي كان يعيد كتابتها بصورة أكثر كل عام. ومؤكد أنه كان يقوم ببعض التصحيحات، لكنه كان ينطلق من مبدأ أنه توجد كتلة معينة من الحقوق والمداخيل كان يجب أن تظل تغيراتها داخل حدود معقولة.

كانت تلك طريقة في الرؤية غير مؤذية طالما كانت الرسوم والمداخيل تأتي بصورة أساسية من الأملاك والأراضي والمحكمة، ومتاحة في السوق، هي أشياء لا تتغير إلا ببطء وتتسع، حتى ولو كان المدراء يعملون على قوائم قديمة تعود إلى قرن وأكثر. وفي عصر لم تكن الأسعار تزداد فيه إلا ببطء كبير، لم تكن من الخسارة الكبيرة وضع مدخول على أساس تقديرات قديمة. وكان ذلك شراً أصغر مما لو كان الوكلاء والمدراء قد استثاروا انحطاط هذه المداخيل بالعمل بصورة أكثر صميراً.

لكن الوضع تغير حين أخذ الملوك والأمراء يعتمدون على واردات الضرائب. وفي هذه الحالة، فإن تقدير حديثاً للأسعار والأراضي والمداخيل الخ... كان ضرورياً لتركيز كل ميزانية جديدة. وكان يعني

موقع معترف به كأداة للأعمال موضوع الضريبة، فتبع هذه الضريبة، بصورة خاصة تونس تختلف نوع عما كانت قد وضعت فيه التجربة. لقد كانت البيروقراطية بدائية عاجزة عن التكيف مع هذه المتطلبات الجديدة، وكان موظفو الأمراء غير كافين من حيث العدد، وقد رفع وكذلك، وبعد ذلك بقليل، كانت الخصوصيات المحلية معرقلة. وتعطلت دواليب الإدارة التي تفرض نظام الضرائب. ومع ذلك، بعد بدايات واعدة كانت تتيح الأمل في تطورات دقيقة ومعقدة باستمرار فإن [illegible] نحو استخدام خصص اصطلاحية ووضع مطالع [illegible] قد تحقق في النهاية، وقد بصورة أخص في الممالك الكبرى وقد تحققت وحدات سياسية صغيرة، مثل خصوصيات الدولة الإيطالية، في بعض تقديرات جيدة للأمور، حتى في عهود القرن الرابع[64] الأكثر تطوراً، ولكن حوالي عام ١٣٥٠، لم يكن عدد الأسر الضريبية في فرنسا، ومجموع ممتلكيه غير ممولة خاضعة ضريبية في الحضرة، يمارسان مع الواقع سوى علاقات بعيدة[65].

كانت بيروقراطيات القرن الرابع عشر تصطدم بمشكلة أخرى: كانت كل دائرة تميل للبحث عن الاستقلال وتحاول أن تقوم، بعض شيء، على طريقة الرابطة النقابية في القرون الوسطى. وكانت الإجراءات تتخذ أشكالاً ثابتة، وتكتسب تصلباً، وكان أحد الموظفين يقتصر بصورة رئيسة على الأدوات، [illegible] من الرجال القانونيين، لقد كان أغلب الموظفين الكبار يخضعون لفترة تدريب طويلة

---

(٦٤) إن الدراسة الأكثر تعمقاً لمالية حاضرة إيطالية يقدمه لنا [illegible] في كتابه The Finance of the Commune of Sienna 1287 – 1355 (Oxford 1970)

(٦٥) بوريلي دي سير Borrelli de Serres، بحث حول تغيير الخدمات [illegible]، (١٩٠٩) ٣ القسم الخامس، وبصورة خاصة الصفحات ٤٠٦ — ٤٣٣ و أ. هيغونيه — نادال A. Higounet - Nadal، حسابات الضريبة المباشرة في بيريغو (باريس ١٩٦٥) ص ص ٦٦ — ٧١. ونعرف من خلال الرجحين أن الأسرة الضريبية في عام ١٣٦٠ كانت تعادل أيضاً الأسرة الحقيقية، وإن يكن هذا التعادل خطير بعد ذلك بقليل. وحول انكلترة راجع الحاشية ٦٣ السابقة.

في مراكز ثانوية حيث يستوعبون تقاليدها وطبيعتها، ومؤكد أن الاستقلال لم يكن أمراً كبيراً، ولا الروتين ثابتاً دون تغيير. وكان الملك ومستشاروه يعينون أحياناً موظفين جدداً عليها رجالاً غرباء كلياً عن الدائرة التي سيديرونها. وحتى ولو قد خرج من الصف، فإن رئيس دائرة كبيرة قد يحظى بثقة شخصية من قبل الملك أو الأمير، وبالتالي سوف يعرف أن يكون منتبهاً لإرادتهما. وفي نهاية المطاف، كان الملك يستطيع تبسيط الإجراءات والالتفاف عليها. ولكن في أحيان كثيرة، لم يكن للتدخلات الشخصية للملك ومستشاريه على الأبنية البيروقراطية سوى تأثير سطحي، لم يكن يستمر بصورة كافية لكي تحدث تغيرات أساسية. وكان الموظفون الثانويون يتمسكون بتقاليدهم القديمة أو كانوا يعودون إليها لو تراخى الضغط في القمة. وكان ينبغي معالجة الشؤون اليومية حسب الاجراءات الثابتة الاعتيادية، أو لا معالجة أبداً. وبالطبع، فإن وجود هذا العنصر البيروقراطي لا يثير الدهشة، فهو موجود في كل زمان وفي جميع البلدان. والذي يدهش، هو قوة مظاهراته في القرنين الرابع عشر والخامس عشر، والنجاح الذي توصلت به دوائر معينة إلى حمايته من الاجراءات غير الفعالة، والتي ماتت وفات أوانها.

وهذا لايعني أن الاصلاحات والتجديدات كانت غير موجودة. فقد كان هناك رجال يعون نواحي ضعف دوائرهم، رجال مثل المطران ستابليدون Stapledon الذي حسن بمقدار كبير تنظيم دواوين المالية الانجليزية في حوالي عام ١٣٢٠(٦٦). وقد جرت محاولات لتحديد وتبسيط الاجراءات، مثلاً، في القرن الرابع عشر، وفي فرنسا والقرارات الخاصة ببرلمان باريس(٦٧). وفي فرنسا، كان الميل إلى انشاء دوائر حكومية

---

(٦٦) T. F. Tout, Chapters in the Administrative History of Mediaeval England (Manchester 1937) II, 31, 221, 258-267. Se reporter également à S. B. Chrimes, An Introduction to the Administrative History of England (Oxford 1952), pp. 172-183, 186-206.

(٦٧) أوردت ولوابسه، ١، ٦٤٧، ٧٠٢، ٧٣٨؛ ٢، ٢٣١ – ٢٣٩؛ ٣، ٦٤٣؛ ٤، ٦١٢؛ ٧، ٢٢٤؛ ٨، ٢٧٩، وكثير غيره من المصادر.

جديدة للحلمات، ولكن في الوقت نفسه، في الريف، كان يعاد بشبه مثل للدوائر القديمة للجديدة. وهكذا، ففي نهاية القرن الرابع عشر، ليست غرفة (و محكمة) المساعدات، مخصصة للإدارة داخل الضريبة، في حين كانت غرفة الحسابات القديمة تهتم بدخل الأملاك(68). وفي القرن الخامس عشر، أقيم في اللانغدوك، برلمان أو محكمة عليا وغرفة حسابات متميزتين(69)، ثم فيما بعد في مناطق أخرى... وبضرورة الأجداد فيهم، فإن أمثال هذه المدن كانت تقصد الوقت تصبح في الأسماء التي لا تحتوي عليها، وتزيل [illegible] الإدارة المركزية وترضي الشعور الريفي بالذات، ولكنها لم يكن لها أي تأثير على الذهنية البيروقراطية. ولكن قضاة المؤسسات الجديدة [illegible] كبيرة عديدة نموذجهم، برلمان باريس، وروح هيئته. ولم يكن لدى الدوائر المالية الجديدة نجاح أكثر حين كانوا يرفضون إدارة تحصيل الضريبة بصورة دقيقة، أو إدخال في الصناديق لنسبة مئوية معقولة من المبالغ الواجب تحصيلها. وفي الواقع فإن البيروقراطية الفرنسية كانت قد شكلت بصورة كافية لتعقيد بنية الحكومة، ولكن غير كافية لكي تتيح هذه الحكومة أن تمارس علاقات مباشرة مع الناس. وكانت ضرائب كبيرة تجمع بواسطة مزارعي الضرائب، وهي حالة ضريبة الملح، بواسطة تجار، وهؤلاء الأشخاص كانوا يقمعون الشعب دون زيادة مداخيل الملك(70).

لقد اتبعت انكلترة طريقاً مختلفة تماماً. لقد أنشئ القليل من الدوائر الجديدة، وعرفت البيروقراطية توسعاً أقل منه في فرنسا. والاتساع الأكبر كان توسع مجموع [illegible] عن [illegible] أخرى، حتى كان

---

(68) ج. دوبون - فيريه G. Dupont - Ferrier «الأصول والقرن الأول لغرفة أو محكمة المساعدات» (باريس 1933)، وم. راي M. Rey «الشؤون المالية الملكية في عهد شارل السادس» (باريس 1965) ص ص 513 — 559.

(69) هـ. جيلي H. Gilles «مجالس اللانغدوك في القرن الخامس عشر» (طولوز 1967) ص ص 250 — 263.

(70) م. راي M. Rey «أملاك الملك» ص ص 178 — 179، 223 — 244، (إجارة الرسوم التجارية) 184 — 185 (من الملح)، 195 — 198.

تطلب من الأعيان، وبصورة خاصة بعد إنشاء وظيفة وصي تصبح وفي نهاية القرن الرابع عشر، فإن هؤلاء القضاة، المؤلفين من أبناء صغار من ملاكي الأراضي الريفية أو من بورجوازيين متمدنين، كانوا يكتفون في توجيهه بجعل [illegible] [illegible] ولم [illegible] [illegible]، بتوقيف المخالفين بالحكم في المناصب العامة، وكان على الوجهاء [illegible] أن يجمعوا الرسوم [illegible]، وكان هذا النظام يتيح [illegible] الاحتفاظ [illegible] بتوظيفه وبسلطاته النسبية، وهي لم تكن فعالة جداً، لكن هذه اللافعالية كانت تحميه أقل [illegible] في كثير من الدول الأخرى، وحين كان الملك والطبقات الحاكمة يتفقون على أهداف معينة، كان النظام الإنكليزي [illegible] دعم الأعيان المحليين، [illegible] بصورة أفضل لكنه [illegible] نظام [illegible] الأخرى، [illegible] الموارد البشرية [illegible] المرغوبة.

بيد أنه، لا البطانة المرتشية التي تقوم في توسيع أكبر وتعقيد البيروقراطية، ولا [illegible] الإنكليزية في تشغيل أكثر للأعيان المحليين، بدون [illegible] تحجب [illegible] مشاكل الأساسية لحكومات نهاية العصر الوسيط، وهي مشاكل يمكن تصنيفها في نمطين رئيسيين من جهة، فقد شهدت [illegible] لظهور [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] من جهة أخرى، وبصورة جزئية بسبب هذه الفرقة، وجزئياً لأسباب أخرى، لم يكن [illegible] ولا الموظفون يظهرون موهوبين بصورة خاصة لابتكار [illegible]، كان [illegible] مواجهة [illegible] الأزمة حيث عاش القرنان الرابع عشر والخامس عشر.

وحتى عام ١٣٠٠، لم يكن هذا الانقطاع بين السياسيين و[illegible] البيروقراطيين جديداً كثيراً، لكنه أصبح ذا خطورة في القرن الرابع عشر بسبب الأخطاء التي ارتكبتها [illegible]. إن السياسة كان يحددها الملك، ومجلسه، المؤلف من أعضاء الأسرة الملكية، ومن المقربين إلى الملك،

ومن البارونات الكبار، وضباط بيت الملك، والمتخصصين في الدوائر الحكومية. وكان حضور الأمراء والنبلاء في المجلس الملكي، متقطعاً وأحياناً كان الضباط والموظفون في بيت الملك والاداريون هم فقط الذين يحضرون ذلك المجلس. والمجلس المكلَّف على هذا النحو، كان يستطيع تسوية الأمور الجارية، [illegible] مثلاً تجنيد جيش وتجهيزه. ولكن كان يستدعي مستشارو الأمراء والنبلاء حين تتعلق الأمور بمسائل هامة ومكلفة، مثل الحرب والسلام، والمعاهدات والتحالفات. وكان هؤلاء الرجال بصورة عامة سيئي الاطلاع ولم يكونوا يسعون لينة لسد ثغرات اطلاعهم. وحتى لو كانوا مهتمين [illegible] فإنهم كانوا سيجدون صعوبة في القيام بذلك. ذلك لأن البيروقراطيين، مع [illegible] كانوا عاجزين على أن يقدموا إليهم معلومات طازجة حول المسائل الداخلية. أمّا المسائل الخارجية، فلم يكن أحد مكلفاً بجمع المعلومات حول هذا الموضوع، وعلى الأخص بين البيروقراطيين المحترفين. [illegible] أيضاً باستمرار المجلس الملكي. وهكذا فإن القرارات السياسية الكبرى كانت تتخذ على أساس معلومات محدودة جداً، وفي كثير من الأحيان [illegible] الكبيرة. وأحياناً كانت تقرر حملة عسكرية لهدف وحيد وهو أن يتاح لمجموعة من النبلاء [illegible] تهديد الضريبة المنظمة لتمويل حملة، في حالات ومعاناة ومكافآت نادرة لأعمال حربية [illegible] وهذا النوع من السلوك [illegible] كانت هو القاعدة في ظل ملك ضعيف وعاجز، كما كان شارل السادس الفرنسي، وهنري السادس الانكليزي. ولكن حتى ملوك أقوياء وقادرون، [illegible] يحاطون بأفضل المستشارين، كانوا يجدون صعوبة في متابعة سياسة رشيدة [illegible] وكانوا في كثير من الأحيان يخطئون في تقدير مواردهم المالية والعسكرية، ويقللون من قيمة ضرورة الإصلاحات.

وكما سبق أن أوضحنا آنفاً، فإن الاداريين المحترفين لم يكونوا قادرين [illegible] على التأثير في القرارات السياسية، وذلك [illegible] لأنهم كانوا

يفتقرون إلى عناصر إعلامية ضرورية للتأثير في رأي الكبار، وجزئياً لأن أولئك الاداريين كانوا قد انقطعوا عن السياسة بإعطاء نفسهم سمات وتقاليد ذات شكل «مواقفي» قوي (نسبة إلى مواقف الحرف في العصر الوسيط). إن مسؤولي الدوائر أنفسهم، الذين كانوا يشتركون في حضور المجلس، كانوا يتشاورون لا حول أسس سياسة معينة، بل حول وسائل تمويلها. والحقيقة أنه لو كانت مسائل التمويل موضوعاً لاهتمام كاف، إذن لكانت مداخيل الحكومة وكذلك بنيتها قد تحسنت، وسياستها تتغير تبعاً لذلك. ولكنه لم يمكن أبداً التوصل الى تطبيق حتى النهاية لمشاريع الاصلاح الاداري الأفضل صيغة، مثل قوانين وقرارات وولتون Walton في عام ١٣٣٨ لانجلترا[٧١]، أو قوانين وقرارات «مرموزيه» des Marmousets في عام ١٣٨٩، بالنسبة لفرنسا[٧٢]. وكان الأمراء يكبحون مراراً الاصلاحات التي يمكن أن تمس سلطتهم أو دخلهم. وزيادة على ذلك فإن الحرب كانت توجد حاجات مالية تثبط جهود تنمية ادارة أشرف وأكثر فعالية. وكان الأفضل تقديم ٥٠ ألف ليرة في زمن الأزمة، من ١٠٠ ألف ليرة بعد عامين، بفضل الاصلاحات. ويتخصص عدد من مسؤولي السياسيين كثيراً بالحديث عن التبصر والاناة لعرض آرائهم، كانوا يرتعبون من خطورة صعوبات البيروقراطية سيئة الاطلاع وعديمة التنظيم. وكان على الادارة أن تستخدم باستمرار الوسائل والحيل لمواجهة متطلبات مباغتة، سواء كان ذلك طلبات التدخل أو الحاجات إلى المال. ونادراً ما كانت الادارة تستطيع أن تقوم بتوقعات طويلة المدى.

وحتى مع الأخذ في الحسبان جميع هذه العناصر، يجب الاقرار

---

(٧١) Tout, Chapters III, 69 - 79.

(٧٢) راجع Rey (أملاك الملك) من ص ٣١ — ٧٢، ١٠٠، ١٠٣ — ١٠٤، ١٣٥ — ١٣٦، ١٧٥ — ١٧٦، ٢٨٢ — ٢٨٣. وقد نوّه عن موراناليه H. Moranvillé حياة أحد هؤلاء المصلحين في دراسة حول حياة جان لومرسييه (باريس ١٨٨٨) ظهرت في مذكرات مقدمة من علماء مختلفين لدى أكاديمية السجلات والآداب جميعها، السلسلة الثانية، الجزء ٦.

عاماً بأن الخيال في نهاية العصر الوسيط كان ينقص كثيراً أمراء وكذلك موظفي إدارة الدول الأوروبية الكبيرة. وفي بدايات تكوين الدولة، أي بصورة إجمالية في القرون الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر، برهن الأمراء ومستشاروهم، عن مهارة كبيرة بإنشاء مؤسسات وتعيينات حكومية مبتكرة. والذين قاموا بتشغيل هذه المؤسسات (حتى القرن الثالث كانوا غالباً من الهواة على الأخص) قد أظهروا مهارة فائقة لتوسيع كفاءة الدوائر وتحسين إجراءاتها، وهذا ما انصرفوا إليه. ويمكن القول أن الحكومات، في القرن الرابع عشر، باستثناء بعض الحواضر في الدول الإيطالية، تردد كثيراً من الاضطلاع بمسؤوليات جديدة، أو من إنشاء أجهزة جديدة للإدارة. وكانت الدوائر الدائمة الوحيدة، والمنظمة تماماً هي الدوائر السياسية والإدارية العليا، والمحاكم، ومجالس محاسبة الدوائر المالية للأمير. وكان الإداريون المحترفون الوحيدون هم الذين كانت مهمتهم ممارسة العدالة والمحفوظات (الأرشيف). ويمكن أن نضيف إلى هذه الجماعة عدداً صغيراً جداً من الإداريين المحليين، ولكن كثيراً ما يكون من الصعب جداً تحديد الفرق بين الهاوي المشهور الذي يكون همه الرئيسي هو مصلحة ناحيته أو مدينته، والمحترف المقبل، الذي يأمل في الالتحاق بحكومة مركزية. ومهما كانت الكيفية التي تحدد بها دائرة إدارية أو إدارياً محترفاً، يبقى بديهياً أن العديد من آليات الدولة الحديثة لم تكن موجودة بعد، وأنها حتى لو وجدت، فإن عملها بقي غير مكتمل إلى حد كبير. وما من أحد يتصور أن دولة من العصر الوسيط قد فكرت في الاهتمام بمسائل الصحة والتربية. ولكن يبدو معقولاً أنه في عهد من عدم الاستقرار الاقتصادي، وعدم الأمن الذي والحروب الدائمة تقريباً، قد جرى السعي لإنشاء أجهزة متخصصة، مكلفة بتخطيط الاقتصاد، وبالكفاح ضد الجريمة والفوضى، وبتنظيم القوات المسلحة، وبتوجيه العلاقات بين الدول. ومع ذلك، فما من هيئة من هذا النوع قد رأت النور، باستثناء إيطاليا، وأيضاً بصورة أولية.

إن فقدان المال، وتقاليد طويلة من الحكم الذاتي المحلي يمكن أن

تعسر بعض حالات نقص هذه. وقد مر زمن طويل قبل أن يكون للدولة وسائل لاستخدام قوات كافية من الشرطة والأسطول، كانت المدن تستخدم رجال العسس (الحراس)، وكان لدى الكونتيات والإدارات محلية «رقباؤها» (حسب تعبير الفرنسي)، وهم فئة من الرجال الذين كانوا يخدمون في الوقت نفسه في سلبيع مر أو ندرن، والقيام بعمليات عسكرية صغيرة

وكانت النشاطات الاقتصادية بكاملها تخضع في مدى السلطات المحلية، ملاكي الأرض في الكونتيات، والسلطات المدنية ومعممي طوائف الحرف في المدن. وقد جرت بعض المحاولات غير البارعة لتنظيم التجارة الخارجية بغية اكتساب فوائد سياسية أو اقتصادية. وكان هذا يعود عامة إلى حظر تصدير معادن ثمينة، والسبائك المعدنية، والجياد، والأسلحة في فترة دون معادية[73] وكانت الحكومة الإنجليزية أكثر حذقاً وبراعة بعد كان الصوف الإنجليزي مطلوباً جداً في القارة، وكانت تحصره تجبي أرباحاً واسعة من حقوق تصدير هذه السلعة. وكانت تستعمله بعض الأحيان لمعاقبة أعدائها، أو لتكوين حلفائها، بحظرها تصدير الصوف في نحو البلدان معادية أو عدمه لأن تصبح كذلك[74] وأخيراً فمقامة حقوق ملائمة

---

(٧٣) لقد بدأت فرنسا بفرض هذا النوع من الحظر حوالي نهاية القرن الثالث عشر، «القرارات والقوانين» ١١، ١٣٥٣، ١، ٣٣٤، ٣٥١، ٤٢٢، ٥٠٥. لقد استخدم الانجليز الحظر كسلاح اقتصادي في عهد هنري الثاني، وقد قام بذلك جان كنمنع تصدير الأسلحة. ولأجل تفاصيل أوسع راجع مقالي

«Notes on the Origin of Export Taxes» Studia Gratiana XV (1972) pp 399 422

(٧٤) N. S. B. Gras, the Early English customs system (Cambridge Massachusetts, 1918) p.63

وراجع أيضاً ج. دي ستورلر J. de Sturler العلاقات السياسية والمبادلات التجارية بين دوقية برابنت وانجلترا (باريس ١٩٣٦) ص ص ٢٢٤ ــ ٢٢٩، و Cambridge Economic History of Europe، تحت إشراف السادة م. بوستان، و ...

للنسيج المصنوع أكثر من الصوف الخام، شجعت بحمايتها نمو صناعة صوف (جوخ) وطنية(٧٥). ومثال آخر تشدد الدولة لتشجيع النسيج الوطني تعطينا إياه أمثلة قشتالية la castille، حيث منحت حقوق رعي واسعة جداً لمربي المواشي لأجل تشجيع انتجاع الغنم(٧٦).

ومع ذلك فإن حجم هذه المحاولات لضبط وتنظيم التجارة الخارجية كان لها أثر ضعيف جداً على البنى الإدارية. وحتى في إنكلترا، حيث كان للرسوم الجمركية أهمية أكبر منها في البلدان الأخرى، لم تكن دائرة الجمارك لا فعالة ولا ممركزة. وفي البدايات، كثيراً ما كانت هذه الدائرة تؤجر لأصحاب مصارف إيطاليين أو أجانب(٧٧). وفي هذه الحالة كان مأمورو الجمارك بصورة عامة تجاراً يمارسون التجارة وهؤلاء الأشخاص ظلوا في الخدمة، حتى بعد زوال الممارسة التي تقوم في تأجير دائرة الجمارك مقابل سلفة هي قرض مصرفي(٧٨) وبصورة كاملة، انتهى الأمر بالحكومة الإنكليزية بتسليم الأمر إلى نقابة وسيطة من التجار (شركة عطة كبيرة) لكي تتأكد من أن الصادرات

---

= ريخ، ... ميلر (كمبردج ١٩٦٣)، ٣، ص ص ٣١٣ — ٣١٩، و G. Unwin «Finance and trade under Edward III» (Manchester 1918).

(٧٥) M. McKisack, The Fourteenth Century (Oxford 1959), pp. 363-366; E. F. Jacob, The Fifteenth Century (Oxford 1961), pp. 349-350; E. E. Power et M. M. Postan, Studies in English Trade in the Fifteenth Century (London 1933); E. Power, The Wool Trade in English Medieval History (Oxford 1941), pp. 101-103.

(٧٦) Cambridge Economic History، الطبعة الثانية (Cambridge 1966)، الجزء الأول، ١٣٢ — ١٣٣، ١٣٨ — ١٣٩.

(٧٧) R. L. Baker, «The English Customs Service 1307-1343», Transactions of the American Philosophical Society, n. s. LI, 6e partie, 1961, en particulier, pp. 10-14, 23-27.

(٧٨) The English Government at Work 1327-1336, sous la direction de W. A. Morris et J. R. Strayer (Cambridge, Massachusetts 1947) II, pp. 27-31, ainsi que le chapitre de Mabel H. Mills sur les Collecteurs de droits; Baker, English Customs Service, pp. 43-49.

يدفعها تجار الصوف للخزينة وحدهم(٧٩). ولم تكن أية دائرة من الحكومة المركزية مكلفة بحراسة الصادرات ولا بجمع الرسوم. وبعد ذلك في بداية القرن الرابع عشر، كان النظام الفرنسي أكثر تمركزاً على الأقل نظرياً. وكان هناك ثلاثة نظار مراقبين (في ما بعد كان ناظر واحد) للصادرات، لكن موظفي دائرتهم كانوا غير كفوئين بمرة، وكان نشاطهم، على ما يبدو، كثيراً ما يعطله الفساد(٨٠). بعد ظل هذا الفرع ولمدة من الزمن في مرتبة عصيبة مضطربة ودفع رسومه تحت مراقبة غرفة المحاسبة، لكن وظيفته لم تكن ذا أهمية كبيرة فكانت تعريفة متواضعة، ولم تؤثر في سياسة الاقتصاد الوطني(٨١).

والذي يدهش أكثر هو البطء الذي تطورت به الأجهزة المكلفة بالدفاع والشؤون الخارجية. لقد كانت الحرب النشاط الرئيسي لحكومات القرن الرابع عشر، وكانت تسبقها محادثات مع الأعداء وحلفاء محتملين، وكانت تتوقف عند هدنات معقدة حول المفاوضات، وكانت تنتهي بمعاهدات تتطلب مفاوضات تمهيدية طويلة، لكنها كانت تنقض بعد عقد الاتفاق، جماعات تنفيذ بنود هذه المعاهدات. ومع ذلك لم نشهد بداية ظهور وزارة للحربية أو للشؤون الخارجية، وهي مؤسسات كان يدعو إليها نشاط حربي لعدة أجيال.

وبالنسبة للقرن الثالث عشر نفهم بسهولة أنه لم يكن قط للشؤون العسكرية مكتب خاص. فمنذ عام ١٢١٥ حتى ١٢٩٠، لم تخض أية دولة من الدول الكبيرة حرباً مهمة، وكانت الحملات الانجليزية في

---

(٧٩) E. Power, Wool Trade pp. 86 - 103.

(٨٠) J. R. Strayer «Pierre de Chalon and the Origins of the French Customs Service» Festschrift Percy Ernst Schramm (Wiesbaden 1964) I, 334-339.

(٨١) Rey, Le domaine du roi, pp. 54 - 55; Cambridge Economic History III, 319; R. Doucet, Institutions de la France au XVI^e siècle (Paris 1948) II, 556.

وربما تمت دون صعوبة؛ لقد فتح شارل دانجو Charles d'Anjou صقلية بمعركة واحدة، وقد اقتصر الهجوم الفرنسي عام ١٢٨٥ في أراغون على معركة صيفية قصيرة وحيدة [illegible]. وبالرغم من عنفها، فإن حرب العصابات [illegible] Les guerres [illegible] barons [illegible] وجرت المعارك بصورة أساسية بين الخواص، الدول الأوربية المتخاصمة والأمراء [illegible] مواضع كهذا [illegible] تكن ثمة حاجة [illegible] ولا [illegible] المحترفة. وكان باستطاعة الدول الحديثة أن تكرس جهودها للمؤسسات الداخلية.

وبالعكس، فإن هذا الوجه [illegible] للقرن الثالث عشر، قد [illegible] التي كانت ناشبة بينه وبين انجلترة وأراغون، وذلك بمفاوضات أعدت [illegible] لا يصح [illegible] غامضة[٨٢]. لقد كان البابا وامبراطور ألمانيا يتبادلان مراسلات نشيطة مع ملكي فرنسا وانجلترة، ومع أمراء صغار أقل أهمية، بغية ضمان دعمهم أو حيادهم [illegible][٨٣]. إن [illegible] الإيطالية [illegible] [illegible][٨٤] Hohenstaufen كانوا يفاوضون بلا نهاية لضمان الحد الأقصى من [illegible] والأقصيات بأقل [illegible] [illegible] الأمراء الألمان [illegible] لنشاط

(٨٢) G. P. Cuttino English Diplomatic Administration 1259 - 1339, 2nd édition (Oxford 1971), pp. 4 - 14; Histoire générale du Languedoc, VIII, preuves, col. 1519 X, col. 24.

(٨٣) F. Graefe. Die Publizistik in der letzten Epoche Kaiser Friedrichs II ([illegible] 1909); [illegible] Wieruszowski, Vom Imperium zum Nationalen Königtum (Munich et Berlin 1933), pp. 58 - 65.

(٨٤) [illegible] Die Anfänge der französischen Ausdehnungspolitik (Tubingen 1910), pp. 71 - 80; B. Lyon, From Fief to Indenture (Cambridge, Mass 1957), pp. 161 - 180.

الدبلوماسي الشديد كان يمتد ليشمل اليونان والامبراطورية العثمانية وذلك دون الحديث عن المعاهدات التجارية. وبمساعدة حصل فريدريك الثاني على القدس(٨٥) وبمساعدة تخلّص القديس لويس من مصيبته في مصر(٨٦). إن الهجوم الفاشل ضد مدينة تونس في عام ١٢٧٠ انتهى بمعاهدة ملائمة جداً لشارل الأول ملك صقلية(٨٧) وهذا الملك نفسه قد اصطدم بصورة مكررة بدبلوماسية ميشال باليولوغ Michel Paleologue في الجهود التي تمت مع مهاجمة الامبراطورية البيزنطية [illegible](٨٨) [illegible] كان امراء القرن الثالث عشر الأوروبيون يضعون في الدبلوماسية كانت لكنه [illegible] على ظهور [illegible] لأوسطه [illegible] البابا وبعث فرنسا سفراء إلى [illegible] الزمن الباقي من القرن جرى تجديد المحاولات للتحالف بين المسيحيين والمغول ضد المسلمين. وهذه الجهود ذهبت عبثاً، لكنها، حسب قول مؤرخ بارز، كان يمكن أن تنجح لو كان الأمراء الأوروبيون أكثر إطلاعاً على الشرق، ولو أظهروا واقعية سياسية أكثر(٨٩).

وباختصار، فإن نهاية القرن الثالث عشر كانت فترة نشاط دبلوماسي شديد يخص أوروبا الغربية [illegible]

---

(٨٥) T. C. Van Cleve, The Crusade of Frederick II, in A History of the Crusades, [illegible]

(٨٦) جوانفيل Joinville تاريخ القديس لويس، قام بنشره ناتاليس دي وايي (باريس ١٨٧٤) ص ص ١٨٦ — ٢٠١

(٨٧) تاريخ كبير الأساقفة في مجموعة مختارات من مؤرخي بلاد الغول وفرنسا، XXIII، ٧٩ — ٨٠ [illegible]

Ludwigs des Heiligen Kreuzzug nach Tunis (Berlin 1896), pp. 204-2[illegible]

(٨٨) C. Chapman ميشال باليولوغ (باريس ١٩٢٦)

(٨٩) ر. غروسيه R. Grousset تاريخ الحروب الصليبية ٣، (باريس ١٩٤٨) ص ص ٥١٨ — ٥٣[illegible]

الدبلوماسية لم تستتبع إنشاء دوائر متميزة للشؤون الخارجية. وهذا المفهوم لـ«الشؤون الخارجية» لم يكن يمكن أن يوجد إلا في أوروبا مؤلفة من خليط من دول ذات سيادة، كانت سيادتها، في حالات كثيرة، مازالت غير مؤكدة. فكان ملك فرنسا، مثلاً، يستطيع أن يكتب في نفس اليوم إلى كونت الفلاندر، فقد [illegible] (التابع له) دون جدال، لكنه مشاغب وغير طائع، وإلى كونت اللوكسمبورغ، الذي كان أميراً أجنبياً لكنه صاحب إقطاعة مالية (أو معاش سنوي) من ملك فرنسا؛ وإلى ملك صقلية الذي كان يدير دولة ذات سيادة، لكنه ينتسب أيضاً إلى البيت الملكي الفرنسي. وكان من الصعب في مثل هذه الشروط إقامة تفريق بين الشؤون الخارجية والشؤون الداخلية. وكان يبدو أن العصر يدعو إلى تعهد [illegible] بكل هذه المراسلات التي تستثير [illegible] موظفي القصر) وإلى أمناء سره، وأن يطلب منهم إمساك سجل بجميع الأعمال والقرارات المهمة، دون محاولة تكريس كتاب خاص للمراسلة الدبلوماسية.

ويمكن القول بالإجمال إنه لم تكن دائرة دبلوماسية موجودة عند نهاية القرن الثالث عشر، فهي ستنتظر حتى القرن السادس عشر أو السابع عشر قبل أن تنشأ. وهذا ما نلاحظه بالنسبة للحرب والدبلوماسية. إن إدارة المسائل العسكرية، وإعداد وحفظ الوثائق الدبلوماسية، قد ظلت في أيدي أمانات السر القديمة والدوائر [illegible]، وذلك، طبعاً، مع جانب من التخصص. لقد كان الخزنة الحربيون يأتون من دائرة المالية ويعودون إليها. وكان يجري تكليف هؤلاء الرجال بالإشراف على النفقات العسكرية، وبصورة خاصة رواتب الجنود، وكان يساعدهم في مهمتهم موظفون عديدون [9]. ومع طول الحروب بالنسبة

---

(٩) [illegible] Mitt [illegible] XXXVI (١٩٢٥)، ص ٣٧٩ [illegible] Mounteville [illegible] عن حال لوميريه؛ (راجع الحاشية رقم ٣٢)؛ Tout Chapters III. 73. 316, 330 347 349. 396 IV 225

بحروب السابقة، أصبح مركز الخازن الحربي دائم تقريباً. ولكن لم تكن هي وزارة حربية حتى كان يديرها هذا الخازن (أو هؤلاء الخزنة)، ذلك لأنهم كثيراً ما كانوا اثنين أو ثلاثة، ولم يكن مكلفاً بجميع النفقات العسكرية. وكان كثير من القادة والسرايا يتعاملون بدون وسيط مع الملك والمجلس، وكان هؤلاء يدفعان لهم أجورهم بصورة مباشرة(91). لقد كان دور الخازن الحربي صغيراً في ميدان التجنيد ومعداته في عصر نقابة المقاتلين. ولكنه حين كان يبت فيها الملك ومجلسه، يستعدون جنرالات عسكريون ومحنكون. وفي زمن السلام، كان عدد الرجال الذين عليهم معالجة الشؤون العسكرية يتقلص بسرعة. ولم يكن هناك جيش نظامي، باستثناء عدد صغير من الجنود مسبقي الأجر والذين يسكنون حاميات الحصون. وحين كان الملك يكف عن دفع رواتبها، كانت السرايا تتفرق أو تشكل قوات مسلحة صغيرة خطرة خاصة تحت أوامر القائد الذي جندها. وهذه السرايا الحرة كانت تفلت من أية رقابة حكومية، وتستغل ذلك بالقيام بالنهب والفدية.

وكانت الدبلوماسية أيضاً موضوعاً لتخصص معين. وحين كان يطول خلاف دبلوماسي معين، كان من الطبيعي تكليف موظف بمتابعة المسألة ووضع سجل لها. وكما بين البروفيسور كوتينو Cuttino، فقد كان هناك خلال المنازعة الطويلة التي عاشت فيها فرنسا وانجلترا في صدد قضية دوقية أكيتين Duche d'aquitaine، أمين سر الملك يحفظ، مكلف بما نسميه اليوم دائرة متخصصة، وهذا يعني رجلاً يقوم بحفظ جميع الوثائق الخاصة بالمسألة منذ بدايتها(92). وفي المنعطف الأخير للسلسلة، كان فريق المفاوضين يجتمع في كثير من الأحيان بعض الخبر خلال أعوام. لكن خازناً حربياً لا يكفي لتشكيل وزارة دفاع، كما أن

---

(91) ف. لوت F. Lot والفن العسكري وجيوش العصر الوسيط (باريس 1946) ج 1
M. B. Powicke «Lancastrian captains» in Studies ... ص ٣٩٥ – ٤١٩ و
Powicke. Essays pp. 371 - 382

(92) Cuttino. English Diplomatic Administration. 2nd edition. pp. 31 - 6

بعض الاختصاصيين في [illegible] أكثر. وفي [illegible] يكونوا يشغلون [illegible] ومثل هؤلاء الخبراء [illegible] يكونوا [illegible] في [illegible] فمنهم [illegible] هم [illegible] وكانوا [illegible] أن [illegible] على فصل [illegible] في [illegible] الاختلاف [illegible] سياسة الخارجية مثل السياسة العسكرية، كانت تعود كلها إلى الملك وعائلته.

ونظراً لغياب التخصص خلال القرون السابقة، فإن هذه الوظائف [illegible] من أن [illegible] الأساقفة، والأمراء [illegible] الجند الملكي، وكبار المملكة، الذين كانوا في أغلب الدول، يسيطرون على المجالس الملكية، كانوا يعتقدون أن هذين الميدانين الحرب والدبلوماسية [illegible] الخاص. وكان لا غنى عنهم على [illegible] الدبلوماسية، وفي حكم مناطق الحدود وقيادة الجيوش. لكن هؤلاء الرجال كانوا [illegible] بالصفة [illegible] يريدون أن [illegible] من جميع الإجراءات الطامية للمحاسبة وللمحاضر الرسمية. لقد أعاقت [illegible] الإدارية طوال قرون، وعلى الأخص في ميداني الحرب والدبلوماسية [illegible] حكومية [illegible] حرب [illegible] الشرق [illegible]

وكان الملوك والأمراء، كما سبق لنا القول، يشاركون في هذا الرأي المسبق. وكانوا يريدون أن يقدم السفراء تقاريرهم لهم هم أنفسهم [illegible] الملوك والأمراء يريدون أن يقودوا شخصياً الكتائب والعمليات العسكرية

وفي نظرهم، كان الأسقف أو عضو طبقة النبلاء العالية هو وحده جديراً بتمثيلهم في سفارة، كما كان الأمراء والنبلاء وحدهم الذين يبدون في نظر الملوك قادرين على ترؤس الجيوش. ولاشك في أن الملوك ربما كانوا يمارسون النفقات التي يسببها إنشاء مؤسسات عسكرية أو دبلوماسية دائمة [illegible] يمكن يدفع له في زمن السلام، ولا حتى يزاول نشاط الدبلوماسي خطير [illegible] الخاصة، في حين كانت تدفع له رواتبه دائماً مع بعض التأخير. وصحيح [illegible] في النظرية [illegible] جميع الذين كان يعطيهم الملك أدنى كانوا يطلبون [illegible] على كل حال، لذلك كان من الربح أخذ بعض الخدمات منهم مقابل ذلك. ولو [illegible] جيش ولا شك [illegible] يشبه جيش نظامي [illegible] كان [illegible] فهو يجبى في زمن طويل؛ وكانت الديون تتراكم، وكانت جميع الدول تمر بفترات ضائقة مالية يتوجب عليها خلالها تخفيض نفقاتها بصورة مشددة. وليس مؤكداً أن دولة وسيطة كان باستطاعتها الإنفاق على جيش نظامي، ولو كان صغيراً، وإن هيئة دبلوماسية تعمل بصورة دائمة [illegible] لم يكن لتكلف غالي جداً، ولكن، كما سبق أن بينا، فإن مثل هذه الهيئة من المحترفين [illegible] مهمة [illegible] أهل البندقية هم أنفسهم، الذين هم مع ذلك رواد في ميدان التقنيات الدبلوماسية، [illegible] طويلاً [illegible] [illegible] [illegible] الدول الأوروبية [illegible]

---

([illegible]) D. E. Queller, The Office of Ambassador in the Middle Ages (Princeton, 1967), pp. 78 - 84. Garrett Mattingly « The First Resident Embassies » Speculum [illegible]

منتظمة، وكان السفراء يرسلون في بعثات خاصة ويعودون عند انجاز مهمتهم، أو ترفعها، ولم يكن هناك وزارة للشؤون الخارجية.

وفي الختام يمكننا القول أنه إذا كان عدد الاداريين المحترفين، حوالي عام، قد ازداد في الدول الأوروبية بالنسبة لعام ١٣٠٠، فإن ... أو حديدة، أو على الأقل لا كما الجديدة من حولنا، ظلت قليلة العدد. لقد اتخذ البيروقراطيون إجراءات أكثر صياغة وأكثر تخصصاً، لكنهم لم يكن لديهم معلومات تفصل عنها لدى أسلافهم، في القرن الثالث عشر، ولم يكونوا يمارسون تأثيراً أكبر على مستوى القرار. إن مسؤولين السياسيين الحقيقيين، كرو المجلس، كانوا جهلة وأنانيين، وسريعي الانفعال. لقد كانت هوة واسعة جداً تفصل ما بين البيروقراطيين والسياسيين.

يمكن الاعتقاد بأن الدول الأوروبية قد تقدمت قليلاً بين ١٣٠٠ و١٤٥٠، وأنها ربما كانت أقل فعالية كدولات سياسية في عام ١٤٥٠ مما كانت في عام ١٣٠٠، لكن هذه مظاهر مضللة. وبادئ بدء، فإن هذه الدول قد استمرت، ولم تكن تلك مأثرة صغيرة بالنسبة لعهد مضطرب كما كانت الحال عند نهاية العصر الوسيط. ثم إن هذه الدول قد [illegible] عن بعض الأسباب، حتى ولو كانت هذه لم تلق [illegible] توسيع وتحسينات التي كان يمكن الأمل به. وثانياً، فقد أوضحت الأزمات المتكررة، بصورة تدريجية، نواحي ضعف معظم تلك الدول، وجرى ذلك بوضوح لم يكن يمكن أن يفوت أقلية من السياسيين الواعين والمفكرين، فقد كرست الدول الأوروبية في الأسس وحكمه، وهي [illegible] ضروريات لكل جهاز سياسي.

وبالتالي، فإن التحول الباعث للجو السياسي في نهاية القرن الخامس عشر هو قابل للتفسير بعكس ما كان معتقداً. ويحمل هذا التفسير ممكن [illegible] صرف النظر عن [illegible]، و[illegible] هذه [illegible] يمكن الاستفادة حلالاً من دروس [illegible] ومن التوجيه التالية الجديدة، نلاحظ تحت التوسع السياسي والاقتصادي بعد ١٤٥٠ وكانت هناك عوامل أخرى من الانحطاط وأعمال العنف، ولكن مع مرور الزمن [illegible] انطلاق واتساع الاقتصاد الأوروبي، وتقلص تواتر الحروب وكانت جميع بلدان ما وراء الألب تعرف [illegible] بازدهار نسبي حوالي ربع الأخير من القرن الخامس عشر. وقد [illegible] الحروب لأهمية مع

هزيمة شارل دي بورغون في فرنسا، وصعود فرديناند وايزابيلا إلى العرش في اسبانيا، وانتصار آل تودور في انجلترا. وبعد انتهاء حرب المئة عام في ١٤٥٣، فقدت المنازعات السنوية شدتها لزمن معين. وطوال أكثر من قرن، اجتنبت انجلترا أي نزاع جدي؛ وقد تخاصمت فرنسا واسبانيا في موضوع إيطاليا، لكنهما لم تخوضا أعمال قتال حقيقية إلا بعد عام ١٥٠٠. وبالتالي، فإن «الملوك الجدد» لم يفتقروا إلى الوقت ولا إلى المال ولا إلى الطاقة لتكريس جهودهم لتقوية حكوماتهم

وكانوا يتمتعون أيضاً بدعم أكثرية واسعة من رعاياهم. إذ كون [illegible] أن تعرف الأمن وأن تحكم (بضم التاء وفتح الكاف) بصورة جيدة، هو شيء لا يدهش: فهذه الرغبات جرى التعبير عنها [illegible] وقد [illegible] قديماً. وفي القرنين الرابع عشر والخامس عشر، [illegible] هذه الرغبات إلى [illegible] أمراً [illegible] وأتاحت تلبيتها الجزئية في القرن السادس عشر للحكومات أن تتمتع باستقرار أكثر قليلاً. لكن الحكومات كانت مهددة أكثر، لا من تمردات الفلاحين والحرفيين، بل من بعض الطبقات المالكة. وقد حدثت [illegible] الحقيقية في موقف البرجوازية، وخصوصاً [illegible] الأقلية المدنية الحاكمة في المدن. وقد ظلت هذه الجماعات [illegible] ومضطربة، وحريصة على امتيازاتها، وحذرة تجاه الحكومة المركزية. وكان بعضها [illegible] الثورات التي كان يشجعها. ولكن الآن أصبح قلب أصحاب الامتيازات [illegible] حكومة [illegible] بعظ القرن السابق عشر مثلاً إلا في حالات نادرة. إن تطور تقاليد البلاط الاحتفالية، والمصلحة للملكية لم تكن إلا لتترجم بعلاقات [illegible] على الاحترام المتزايد المحيط بالحكم وبسلطة الملك. إن تعلق الملك قد سبق من بعيد نظريات الحق الإلهي، كما أن الاعتراف بالسلطة [illegible] المحصورة بالملك جاء قبل أحيان من صيغة بودان Bodin [illegible] في [illegible] la souveraineté [illegible] الحق الإلهي والسيادة كانا صيغتين حقوقيتين أو لاهوتيتين، تهدفان إلى تبرير أو إلى

فصح معه حدث فعلاً في رسم حدوده، وفي ما يتعلق بالمذهب، بعد علامي، قد عززا مواقف موجودة فعلاً إزاء النظام الملكي، لكن الموقف سبق المذهب.

ومن الصعب تعيين أسباب لتفسير سلوك المالكين. وكان على بعضهم، وبصورة خاصة صغار المالكين، أن يعانوا بالقدر الذي كان يعانيه الفقراء من عمليات العنف الداخلية، وهم، مثل الفقراء، كانوا يرغبون في السلام وفي الأمن. وقد أدرك بعضهم أنهم سوف يستفيدون بصورة أكمل من التجدد الاقتصادي الذي بدأ، بدعمهم استقرار الحكومة. وربما كان بعضهم قد استسلم لتأثير إخفاق أغلب الانتفاضات في أواخر القرن الخامس عشر. وفي خاتمة المطاف، ومهما كانت دوافعها، فإن الطبقات المالكة قد أعطت مؤازرة بدلاً من المقاومة، لحكومات خلال الفترة الحاسمة لنهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر. وبالنظر لهذا التفسير للموقف، فإن إصلاحات صغيرة تخص رأس الدولة، كان يمكن أن تكون لها على جسم الدولة تأثيرات ذات أهمية غير متناسبة.

وهذا يفسر أن المؤرخين يجدون قليلاً جداً من الأشياء الجديدة فيما يسمى «الأنظمة الملكية الجديدة». فما من حاجة مطلقاً لإنشاء مؤسسات جديدة إذا كان يمكن تحسين عمل المؤسسات القديمة، كما أنه ما من حاجة أبداً للجوء إلى القوة حين كان أغلب الرعايا مستعدين للطاعة بصورة تلقائية. وقد أكد بعض المؤرخين على ظهور جيوش دائمة، لكن هذه لعبت دوراً أهم في الخارج منه في الداخل[94]. ولم يكن لإنجلترا مثل هذا الجيش، وكان جيش فرنسا الصغير الحجم متمركزاً على الأخص على الحدود. وكان جيش إسبانيا يعمل بصورة أساسية في إيطاليا، وفي «الامبراطورية»، وفي هولندا. وبسبب مهارات

---

(٩٤) راجع ملاحظات ج. روسل ميجور J. Russel Major عن الجيش الفرنسي في كتابه «Representative Institutions in Renaissance France» Madison 1960، الصفحتان ٩ و ١٠.

الادارة، ولا القوة العسكرية هي التي تفسر نجاح الدولة في القرن السادس عشر. لقد كانت «الانظمة الملكية الجديدة» تنصب على الاخص باستخدام ذكي للموارد المتوفرة وبتحقيق مشاركة أكبر من الملوك ورعاياهم.

لقد رأينا أن إحدى نقاط الضعف الأساسية للدولة في نهاية العصر الوسيط كانت تأتي من انفلات سلطة الأمة ومن السياسيين وهيئة الاداريين المحترفين. ان السياسيين، المنتمين الأعلى، كانوا سادة ومستقلين في قراراتهم وفق أهوائهم. وان الاداريين، الذين كان ينقصهم الخيال والمعلومات حول بعض المسائل الأساسية، كانوا يعدون أنفسهم ضحية لتشدد الروتين الاداري ولم يكونوا قادرين ذاتياً على فرض سلطتهم على الرؤساء المحليين. وبصورة عامة فقد كان أكثر ملوك نهاية القرن الخامس عشر إصلاحاً عاجزين عن مواجهة السياسيين ومن البيروقراطية وكانت تكلفتهم دوماً من المسؤولين السياسيين، في حين كان يلزمهم الآلاف من الموظفين. وكانت قرارات السياسة العامة تبلغ بصعوبة ثلث في العام، في حين أن الحروب العادية، من النوع العصابي، والمالي والاداري، كانت تبلغ الألوف.

ومن جهة أخرى، كانت القرارات السياسية تتخذ في المجلس، وهو هيئة غير محددة جداً، ولذا فهو سهل التغيير. وكان لدى الملك حرية تامة في تعيين أعضاء المجلس، وتحديد واجباتهم، وكان يكفي للعثور على الأشخاص الأكفاء، ووضعهم قيد العمل، وتركهم في وظائفهم ربما ذلك لأن يتيح لهم اكتساب المعارف والمهارات المطلوبة. وكان باستطاعة المجلس تماماً أن يحتفظ بمظهره التقليدي، وبصورة خاصة أثناء الاجتماعات الرسمية. وكان يمكن تماماً أن يضم أفراد الأسرة المالكة، والأساقفة، والنبلاء، وكبار موظفي الدولة، ولكن داخل المجلس الرسمي كان يوجد مجلس مصغر (أو عدة مجالس ضيقة)، ذلك لأن المهمات كانت أحياناً توزع بين جماعتين أو عدة جماعات، كان أعضاؤه عشرين، أكثر فأكثر، وكان يوجد قسم كبير منهم من المراتب الدنيا

للطبقات ذات الامتيازات [illegible] الصغيرة، وموظفي حكومة
وكانت طبقة النبلاء العالية تستبعد من الاشتراك، لأن الانتساب إلى مجلس سياسي كان استخداماً بوقت كامل، ولأمد طويل في كثير من الأحيان. وكان باستطاعة مستشار مجرب حقاً أن يبقى في خدمة ملوك متعاقبين تختلف وجهات نظرهم كلياً. وفي فرنسا، خدم فلوريمون روبيرتيه شارل الثامن، ولويس الثاني عشر، وفرانسوا الأول(٩٥)، وفي [illegible] وليام باجيت [illegible] في عهد هنري الثامن، وشغل وظائف مهمة في عهد ادوارد السادس وماري تودور، وقد استشارته الملكة اليزابيت في مناسبات مهمة(٩٦). وقد كان ولا شك أكثر صعوبة الاحتفاظ بثقة أمير واحد، خلال أعوام عديدة، لكن تاريخ آل سيسيل Les [illegible] في عهد الملكة [illegible] بكل وضوح. وحتى مستشارون محترفون [illegible] كثير يسقطون في حالة [illegible] بعد خدمات قصيرة نسبياً. كثيراً ما أتيح لهم الوقت لترك أثرهم على السياسة.

إن أعضاء المجلس الذين لم يكونوا يشتركون فيه بوقتهم الكامل، وبعض من النبلاء [illegible] كانوا يعقدون [illegible] شغلاً لأكثر من [illegible] وكان [illegible]، عند اللزوم، [illegible] بمعارف تخصصية لبعض الخبراء القادرين، لكن دورهم كان دور المستشارين، وليس دور المسؤولين السياسيين. وقد ظلت القرارات السياسية من اختصاص الملك وجماعة صغيرة من المستشارين المحترفين، ونادراً ما كان عددهم يزيد عن اثني عشر، أو عن ثلاثة أو أربعة في أكثر الأحيان.

لقد كان لطابع المجلس الخاص المتزايد الاحتراف أكثر فأكثر نتيجتان مهمتان. الأولى بديهية. لقد كان للمسؤولين السياسيين

---

(٩٥) ج. روبيرته دال روبيرته في القرن السادس عشر (باريس ١٨٨٨)
(٩٦) كان باجيت أمين سر الدولة في عام ١٥٤٣، ومراقباً لنظار العسكريين في البيت المالك عام ١٥٤٧، ووزيراً للعدلية في عام ١٥٥٥، وأمين سر للمجلس، ثم عضواً نافذاً مجلس في عهد ادوارد وماري

تسهيلات أكثر للوصول إلى المعلومات، وأحسوا بضرورة أن يبرروا قراراتهم بعناية أكثر. والنتيجة الثانية تتبع بصورة طبيعية عن المسؤوليات الثقيلة التي كانوا يضطلعون بها، وقد اضطروا لأن يحيطوا أنفسهم بموظفين من أمناء السر والمحررين والمساعدين. لذلك فإن بيروقراطية جديدة بدأت في التكون حول أعضاء المجلس المحترفين، وهي بيروقراطية أكثر خضوعاً لإرادة الملك وأكثر مرونة في استخدامها من البيروقراطية القديمة ذات الروح الطوائفية الحرفية corporatiste الموروثة عن العصر الوسيط.

وأفضل مثال لهذا التطور نلتقي به في تطور وظيفة أمين سر الدولة[97]. إن أمناء السر، الذين كانوا عادة اثنين أو ثلاثة، بكثير ما كانوا الأكثر قوة في المجلس الخاص، وهم كانوا أمناء سر شخصيين

---

(٩٧) في صدد انجلترا راجع ج. أوتواي — روثفن
J. Otway Ruthven, «The King's Secretary and the Signet Office in the Fifteenth Century» (Cambridge, 1939)
F. M. G. Evans, «The Principal Secretary of State 1558-1680» (Manchester, 1923)
وكذلك دراسات كونيرز ريد
C. Read, «Mr. Secretary Cecil and Queen Elizabeth» (New York, 1955); Mr. Secretary Walsingham
في ثلاثة أجزاء (كامبردج، ماس، ١٩٢٥) وهذا المؤلف الأخير يقدم لنا (الجزء ١، ص ص ١٩٣ ـ ٤٤٣) وصفاً معاصراً مهماً لواجبات أمين السر. وفي صدد فرنسا، إن دراسة فوفيليه دو توك Fauvelet du Toc القديمة «تاريخ أمناء سر الدولة» (باريس ١٦٦٨) تحتفظ بأهميتها. وراجع أيضاً هـ. دي لوكاي H. de Luçay «أصول السلطة الوزارية في فرنسا. أمناء سر الدولة منذ إنشاء وظائفهم حتى موت لويس الخامس عشر» (باريس ١٨٨١) وراجع أيضاً ن. م. سوذرلاند
«The French Secretaries of State in the age of Catherine de Medici» (Londres 1962)
ولأجل دراسة السير المهنية الافرادية راجع ج. نوايلاك J. Nouaillac «فيلروا أمين سر دولة ووزير شارل التاسع وهنري الثالث وهنري الرابع» (باريس ١٨٨٨) وراجع أيضاً الكتاب المذكور في الحاشية ٩٥

بالأمر [illegible] معرفة شؤون الدولة من جميع [illegible]
(عقد [illegible]) [illegible] ومعرفتهم [illegible]
[illegible]
[illegible] بعلاقات [illegible] ذلك،
بعد زمن طويل من صيرورتهم موظفين في الدولة، وهم يعرفون بالتالي
[illegible]
مكتب مكينة وسلطة آمنة، لسر عن الازدياد في الأعوام الأخيرة من القرن
الخامس عشر. إن الرجال الموهوبين والطامعين، الذين كانوا يسعون إلى
السلطة و[illegible] [illegible] في
نهاية الخدمات (الدوائر) الحديثة للحكومة.

بيد أن هذه الخدمات الحديثة (الدوائر) لم يقدر لها أن تأتي إلّا
بعد ذلك بزمن طويل، في القرن السادس عشر. وبانتظار ذلك، كانت
[illegible]
[illegible] الاعتماد في [illegible] الخارج [illegible]
[illegible]
وقد رأينا أن انجلترة لم يكن لديها جيش دائم. وأن جيوش الدول
الأخرى كانت [illegible]
[illegible]
[illegible] تنظيم مثلها [illegible]
[illegible] على معلومات [illegible]
[illegible]
[illegible] وكتب الإعلام،
[illegible]
[illegible]
[illegible] في القرن السادس
عشر قد [illegible] القرن الخامس عشر، وأصبح في الإمكان [illegible]
من السابق الاعتماد على السلطات المحلية

وتجاه التهديدات الخارجية كانت تستخدم نفس [illegible] وهي
أيضاً، كان الاهتمام الأساسي هو الحصول على معلومات جديدة[98]
وقد أنشئت سفارات دائمة. وجرى تجنيد عملاء سريين وجواسيس،
وجرى استنطاق التجار والمسافرين [illegible] للاطلاع. وقد بذلت كل
الجهود لإقامة علاقات شخصية مع [illegible] و [illegible] وربما
كان نجاح هذه التدابير أقل في الشؤون الخارجية [illegible] عن الصعيد
الداخلي [illegible] حوادث كثيرة رجال كان ينتظر منهم تقديم الكثير،
و[illegible] حكومة [illegible] [illegible] نفسه من [illegible] فقط حتى
كان ينشرها أحياناً لعامة الأجانب. ولكن بالإجمال، سواء من ناحية
نوعية الإعلام أو نوعية القرارات المتخذة على أساس هذا الإعلام،
كانت متقدمة بصورة عمومية خلال القرن السادس عشر.

إن جميع هذه الجهود بغية الحصول على إعلام مضبوط وسريع
كانت تمثل ظهور نموذج جديد للمسؤول السياسي؛ ولكن يجب أن لا
ننسى أن [illegible] هذه الجهود كان غير كامل وأن الوسائل المقدمة من
الحكومة كانت تظل غير كافية. وكان لدى أمناء السر موظفون قليلو
العدد بصورة [illegible] و[illegible] محدودة [illegible] أعضاء المجلس الآخرون
من مساعديه الذين كانوا يتقربون [illegible] بعض [illegible] لأن [illegible]
كانت [illegible] مع الإعلام. كان [illegible] يتحدثون إلى
وسائلهم الخاصة، الاجتماعية و[illegible]، لكسب هذا الإعلام ونظراً لأن
بعض [illegible] كان يمكنه [illegible] جميع السلطة، ولكنه [illegible]
[illegible] يقتص [illegible] في [illegible] أعضاء
[illegible] لقد [illegible] أو [illegible] وكانت الحكومات، لذلك، تحقق
[illegible] بالاستفادة من [illegible] الأشخاص الخصيين.

---

(98) الرجوع إلى [illegible] واجبات أمين السر المذكور في الحاشية السابقة (97)،
وراجع أيضاً
E. H. Harbison, «Rival Ambassadors at the Court of Queen Mary (Princeton [illegible]); Garrett Mattingly, Renaissance Diplomacy (New York 1955).

لكنها كانت في نفس العملية تؤخر تقدم الاحتراف لقطاعات أساسية مثل الدبلوماسية والشؤون العسكرية. إن نصف المحترفين الذين بداوا يشكلون جزءاً من المجلس كانوا تابعين، بمقدار كبير، إلى دعم الأمراء والمحبوبين بصورة متقطعة. وهذا الوضع يفسر جزئياً البطء الذي أدى فيه المجلس الخاص إلى ولادة دوائر حكومية منظمة. لكننا لا نرى كيف كان يمكن اجتناب هذا المزيج، ما دامت الحكومات كانت — أو تعتقد أنها كانت — عاجزة عن دفع رواتب جهاز مهم من الموظفين.

وكانت هنالك صعوبة أخرى في تنسيق النشاط عبر المحدد بعد البيروقراطية الجديدة، مع نشاط المؤسسات القديمة، فسيكون عمل وكانت الاحتكاكات حتمية لا يمكن تلافيها. ولم تتمكن أية حكومة من أن تتجنب حل الخصومات الناشئة بين الدوائر المختلفة. وكانت الخصومات تزداد استفحالاً حين كانت دائرة جديدة تحاول أن تعثر على مكان لها في بنية إدارية متصلبة. وفي محاكم القرنين السادس عشر والسابع عشر يمكننا أن نرى أفضل الأمثلة لهذه الخصومات. إن جميع ملوك أوروبا الكبار قد احتفظوا لأنفسهم ببعض الحقوق العدلية، حتى حين كانت الأكثرية الساحقة للحقوق تعود إلى القضاة المحترفين. وفي نهاية القرن الخامس عشر وعلى الأخص في القرن السادس عشر، كان الملوك يستعملون هذه الحقوق بقوة أكثر منهم في أي وقت مضى. وكان باستطاعة المجلس، أو لجنة من المجلس، أو أحد أعضائه الذي يعمل باسم الملك، أن يحكم في الحالات التي تمس أمن الدولة، أو الحالات التي يبدو فيها أن التطبيق الصارم للقانون من شأنه أن يؤدي إلى ظلم. لقد كانت إنجلترا بلا شك البلد الذي أضفى على هذه الإجراءات طابع المؤسسة، على النحو الأكمل، فشكلت محاكم تابعة للمجلس، مثل محكمة غرفة النجمة أو محكمة العرائض. وربما كان هذا يفسر لماذا كانت الاحتجاجات أكثر عنفاً في إنجلترا منها في أماكن أخرى ضد المحاكم ذات الامتيازات (٩٩). وفي فرنسا أيضاً، كان كثير من الموظفين العدليين

---

٩٩ W. S. Holdsworth, History of English Law (Boston 1922), I, 414-415, 459-465, 508-514.

يفضلون السحب أو الصرف خوفاً من [illegible] أشخاص [illegible] تحكم في دعاوى مهمة. وقد سحب عدداً كبيراً من المقررات فيه فرص لو عدّ وحدود حقوق العدالة التي كان الملك قد خصصها لنفسه(١٠٠).

ويمكن إيراد حالات أخرى للاحتكاك بين موظفي الحكومة المركزية، وذلك في ميدان المالية مثلاً. ولكن لا ينبغي المبالغة في أهميتها فقد [illegible] أن مجلس [illegible] كان محدود [illegible] ويتمتع موظفوه [illegible] كان باستطاعته [illegible] أن [illegible] الحكومة [illegible] فقد كان [illegible] الحديثة [illegible] الشؤون اليومية للحكومة، ولم تكن تتمتع بمطلق الانطلاق في إجراءات جديدة، والاصطلاح بمسؤوليات مجلس [illegible] وحتى في ميدان العدالة، حيث كانت النزاعات أشد حدة، أقامت المحاكم العادية ومحاكم مجلس علاقات تعاون جيدة، وفي النهاية كان قضاة المحاكم العادية يجدون صعوبة في أن يتركوا لآخرين مهمة التحكم في دعاوى معقدة أو خطرة سياسياً.

وكانت صعوبة أكبر بالنسبة لفرنسا الحديثة تكمن في علاقات مع السلطات المحلية أو المنطقة. وهذه السلطات كانت تجد على الأخص من بين الأعيان المحليين، وكان لهم [illegible] كان يبيح لهم الاحتفاظ [illegible] الثابتة وقواعد العامة لوظيفتهم، كما كان لهم [illegible]، كرجال [illegible] الاهتمام بثرواتهم، على الأخص إذ كان لا بد [illegible] أن [illegible] عن [illegible] ولم يكن يجب الاعتماد عليهم [illegible] عن تطبيق التوجيهات الحكومية بقوة قصوى. لقد كانت الحكومات [illegible] والقضاة [illegible] ينتسبون إلى هذه الفئة من الأعيان المحلية، وكذلك [illegible] جميع المأمورين [illegible] الإنجليز وفي أماكن أخرى. وعلى الأخص في فرنسا، كان يوجد [illegible] حقيقيون من

---

(١٠٠) ج. ديكلاروي J. Declareuil، التاريخ العام للحق الفرنسي (باريس ١٩٢٥) ص ص ٦٦٤ — ٦٦٦

أعضاء والاداريين محليين، بعد أعدوا أنفسهم إعداداً مهنياً وكانوا يأملون في التقدم في خدمة الملك. لكنهم حتى في هذه الحالة كانوا مشبعين بأفكار [illegible] خصوصية، ويدافعون عن [illegible] معظمهم بإخلاص وحماسة لاستقلال معين لدى كبار البورجوازيين والسادة الأنجليز الصغار(١٠٦). وكل سياسة للمجلس كان يجب أن تختار هذا الحد من المركزية والحكم المحلي، وكثيراً ما كانت تفشل في ذلك بعض أوجهها الأساسية. وحتى إلى القرن السابع عشر لم تكن الدول الأقوى تعني في كثير من الأحيان سوى اتحادات (فيديراليات) لكونتيات أو لأقاليم، تبني كل واحدة منها وفق حاجاتها الخاصة الأوامر الصادرة عن القمة.

ولم يكن في الامكان العثور بسرعة على حل هذه المشكلة. لقد كان عدد الاداريين المحترفين غير كاف لإتاحة مركزة كاملة لحكومة البلد، وفي حالة وجود هؤلاء الاداريين بعدد كبير كاف، فإنه لم يكن يوجد مال كاف لدفع رواتبهم، وشعور الوحدة القومية لم يكن من القوة بحيث تقبل الأقاليم إلغاء امتيازاتها فيها. وفي فرنسا اصطدم مدراء القرن السابع عشر بمقاومات قوية ولم تكن لديهم أبداً كل السلطة التي كانوا يدعون ممارستها. وفي انجلترة، كانت أنقص ذكرى لديكتاتورية كرومويل هي ذكرى الألوية (الميجور جنرالات) والاحتلال. فإن أوروبا بدايات العصر الحديث لم تكن خاضعة لمركزة حقيقية، وأحد الفروع الحديثة للحكومة، الذي سيعرف وقتاً طويلاً فيما بعد، كان وزارة [illegible] مالية.

وبالنظر لهذه الصعوبات، يمكن القول إن أغلب الحكومات

---

(١٠٦) ر. مونييه R. Mousnier، «القرنان السادس عشر والسابع عشر» (باريس ١٩٥٤) ص ١٦٤. «لقد كان الأمر يتعلق بمجموعة من الناس صعبي المسلكة، فالموظفون المالكون للمناصب والمسرحون وفي الشيخة [illegible] أو المحبوبون للمورثين المالكين لوظائفهم، وبالتالي الصعب تحريكهم والذين لايمكن صرفهم تعسفياً، وهم أكثر اهتماماً بالمصالح التي يطلبون منهم بتعهده العامة [illegible] وهم حلفاء لنبلاء السيف الذين أصبحوا قوات ريفية أو محلية [illegible] وهم يمثلون الأقاليم والمصالح الخاصة تجاه [illegible]، أكثر من تمثيل الملك للمصالح الخاصة والأقاليم.»

الأوروبية قد ردت بصورة ذكية على مسألة خصوصيات محلية ولا سيما لقد كان أعضاء الحكومة المركزية يحاولون ضبط الاتصالات والمراسلات مع حكام الأقاليم، ومراقبة نشاطهم بواسطة مخبرين وجواسيس. ونظرا لأن المسافة يمكن وسيلة حماية ضد احتمال دعم الأعيان المحليين، فقد تصل مع علائق سكرتير وأتباع لأفرادهم وصداقاتهم. وقد يصبح بدرجة معينة من عدم الامتثال للأوامر، على ما يقال عند ... وفي حالة انتقاد، كما يمكن دائما التحول إلى سطوة مستقلة. إذا كانت حرية أو سلطة قد تجاوزت حدود ما يمكن التسامح به. ولم تكن ممكنة معاقبة جميع حالات العصيان وجميع عصابات التمرد، ولكن يمكن إعطاء بعض الأمثلة على حساب المتمردين الأكثر بروزا وشهرة.

إذن يمكن القول إن الحكومة المركزية في ممالك أوروبا الغربية في القرنين السادس عشر والسابع عشر، كانت تعرض على الأقاليم رقابة غير مباشرة ومتكتمة ومتأكدة، لكنها فعالة. وكان يجري عقد ... و إحلال سحق عصابات التمرد والترغيب في تقديم ... للمتطلبات. فإن الغرامات المفصلة كانت تفرض، وكان عدم الأمن مستفحلا؛ وكانت الضرائب تجبى بصورة منتظمة. وكان حاصل هذه الضرائب أدنى بكثير مما كانت تتمناه الحكومة. ولم يكن لها أي توافق مع الثروة الحقيقية للرعية. ولكن بالرغم من جميع هذه النواقص فإن الدول الحديثة، التي كانت مثل سابقاتها دائما على حافة الإفلاس، أحدثت بمجموعها تغيرات أكبر بالضرورة. لقد كانت تعني أكثر من أجل الضرورة وسلطات حرية للأمة والصحة، وأكثر لأجل الإدارة، وأكثر للدبلوماسية والحرب. وهذا ما لدى كانت تنفقه كان بأي صورة مكتسبة من عمل ولتسديد على مستوى محلي عدا بعض الحكومة حتى ولو كان ذلك عن غير رضى.

وأخيرا فقد كان على سلطة الدولة الحديثة أن تجابه عددا معينا من الصعوبات، على مستوى علاقاتها مع ممثليها. الملك أو الأمير ... كانت الدولة والأمراء عاجزين عن سلطتهم، ولم يكونوا يريدون أن تشكل دولة لم يكن أن تصبح مستقلة جدا ودائمة، وبصورة خاصة في ميادين

المختصة بمساعدة الملك أو الأمير (الحرب، والدبلوماسية، الأمن الداخلي). إن تملك السلطة التنفيذية قد أصبح العلامة الحقيقية للسيادة. وفي السابق ارتكز مفهوم السيادة على حق الحكم في خاتمة المطاف، وهذه الفكرة ظلت راسخة، إذا صدقنا المقدمة الشهيرة للقانون حول فقدان دعاوى الاستئناف، الذي أصدره هنري الثامن[102].

لكن هذه الحكومات قد تطورت باتجاه مفهوم جديد للسيادة تضمن حق اشتراع القوانين. إن الدول الحديثة الأولى قد سنت المزيد من القوانين، مقارنة بما [illegible] (الأدنى مثلاً) ما فعلته الدول الوسيطة. ومع ذلك، فإذا حدثت ثورة سياسية في القرنين السادس عشر والسابع عشر، فإن السلطة التشريعية لم تكن هي رهانها، بل تمام السلطة التنفيذية، امتلاكه وسعته. لقد كان أغلب الأمراء يؤكدون بأن حق اتخاذ القرارات الصائبة يعود [illegible] إليهم بصورة خاصة. ويحاولون فرض قواعد وحدود هذه السلطة. كان إحقاق [illegible] الملك أو الأمير في هذه السلطة كانت شخصية بصورة حصرية: كان في استطاعة الآخرين تقديم المشورة، والأمير هو وحده الذي كان يقرر.

[illegible] الملك في القرن السادس عشر والسابع عشر كان يجب عليه على هذا النحو خيارا مؤلما، كان عليه أن يحيط نفسه بمستشارين مجربين، قادرين على حل جميع المسائل وأن يحترس من جميع الأخطاء. ولكن كلما أصبح مستشار أكثر ملاءمة لهذا الشأن الأعلى، أصبح أكثر قدرة على اتخاذ القرارات بنفسه، دون الرجوع إلى الملك. وبصورة مماثلة، كان من المستحيل تصور أو تنفيذ سياسة ذكية وملائمة لو لم يكن لأعضاء المجلس مساعدوهم موظفون غير كافيين وغير خبراء. لكن [illegible] المسؤولين عن الشؤون الخارجية والمسائل العسكرية [illegible] أنفسهم كموظفين

(102) Statutes of the Realm, 3. 727 sqq. إن أسلفنا، هنالك، إن تاج انجلترة الإمبراطوري يملك السلطة الكاملة، والكلية، والشاملة [illegible] العدالة، والحكم الذي لا يرد لجميع أولئك القاطنين في مملكته، من قاطنين أو غرباء.

ملائمين، كان معناه مولد بيروقراطيات قوية سيكون في استطاعتها أن تسلب من الملك أو الأمير شيئاً من قدرته على التقرير. فقد سبق لنقصه في الماضي أن اغتصبوا سلطة تقديرية. ونفهم في هذه الشروط حذر الملوك والأمراء إزاء مستشاريهم الأكثر خبرة، الذين لم يكن باستطاعتهم مع ذلك الاستغناء عنهم.

وكانت ثمة وسيلة تسمح باستخدام كفاءة المستشارين المحترفين إلى هذا الحد أو ذاك، دون إعطاء كثير من السلطات لأي منهم، وهي اعتماد مبدأ الجماعية principe de la collégialité وكان يمكن أن يكون هناك عدة أمناء سر متساوين، جهة بالشؤون الخارجية، وآخر مكلفة بشؤون التجارة وإدارة المستعمرات. وفي انجلترا كما في فرنسا مثلاً، كان يتقاسم إدارة الشؤون الخارجية في زمن معين أمينا سر أو ثلاثة أو أربعة أمناء سر، وكل منهم مسؤول عن قطاع جغرافي معين. وفي القرن السابع عشر، كان يوجد في انجلترا أمين سر للمناطق الشمالية، وآخر للجنوب والمستعمرات الأميركية (١٠٣). وفي القرن السادس عشر، كان لدى فرنسا أربعة أمناء سر، كل منهم مكلف بمنطقة وبعلاقات مع البلدان الأجنبية المتاخمة أو القريبة من هذه المنطقة (١٠٤). ومع مثل هذا النظام، كان بديهياً أنه لن يكون هناك وزير ولا وزارة يملكان سلطة البت المنفردة في الشؤون الخارجية.

وتجاه كل هذه العقبات، ليس مدهشاً أن يستلزم طيلة مديدة قد وصلت قرنين أو ثلاثة قرون لترسيخ متين لدوائر جيدة التنظيم ذات وظائف وصفات محددة بوضوح. ويدهش المرء بعض الشيء حين يلاحظ أن هذه الحركة، مثلما حدث في العصر الوسيط، لم تتسارع في بداية الأزمنة الحديثة. إن قصة لأوائل أمناء السر الذين قد ظهروا في انجلترا حوالي عام ١١٣٠، وفي عام ١٢٥٠، حين كان براكتون

---

(١٠٣) Evans, Principal Secretary of State, pp. 3 ... 36, 261, 262, 323, 435.

(١٠٤) ديكلاروي Declareuil، التاريخ العام للحق الفرنسي، ص ٤٧١.

Braun عبر عنه بشكل شهير عن حق الإنجليزي، فإن مجالس مركزية، شاهدة بقدرة تكوين بممارسة وظائفهم، تمثل كمثل تطوره. وقد سبقت فرنسا إلى ذلك بعد ذلك بقليل، ولكن لزمها أكثر من ١٥٠ عاما لبناء برلمان باريس انطلاقاً من الـ Curia regis، هذه مؤسسة ذات سمة تخصصية، مؤلفة في شطر كبير منها من هواة بين المكاتب الحديثة (الشؤون الخارجية، والحرب الخ) قد تطورت بصورة أسرع بكثير في فرنسا منه في الممالك الأخرى، ولكن حتى في فرنسا مرت قرابة قرن ونصف بين أول ظهور لأمناء سر قوية وتأسيس أمانة سر دائمة للشؤون الخارجية. وبرهنت انجلترة عن بطء أكثر أيضاً، وفي عام ١٧٨٢ فقط وضعت قيادة جميع الشؤون الخارجية بين يدي أمين سر واحد. ويلاحظ نفس التأخر في قيام أمانات سر للشؤون العسكرية. وإن إنشاء وزارات للداخلية، قد تأخر أكثر من ذلك حتى وإن نظرنا إلى أوروبا في مجموعها، لايعود في الإمكان البتة التحدث عن مجموعة كاملة من الدوائر الحكومية الجديدة قبل بداية القرن التاسع عشر.

وهذا البطء في إقامة دوائر حديثة كان السبب في كثير من عدم الفعالية والاضطرابات. وكانت السلطة منقسمة، وحتى مع أفضل إرادة ممكنة، كان مختلف الموظفين يجدون صعوبات في التعاون. وحين كانت الإرادة الطيبة تتدخل، وهذا لم يكن نادراً، كانت المنازعات الخطيرة تستثير تأخيرات لا نهاية لها، وتقيم حاجزاً لا يعكر [illegible] تعرضاً أمام نقص سياسة [illegible] الدول الأوروبية لم تتمكن من البدء بالسيطرة على [illegible] في بداية الأزمنة الحديثة. بالتأكيد بفضل المرحلة [illegible] نظم إدارية، بل بفضل التفوق على التقدم الإداري للدول الأوروبية، أنه كان [illegible] نهاية العصر الوسيط والثورة الفرنسية في [illegible]، بحيث أن أية أزمة، داخلية أم خارجية، كانت تضع تلك الدول في محنة قاسية.

ومع ذلك لايمكن التحدث عن فشل تام [illegible] الدول الأوروبية،

مطالبها دون معارضة سياسية، زادت شيئاً فشيئاً وضعف المنافس، ويجب أن لا ننسى أن ثمة عدداً من الدول، بالرغم من جميع مواقفها، ظلت كما أنه يكثر من بينها عدد من الجماعات السياسية في ما وراء البحار التي كانت لأوروبا معها علاقات. ولم يكن يوجد شيء في القارتين الأميركيتين، ولا شيء في بلاد الهند ولا في الأرخبيل، ولا في الشرق الأقصى من الغرب، يمكن أن يلاحم ويقاوم دولة أوروبية. وقد كانت المنطقة الواسعة من الامبراطوريات الآسيوية التي كانت تمتد من تركيا إلى الصين، والبلدان المجاورة للفرس، كانت مدركة حتى نهاية القرن الثامن عشر عن التفاوت مع أوروبا سواء في التنظيم أو في القوة، فأصبحت بهذا دول أوروبا كانت تحشد جهوداتها الحكومية في حين أن هذه الامبراطوريات الآسيوية كانت تزداد ضعفاً أكثر فأكثر

وهكذا فإن بطء تطور مؤسساتها الأساسية لم يكن يعرض الدول الأوروبية لأية مخاطرة، في حين أن بنية نظامها الإداري الرخوة كانت مفيدة لها أحياناً، إذ تسمح السلطة بين الموظفين بتقدمهم وبمسؤولياتهم خلال محتويات، مثلاً، لم يكن بالضرورة مصيراً أن الهيئات الأوروبية كان يقوم بها بصورة أوروبية، ولكنهم لم يكونوا يرحلون سوى بالتاج الروسي. في حين كانت الطبقة المسؤولة السياسية لا يكرسون جهودهم لمسائل مهمة، وبفضل الاستثنائية. وإذ كانت الأعضاء الأكثر نفوذاً للطبقات المالكة لم يكونوا قادرين دون تلقي أوامر الحكومة المركزية، فإنهم كانوا يسهلون مهمتها. ومع ذلك، وكانوا يخضعون لها بعض التحولات، للاضطلاع بأعباء معينة من النشاط السياسي. تلك كانت مثلاً حال مالكة الأراضي المستعمرات الذين شهدوا حلا عبء عملون بنجاح فحرب كانت تعرفها الدول الحديثة مرعوبة، لكنها كانت تفوق مواردها. ويجب أن لا ننسى أن ذلك كان إلى أن الأعيان في أغلب البلدان كانوا هم الذين يضطلعون ببعض المسؤوليات ذات الطابع القضائي، بتحقيقهم احترام عدد معين من القواعد، وذات طابع اقتصادي، بقيامهم بالأعمال، وذات طابع اجتماعي، بتأمينهم خدمات معينة. إن الطبقات المالكة لم تكن تقوم دائماً بدورها بمطالبة كاملة، ولا

المستخدمة آنذاك، بغض النظر عن الأداة التي كانت تقوم بذلك في عهد ما، يمكن لدى الدولة فيه أية وسيلة لتنفيذ سياسة. وربما كان أهم من مهمة تحقيقه، ومع أن الأشخاص المتزايدين بعدد أكثر فأكثر قد وجدوا أنفسهم محرومين عن الاشتراك في الحياة السياسية، ففي نهاية عصر الإقطاع، كان المستقطعين(*) العناصر المفرطة للاشتراك في مهمة الحكومة بصورة تامة أو جزئية، وبفضل نظرية، قدمت البرجوازية في مرحلتها الثانية فرصة ثمينة للطبقة الوسطى في فرنسا وإنكلترا. وإلى جانب الأفراد بعض الأسس التي كانت تطبقها الحاكمة القديمة تفتقر إلى رجال لإتمام كل العمل الواجب القيام به، حيث وجب اللجوء إلى رجال جدد.

وفي القرنين السادس عشر والسابع عشر، كان يوجد ما بين دولة ودولة، اختلافات هامة في البنية. وكانت بعض الدول، مثل فرنسا القرن السابع عشر، كانت جيدة التنظيم، وبعض الدول الأخرى مثل روسيا في بعض العهود، كانت تتوصل بصعوبة إلى العيش والبقاء. وفي القرن الثامن عشر، خفت هذه الفوارق، دون أن تزول تماماً مع ذلك، وذلك بفضل تخطيط المثل والمحاكاة المدروسة. وفي القرن التاسع عشر، كانت الدول الأوروبية، وكذلك تلك التي كانت تستوحي النموذج الأوروبي، تعرض، في أغلبها، تماثلاً كبيراً في المظهر، لكن مشابهات سطحية كانت تخفي أحياناً اختلافات عميقة في الروح والعقلية. ومهما يكن، فإن أضعف دولة في القرن التاسع عشر، كانت أفضل تنظيماً وأكثر قدرة على الإفادة من مواردها البشرية والمادية من الدول القوية في القرون السابقة.

ومع ذلك فليس التنظيم الجيد هو الذي كان يكفي لتوليد الدولة الحديثة. وقد رأينا أن الدول المستقلة الثابتة في بداية القرن السادس عشر

---

* المستقطعين les Vassaux جمع Vassal أو المقطوعون جمع مقطع، وهو شخص يقطعه السيد الإقطاعي أرضاً لقاء تعهده بتقديم الخدمات له (المترجم)

قد نجحت في انتزاع نفسها من عدم الاستقرار ومن الحروب الأهلية بفضل تحرر موقف الرعايا الذين حولوا ولاءهم إلى الدولة وإلى الملك أو الأمير. إن هوبز، الأفضل حظيًا في القرن السابع عشر، طرح مجابهة مشكلة حالات التعصب والتمرد والحروب الأهلية، في الوقت نفسه مع إدراكه مثل الدول الناشئة هنا من الموقف الجديد للرعايا من الولاء إزاء شخص الملك قد نبع دوره في مذهب الحق الإلهي. وإذا كان الرجل واحداً، اختاره الله بوضوح، ليحل في حكم بلد معين في فترة معينة، حينئذ فإن جميع أولئك ذوي الرأي سيتعين عليهم الطاعة بلا قيد ولا شرط. وفي العهود السابقة، أمكن هوبز فكرة بأن النظام الملكي هو أفضل شكل للحكومة، دون الاعتقاد مع ذلك بأن الملك يجب أن يطاع في جميع الأمور، ولا بأنه شخص يستحيل الحلول محله ومن أن يقبل نظرية الحق الإلهي، حتى تصبح المقاومة غير شرعية. وكانت قوة الدولة تتبرر بذلك. ولاحظ جميع المشككين كانت نظرية هي أن الدولة لا تعني مجرد إطلاق الآخرين له لأسباب، وأن مركز السلطة المشار إليه باسم السيادة كان شيئاً مناسباً لوجود الدولة. ولم يكن الإنسان يستطيع أن يحيا حياة جديرة بهذا الاسم — وحتى، حسب اعتقاد هوبز، لم يكن باستطاعته العيش إطلاقاً — إلا إذا كان مواطناً في دولة ذات سيادة، ومطيعاً لأوامرها وقوانينها. إن إضعاف الدولة أو تهديمها، كان معناه إفساد مستقبل النوع البشري. إذن كانت الدولة تستطيع أن تجد بصورة مشروعة جميع التدابير الضرورية لنجاتها، حتى ولو كانت هذه التدابير تبدو غير عادلة، أو قاسية.

إن وجهة النظر الشبيهة هذه كانت الأوسع قبولاً لدى الجميع وكانت لدى معارضي الأنظمة القائمة مكانة تعويض حجة الحق الإلهي، أو التخلص منها إذا اقتضى الأمر ذلك، وحتى بالنسبة لأنصار مبدأ الحق الإلهي، لم يكن من السهل أن تحدد عام ١٧٠٠، من هو الملك صاحبها الشرعي، وكان يمكن مساندة هذا أو ذاك من المرشحين الاثنين، بكل صفاء ضمير. وفي نفس العهد، في إنجلترة، لم يكن السكان في

تحميهم يسمون قبلاً حد معرفة ما إذا كان لملك ليس لديه أية صفة للانتساب إلى الشعب الألماني، لقد كان هنا أفضل من سواه [illegible] كان، من جهة، كان [illegible] الحي ومع ذلك، في بروسيا أيضاً وهي بلد [illegible] فيه الملكية بضعف، وحيث فرضت حدود دولية لأعمال حكم تعسفية، لم تكن أية جماعة سياسية مهمة تشكك في ضرورة صيانة [illegible] وهكذا في زمن الحرب كان [illegible] لا [illegible] يقسمون [illegible] عسكرية مرتفعة، رغم أنهم كانوا جماعة [illegible] لأكثر [illegible] في المملكة [illegible] الولاء إزاء الدولة كان يعوض تماماً حتى ضعف التنظيم الاداري

وقد هدد هذا الولاء بعد قليل أن يوضع قيد التجربة بظهور قومية وحين كانت الدولة والأمة تتطابقان بصورة وثيقة، لم تكن هناك مشاكل خاصة [illegible] ولكن حين [illegible] جماعة من قومية واحدة بين دول مختلفة، كما في [illegible]، أو حين كانت [illegible] دولة [illegible] عديد من القوميات المختلفة، مثل [illegible]، فإن [illegible] بين الولائين القديم والجديد حتمية لايمكن تلافيها(١٠٦) إن تسوية هذه النزاعات تتجاوز مدى محاولة حاضرة، وفي الواقع فإن هذه مشكلة ستظل دون حل حتى نهاية القرن العشرين والمسألة التي تخصنا هي معرفة ما إذا كانت القومية قد بدأت بتعزيز الولاء أو إعادة [illegible] الولاء [illegible] الدول الأوروبية التي كانت موجودة فعلاً في القرن التاسع عشر

ليس من السهل العثور على وثائق تتيح جلاء هذه النقطة إن كلمة قومية هي [illegible] حتى بدأت تتميز من كره الأجانب البسيط وأين هو الفرق بين الخصوصيات المحلية [illegible] القديمة؟ وما هي علاقتها مع الخصوصيات الدينية والثقافية واللغوية؟ [illegible]

---

(١٠٦) راجع Nation Building تحت إشراف ك. ب. دويتش K. Deutsch ووليام فولتز W. J. Foltz (نيويورك ١٩٦٣) وبصورة خاصة المقالات الثلاث الأولى لدويتش وشراير وفريدريك

نستطيع تأكيده هو أنه كانت توجد في القرن السابع عشر في ممالك عريقة التقاليد، مثل انجلترة وفرنسا واسبانيا تظاهرات لشعور يمكن تسميته قومية، وأيضاً أن أشكال هذه القومية كانت تنزع إلى تقوية الدولـة. وفي أماكن أخرى، لم تكن القومية بعد قوة بصورة كافيـة لتدمير الدول الموجودة، أو لإعاقة توطيد الدول التي كانت وحدتها مازالت غير كاملة. وهكذا فإن الاسكتلنديين الذين كانوا دون أي شك متعلقين بقوة بمؤسساتهم وبنمط معيشتهم، قد قبلوا اتحاداً عضوياً مع انجلترة في عام ١٧٠٧ ــ وأن ضغائن المجريين والتشيك ضد السيطرة النمساوية لم تمنع إطلاقاً أملاك آل هابسبورغ من اكتساب التلاحم. وكان الوضع أكثر صعوبة في اسبانيا حيث كان الكتلونيون يهددون بلا انقطاع بالتمرد، وحيث ظفرت البرتغال باستقلالها عام ١٦٤٠، بعد فترة وجيزة من السيطرة الاسبانية. صحيح أن اتحاد شبه الجزيرة الايبرية تحت ملك واحد كان حديث العهد، في حين كان وراء البرتغال وكتالونيا قرون من التقاليد، وإن استمرار اتحاد الشطر الأكبر من البلاد تحت ملك واحد هو الذي يشكل الواقع المرموق، وليس انفصال البرتغال، ومن جهة أخرى، فإن المقاومة ضد سلطات مدريد كانت تعود في أغلب الأحيان إلى النزعة الاقليمية أكثر منها إلى القومية، وكان الأمر يتعلق بحفظ امتيازات محلية وليس السعي لانشاء دول قومية مستقلة.

في عام ١٧٠٠ اقامت أوروربا الغربية بنى سياسية مميزة للدولة، وهي بنى اشتقت منها بنى أغلب الدول الحالية. وكانت التقنيات التي تتيح بناء دوائر حكومية متخصصة وحسنة التنظيم قد عرفت، حتى ولو أن الدوائر نفسها كانت ما تزال في المرحلة الجنينية في كثير من الحالات. وكانت توجد بيروقراطية قادرة، وقامت علاقات مقبولة بين الموظفين والمسؤولين السياسيين. وأصبحت الشؤون الخارجية تعالج أخيراً بكفاءة مماثلة للكفاءة التي كان يبرهن عنها منذ زمن طويل في معالجة الشؤون الداخلية. إن الضرورة العملية البسيطة، والحاجة لتأمين تعاون الطبقات المالكة قد استبعدا الازدياد المستمر للرجال الناشطين سياسياً. ولم يكن

ن الدولة الأوروبية في القرن السابع عشر أي شيء من دولة ديمقراطية، لكنها لم تكن مجرد دولة استبدادية يقودها ملك يساعده بعض الأشخاص المؤثرين. لقد كان يتوجب شرح وتبرير سياسة الحكومة لدى الآلاف من أعضاء الطبقات السائدة؛ وباستثناء حالات نادرة جداً، كان ينبغي التقيد بالقواعد الحقوقية. وأخيراً، وكان هذا هو الشيء الأساسي، أصبحت الدولة ضرورة حيوية. لقد كسبت المرتبة الأولى في ولاء رعاياها. وكانت درجة الولاء متغيرة، ولكن بالنسبة حتى للأشخاص الذين كانوا يكتفون بالطاعة السلبية، أصبح عالم بدون دولة يستحيل تصوره. لقد أصبحت أوروبا الغربية مستعدة نفسياً لرؤية التنظيم وتضاعف وظائف الدولة. وكان في الامكان مهاجمة السياسيين وقلب الحكومات، فمنذ ذلك الحين وصاعداً أصبح مفهوم الدولة منيعاً لايمكن النيل منه في وجه التشنجات السياسية.

# الأصول الوسيطة للدولة الحديثة

يتوخى هذا الكتاب أن يفسّر كيف نمت وتطورت مؤسسات معينة أتاحت للدول الأوروبية أن تصبح أدوات قوية لتنظيم وقيادة الناس، كما هي في الوقت الحاضر. (...) إن وصف ظاهرة ليس علامة على الموافقة عليها. ولست أعتقد اطلاقاً بأن غاية الانسان هي انشاء دولي، ولا أن جميع الوسائل التي تتيح حفظ الدولة وتعزيزها هي مرغوبة. ما أعتقده هو أن الدولة قد نجحت في دفع جماهير بشرية كبيرة إلى التعاون بصورة فعّالة، وأن الدولة قادرة على تجسيد المثل العليا للبشر ومطامعهم ورغباتهم مثل أي شكل آخر للتنظيم الاجتماعي. إن التعاون في متابعة أهداف مشتركة قد جعل أعظم الانجازات الانسانية ممكنة، وتقدم الدولة وسيلة لتأمين هذا التعاون، الذي ليس بالتأكيد وحيداً، لكنه حالياً الشكل الغالب.

إذنْ ليست محاولة تحديد ما هي الدولة، وبيان كيفية أصبحت ما هي عليه في الوقت الحاضر دون جدوى أو بلا طائل.

ج. ر. شترابر

الثمن: [illegible] ليرة لبنانية أو ما يعادلها

دار التنوير للطباعة والنشر ص.ب: ٦٤٩٩ - ١١٣ بيروت - لبنان